لوديجي

By Lodj

العدد: 118

07-11-26

مجلة لوديجي الاسبوعية



صاحب الجلالة محمد السادس

يحدد أولويات مرحلة ما بعد المينورسو ويأمر بمواكبة انسحاب البعثة

آخر الأخبار

تهنئة بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة

أخبار بلا حدود

إسبانيا: خافيير ميلي يعود إلى المشهد الانتخابي بمواجهة جديدة مع بيدرو سانشيز

www.lodj.info

LODJ

يحدث في 24 ساعة آخر













@lodjmaroc

فهرس

04 الافتتاحية

40 آخر الأخبار - أخبار بلا حدود

48 حياتنا

52 صحتنا

56 فن وفكر

60 كلاكسون

64 تكنولايف

LODJ

لوديجي ميديا - مؤسسة الرسالة الإعلامية

مطابع الرسالة

رئيس مؤسسة الرسالة
حسن السنتيسي الإدريسي

المدير التنفيذي للوديجي ميديا
عدنان بن شقرون

إدارة فنية وتقنية
محمد أيت بلحسن

فريق النشر
سارة البوفي - عائشة بوسكين
خولة محفوضي

مونتاج
خولة محفوضي

تصميم وغلاف المجلة
عماد بن بورحيم

:

اقرأ أعدادنا القديمة :

www.pressplus.ma

افتتاحية

صاحب الجلالة محمد السادس
يحدد أولويات مرحلة ما بعد المينورسو
ويأمر بمواكبة انسحاب البعثة



دخل ملف الصحراء المغربية مرحلة جديدة بعد انتهاء مهام بعثة الأمم المتحدة «المينورسو»، حيث ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 4 نونبر 2026 بالقصر الملكي بالرباط، جلسة عمل خُصصت لتحديد أولويات المملكة في مرحلة ما بعد البعثة الأممية ومتابعة ترتيبات انسحابها.

وجاءت هذه الجلسة عقب عدم تجديد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لولاية المينورسو خلال اجتماعه المنعقد يوم 30 أكتوبر 2026، وهو ما فتح عملياً مرحلة مختلفة في تدبير الملف على المستويات السياسية والأمنية والميدانية.

وحسب بلاغ للديوان الملكي، جدد صاحب الجلالة خلال الاجتماع التأكيد على الأولويات التي حددها الموقف الرسمي للمملكة، وفي مقدمتها الاحترام التام لسلامة أراضي المغرب ووحدته، والحفاظ على الأمن الوطني وضمان طمأنينة المواطنين، ولا سيما سكان الأقاليم الجنوبية.

وشارك في الجلسة كل من رئيسة الحكومة فاطمة الزهراء المنصوري، ومستشار صاحب الجلالة فؤاد عالي الهمة، ووزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، والفريق أول محمد بريظ، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية وقائد المنطقة الجنوبية.

وأعطى جلالة الملك تعليماته بالتنزيل الحازم واليقظ لهذه الأولويات، كل في نطاق اختصاصه، بما يضمن استمرار التعبئة الوطنية ومواصلة تنفيذ المشاريع المهيكلة والبرامج التنموية بالأقاليم الجنوبية.

ويضع هذا التوجيه الجانب التنموي في قلب مرحلة ما بعد المينورسو، إذ شدد البلاغ على ضرورة ألا يؤثر انتهاء مهمة البعثة الأممية في الأوراش الاقتصادية والاجتماعية المفتوحة بالمناطق الجنوبية، مع مواصلة متابعة التطورات المرتبطة بالقضية الوطنية في مختلف المحافل.

وفي الجانب الميداني، أسند صاحب الجلالة إلى «مكتب التنسيق مع المينورسو»، التابع لوزارة الداخلية، مهمة مواكبة عملية تصفية البعثة وانسحابها.

وسيتولى المكتب التنسيق بشأن مختلف الإجراءات المرتبطة بخروج أفراد البعثة وسحب تجهيزاتها وإنهاء وجودها الميداني، في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وبهدف ضمان سير العملية في ظروف منظمة وسلسة.

وتعكس هذه التعليمات حرص المملكة، وفق البلاغ، على إدارة مرحلة الانتقال بروح من المسؤولية والتعاون، رغم انتهاء الدور العملياتي للمينورسو.

وتكتسي عملية الانسحاب أهمية خاصة بالنظر إلى أن البعثة الأممية ظلت حاضرة في المنطقة منذ عقود، وهو ما يجعل مرحلة التصفية مرتبطة بإجراءات لوجستية وإدارية وتقنية متعددة.

وفي موازاة ذلك، أكد البلاغ أن المغرب سيواصل احترام التزامه بوقف إطلاق النار، معتبراً أن هذا الالتزام إرادي وثابت ولا يتوقف على استمرار وجود البعثة الأممية.

وشدد الموقف الرسمي على أن انتهاء ولاية المينورسو لا يغير التزامات المملكة في هذا الجانب، في وقت اعتبر فيه البلاغ أن البعثة لم تتمكن، في عدد من المناسبات، من مراقبة احترام وقف إطلاق النار أو ترتيب الآثار المترتبة عن خروقاته.

كما اعتبر البلاغ أن السياق الذي أُنشئت فيه المينورسو والمهام الأصلية التي أُسندت إليها لم تعد تعكس، من وجهة النظر المغربية الرسمية، الواقع السياسي والدبلوماسي الحالي للملف.

افتتاحية

ويأتي هذا التقييم في سياق التحولات التي عرفها ملف الصحراء خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى مواقف عدد من الدول أو طبيعة النقاش الدولي بشأن الحل السياسي.

وشدد صاحب الجلالة كذلك على ضرورة استمرار المملكة في الوفاء بالتزاماتها الدولية، وعلى تمسكها بنهج دبلوماسي يقوم على الحفاظ على السلام والمساهمة في تحقيقه، بالتوازي مع صون السيادة الوطنية.

ويربط الموقف المغربي الرسمي بين إنهاء مهمة المينورسو وبين ما تصفه الرباط بالتحولات الإيجابية التي عرفها ملف الصحراء المغربية، وفي مقدمتها اتساع دائرة الدول التي أعلنت دعمها للمبادرة المغربية للحكم الذاتي أو اعترافها بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

ووفق بلاغ الديوان الملكي، ترى المملكة أن هذه التطورات عززت موقع مبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الإطار الذي تدافع عنه الرباط للتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

ولا تقتصر مرحلة ما بعد المينورسو، وفق التوجيهات الملكية، على تدبير الانسحاب أو الجوانب الأمنية وحدها.

فالمرحلة الجديدة ترتبط أيضاً بمواصلة المشروع التنموي للأقاليم الجنوبية، وتعزيز حضور الدولة ومؤسساتها، والحفاظ على الاستقرار، مع مواصلة التحرك الدبلوماسي ومتابعة التطورات الدولية ذات الصلة.

وتبرز هنا أهمية المشاريع المهيكلة التي أطلقتها المملكة خلال السنوات الماضية في عدد من مدن ومناطق الصحراء المغربية، والتي تعتبرها الرباط جزءاً من تصور أشمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وربط الأقاليم الجنوبية بباقي جهات المملكة.

كما تؤكد التعليمات الملكية أن التعامل مع المرحلة الجديدة يجب أن يقوم على التنسيق بين مختلف المؤسسات والأجهزة المعنية، بدل حصر الملف في بعد واحد.

فالأمن والاستقرار، والتنمية، والتحرك الدبلوماسي، ومواكبة انسحاب البعثة الأممية، كلها ملفات ستتقدم بصورة متوازية خلال الفترة المقبلة.

وبذلك، يشكل اجتماع 4 نونبر أول إطار مؤسساتي واضح لتدبير مرحلة ما بعد المينورسو، بعد نهاية ولايتها وعدم تجديدها من طرف مجلس الأمن.

ويعطي البلاغ الملكي صورة عن الأولويات التي ستقود التحرك المغربي خلال هذه المرحلة: حماية الوحدة الترابية والأمن الوطني، مواصلة الالتزام بوقف إطلاق النار، تأمين انسحاب منظم للبعثة، استمرار التنمية في الأقاليم الجنوبية، والحفاظ على التحرك الدبلوماسي في إطار الموقف الرسمي للمملكة.

وتفتح نهاية البعثة الأممية بذلك صفحة جديدة في ملف ظل مرتبطاً لعقود بحضور المينورسو على الأرض، بينما تتجه المملكة إلى تدبير المرحلة المقبلة وفق رؤية تجمع بين الاستقرار الميداني، واستمرار التنمية، وتعزيز موقعها الدبلوماسي في ملف الصحراء المغربية.



بقلم : عائشة بوسكين

تصويت 30 أكتوبر 2026 في مجلس الأمن يشكل محطة مهمة في ملف الصحراء المغربية



بعد الفيتو المزدوج الروسي والأمريكي في مجلس الأمن، أخذ الديوان الملكي علماً بالتطورات : على بعثة المينورسو مغادرة الأقاليم الجنوبية «خلال الأيام المقبلة»، والملف يخرج من جدول أعمال المجلس.

شكّل تصويت 30 أكتوبر 2026 في مجلس الأمن محطة مهمة في مسار ملف الصحراء المغربية، ورغم أن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة لم يُعتمد، فإن الجلسة أظهرت دعم أحد عشر عضوًا في المجلس لنص يجعل مبادرة الحكم الذاتي المغربية، تحت سيادة المملكة، أساس المفاوضات حول التسوية السياسية.

كما تضمن مشروع القرار مقترحات ترمي إلى تعديل اسم بعثة المينورسو ومراجعة مهامها، إلى جانب البحث عن حل دائم لوضعية اللاجئين داخل مخيمات تندوف.

وبحصول النص على أحد عشر صوتاً مؤيداً، مقابل ثلاثة امتناعات وصوت روسي معارض، فقد حظي بأغلبية واسعة. غير أن الفيتو الروسي حال دون اعتماده.

ومع ذلك، تشكل هذه النتيجة مكسباً مهماً للدبلوماسية المغربية، لأنها تعكس وجود دعم واسع داخل مجلس الأمن للتوجه الذي تدافع عنه المملكة.

ويتمثل أبرز تحول في المكانة التي باتت تحتلها المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

فبعدما كانت تُقدم إلى حدود الآن باعتبارها واحدة من أكثر الحلول قابلية للتطبيق، أصبحت تُطرح باعتبارها الإطار المرجعي الأساسي والحصري للتوصل إلى تسوية سياسية.

وتكمن أهمية هذا التحول في الدعم الذي حظي به من أغلبية واسعة داخل مجلس الأمن، حتى وإن لم يتم اعتماد مشروع القرار بشكل رسمي.

في المقابل، تضع هذه التطورات الجزائر وجبهة البوليساريو أمام ضرورة إعادة النظر في مواقفهما والتعامل مع التحولات الدبلوماسية بقدر أكبر من الواقعية.

فالتمسك بمواقف لم تعد تنسجم مع تطور النقاش الدولي يجعل من الصعب التكيف مع دينامية تتجه أكثر فأكثر نحو البحث عن حل سياسي واقعي.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا التشدد لا يخدم التوجهات التي تدافع عنها الجزائر والبوليساريو.

وفي هذا السياق، فإن إنهاء مهمة بعثة المينورسو سيشكل خطوة إيجابية وضرورية لإغلاق مرحلة لم تعد تتناسب مع واقع الملف.

فقد أُنشئت هذه البعثة سنة 1991 في سياق مختلف تماماً عن الظروف الحالية، وأصبحت اليوم تبدو متجاوزة وغير منسجمة مع التطورات السياسية والوقائع القائمة على الأرض.

كما أن عدم تمكنها من تنظيم الاستفتاء، ثم انهيار وقف إطلاق النار سنة 2020، يعززان هذا التقييم.

وإنهاء وجود البعثة لن يغير الوضع القائم ميدانياً، بل من شأنه أن يسمح بتجاوز آلية أممية استنفدت دورها، وفتح مرحلة جديدة مخصصة للبحث عن حل سياسي واقعي ونهائي.

ولا يمكن، بالتالي، اختزال حصيلة هذه المرحلة في عدم اعتماد مشروع القرار.

صحيح أن الفيتو الروسي حال دون تمريره، لكنه لا يلغي دلالة الأصوات الأحد عشر المؤيدة، ولا التطور الذي عرفه المسار الدبلوماسي منذ اعتماد القرار 2797، ولا المكانة المتزايدة التي باتت تحظى بها المبادرة المغربية للحكم الذاتي في النقاشات الدولية.

وبصورة أوسع، تعكس هذه التطورات تحولاً مهماً في المقاربة الدولية لملف الصحراء.

فالنقاش لم يعد يقتصر على مسألة الاستمرار في المسار السابق، بل أصبح يتركز بشكل أكبر على طبيعة التسوية السياسية الممكنة، وعلى مدى الحاجة إلى تكييف دور ومهام الآلية الأممية مع متطلبات المرحلة الجديدة.

إنه تحول دبلوماسي كبير يصعب تجاهله، كما سيكون من الصعب التراجع عنه.

برنامج الأسبوع



خاص بعيد الوحدة والمسيرة الخضراء : حين تكتب المملكة المغربية فصلاً جديداً من تاريخ وحدتها الترابية

الصحراء : حزب الاستقلال يدعم بالكامل الموقف الملكي ويدعو إلى تعبئة وطنية

يعتبر حزب الاستقلال أن التطورات الأخيرة داخل مجلس الأمن تشكل منعطفاً تاريخياً. ويؤكد دعمه للانتقال من حالة الجمود، ويجدد تمسكه بخيار الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، كما يطالب بإحصاء سكان مخيمات تندوف.

أعلن حزب الاستقلال دعمه «الكامل والمطلق» للموقف الذي عبّر عنه الديوان الملكي عقب التطورات الأخيرة المتعلقة بقضية الصحراء المغربية داخل مجلس الأمن. وفي بلاغ صادر عن لجنته التنفيذية بتاريخ 31 أكتوبر 2026، وصف الحزب هذه المرحلة بأنها لحظة تاريخية في مسار ترسيخ الوحدة الترابية للمملكة.

ويرى الحزب أن التوجهات المعلنة تمثل تحولاً عميقاً في طريقة التعامل مع نزاع مستمر منذ أكثر من خمسين سنة. كما تعكس، بحسب موقفه، إرادة في القطع مع منطق تدبير الوضع القائم وتجاوز المعايير التي أطرت هذا المسار خلال خمسة وثلاثين عاماً.

عدم تجديد ولاية المينورسو في صلب موقف الحزب

تشير اللجنة التنفيذية إلى أن أحد عشر عضواً في مجلس الأمن أيدوا مشروع القرار الأمريكي، قبل أن يحول الفيتو الروسي دون اعتماده. ويضع حزب الاستقلال موقفه في سياق النتائج المترتبة عن عدم تمديد ولاية بعثة المينورسو.

وفي هذا الإطار، يدعم الحزب إنهاء الوجود الفعلي للبعثة في الأقاليم الجنوبية، سواء تعلق الأمر بأفرادها أو مركباتها أو تجهيزاتها أو رموزها.

ويربط حزب الاستقلال هذا الموقف بتعذر تنظيم الاستفتاء الذي كان مطروحاً في البداية، معتبراً أن استمرار البعثة لم يعد منسجماً مع واقع العملية السياسية.

وبحسب قراءته، فإن نهاية المسار السياسي الأممي بالشكل الذي عرفه سابقاً، والقطع مع حالة الجمود، ينبغي أن يشكلا فرصة لتعزيز الدينامية الدبلوماسية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

ويرى الحزب أن المرحلة الجديدة تتيح توسيع دائرة الدعم الدولي للوحدة الترابية للمغرب ولمبادرة الحكم الذاتي.



الحكم الذاتي أساس الحل السياسي

يولي حزب الاستقلال أهمية خاصة لدعم أحد عشر عضواً لمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة بصفتها حاملة القلم في هذا الملف.

ويعتبر الحزب أن هذا التصويت يعكس بوضوح مستوى الثقة الدولية في المبادرة المغربية.

وبحسب اللجنة التنفيذية، فإن المشروع الأمريكي يجعل الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية الأساس الوحيد للمفاوضات.

ويرى الحزب أن الدعم الذي عبّر عنه أعضاء مجلس الأمن يعكس انخراطاً في حل يقوم على الجدية والواقعية وروح التوافق.

كما يؤكد حزب الاستقلال أن هذا التوجه يحظى بدعم ما يقارب ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من بينها أعضاء دائمون في مجلس الأمن وقوى دولية مؤثرة.

وفي هذا السياق، يقدم الحزب القرار 2797 باعتباره المرجعية الأساسية والإطار القانوني الوحيد المعتمد لمعالجة هذا الملف.



دعوة إلى تعبئة كل القوى الحية

تجدد اللجنة التنفيذية التزام الحزب، بمختلف هياكله وتنظيماته ومنتخبيه، بالوقوف خلف جلالة الملك للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة في جميع المحافل، وبالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ولا يقتصر هذا النداء على هياكل الحزب فقط، إذ يدعو حزب الاستقلال جميع القوى الحية في البلاد إلى التعبئة من أجل الدفاع عن المصالح العليا للمملكة، ووحدة ترابها، وأمنها الوطني، وطمأنينة مواطنيها.

كما يدعو إلى المساهمة في ترسيخ الحل السياسي القائم على الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية.

تندوف: الإحصاء وحرية التنقل

يحمل حزب الاستقلال الجزائر مسؤولية عرقلة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

وينتقد الحزب استمرار ما يعتبره منطقاً عدائياً وموقفاً إيديولوجياً متجاوزاً، يرى أنه يأتي على حساب بناء مستقبل مشترك يقوم على التعاون والاستقرار والتنمية.

وعلى المستوى الإنساني، يطالب حزب الاستقلال بتمكين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إحصاء سكان مخيمات تندوف، وتحديد العدد الحقيقي للأشخاص المنحدرين من الصحراء، والوقوف على ظروف عيشهم.

كما يطالب الحزب بتمكين هؤلاء السكان من حرية التنقل والاختيار بين البقاء في المخيمات أو العودة إلى المغرب، والاندماج في المجتمع والاستفادة من كامل حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويضع حزب الاستقلال هذا المطلب في صلب ما يعتبره ضرورة لتوضيح مختلف جوانب الملف أمام المجتمع الدولي.

الصحراء المغربية : لقد طال زمن الانتظار بما يكفي



أرى أن التحول الدبلوماسي الحالي يفرض قدراً أكبر من الوضوح : الخروج من وضع قائم أصبح عقيماً، وترسيخ خيار الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، وإعادة سكان مخيمات تندوف إلى صلب المسؤولية الدولية.

تأتي لحظة تتحول فيها المبالغة في الصبر من وسيلة للبحث عن حل إلى عامل يساهم في استمرار المشكلة. وفي ملف الصحراء المغربية، أعتقد أننا تجاوزنا هذه المرحلة منذ وقت طويل. أكثر من خمسين سنة من نزاع جرى إطالة أمده بشكل مصطنع، وخمسة وثلاثون عاماً من آلية بُنيت على أساس استفتاء أثبتت الوقائع صعوبة تنظيمه؛ فكم جيلاً آخر ينبغي أن يبقى رهينة الانتظار قبل الاعتراف بأن هذا الإطار استنفد مبررات استمراره؟

ومن جهتي، أعتبر أن المغرب محق في استخلاص كامل النتائج من التحول الذي شهده مجلس الأمن مؤخراً. فقد حمل تأييد أحد عشر عضواً للمشروع الأمريكي دلالة سياسية كبيرة. وإذا كان الفيتو الروسي قد حال دون اعتماده، فإنه لا يلغي هذه الأغلبية ولا الاتجاه الذي تعكسه: السير نحو حل يقوم على الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية تحت السيادة المغربية.

فالانسداد المؤسساتي لا يمكنه أن يلغي دينامية دبلوماسية قائمة.

وأنا أؤيد بالكامل الموقف الذي عبّر عنه بلاغ الديوان الملكي. فهو يؤشر، في نظري، على قطيعة ضرورية مع عادة دولية استمرت طويلاً، تقوم على تدبير النزاع وتجديد الآليات وتأجيل لحظة الحسم سنة بعد أخرى. واليوم، يؤكد المغرب ضرورة استخلاص نتائج التطورات وإعادة النظر بشكل عميق في المعطيات التي ساهمت في استمرار هذا الجمود.

المهمة لا يمكن أن تتحول إلى غاية في حد ذاتها

أُنشئت بعثة المينورسو في الأصل ضمن أفق إجراء استفتاء، غير أن تعذر تنفيذ هذا الخيار أصبح أكثر وضوحاً مع مرور العقود. وفي مثل هذه الظروف، لا يمكن لوجود البعثة أن يتحول إلى بديل دائم عن مشروع سياسي قابل للتطبيق.

وأنا أؤيد النتيجة المترتبة عن عدم تجديد ولايتها: إنهاء وجودها الفعلي في أقاليمنا الجنوبية، بما يشمل موظفيها ومركباتها وتجهيزاتها ورموزها. فكل بعثة دولية ينبغي أن ترتبط بهدف قابل للتحقق، ولا يمكن أن تستمر فقط لأن تجديد ولايتها تحول إلى ممارسة دبلوماسية معتادة.

ويفترض أن تفتح هذه القطيعة مرحلة جديدة. فإغلاق مسار ظل عالقاً لسنوات يمنح المغرب فرصة لتعزيز الدينامية التي يقودها جلالة الملك، وتوسيع دائرة الدعم، ومنح مشروع الحكم الذاتي زخماً أكبر.

ويمتلك بلدنا رصيداً أساسياً يتمثل في مقترح جدي وواقعي وقائم على روح التوافق. فالحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يتيح بلورة حل سياسي يحافظ، في الوقت نفسه، على الوحدة الوطنية. كما أن الدعم الدولي الذي يحظى به هذا التوجه، لدى ما يقارب ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن بينها أعضاء دائمون في مجلس الأمن وقوى دولية مؤثرة، يمنحه ثقلاً لا يمكن لأي مناورة إجرائية أن تلغيه.

ومن وجهة نظري، فإن تصويت الأعضاء الأحد عشر يؤكد هذه الثقة. كما يعزز المكانة المركزية للقرار 2797، الذي أعتبره المرجعية الأساسية والإطار القانوني الذي ينبغي أن يوجه معالجة هذا الملف مستقبلاً.

الوحدة الوطنية تقتضي تعبئة عملية

إن قناعة بهذه القوة تحتاج إلى أكثر من مجرد التعبير عن الارتياح. فهي تفرض مسؤولية جماعية.

ملف خاص



وأجد نفسي منخرطاً بالكامل في التعبئة خلف صاحب الجلالة الملك للدفاع عن وحدتنا الترابية في جميع المحافل وبكل الوسائل السياسية والدبلوماسية. وهذه التعبئة تهم الأحزاب والمنتخبين والمنظمات الوطنية والفاعلين الاقتصاديين ووسائل الإعلام ومختلف القوى الحية في البلاد.
وعلى كل طرف، من موقعه، أن يساهم في ترسيخ الحل السياسي، وشرح مشروع الحكم الذاتي، والدفاع عن المصالح العليا للمملكة. فالأمن الوطني ووحدة التراب وطمأنينة المواطنين تتطلب يقظة دائمة.

وتكتسب الوحدة الوطنية معناها الحقيقي حين تتحول إلى قدرة على الفعل.

في تندوف.. إعادة حرية الاختيار للأشخاص

ينبغي أيضاً تسمية مسؤولية الجزائر في عرقلة الوصول إلى تسوية سياسية. فتمسكها بمنطق العداء وبناء إيديولوجي تجاوزه الزمن لا يزال، في نظري، يحول دون ما كان يفترض أن تفرضه الجغرافيا والمصير المشترك: التعاون والتنمية والاستقرار الإقليمي.

لكن خلف هذا النزاع توجد حياة بشرية وحقوق لا يمكن أن تبقى معلقة بالحسابات السياسية.

وأعتبر من الضروري تمكين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إجراء إحصاء لسكان مخيمات تندوف. فمن الضروري معرفة عددهم الحقيقي، وتحديد الأشخاص المنحدرين فعلياً من الصحراء، والوقوف بدقة على ظروف عيشهم. ومن حق المجتمع الدولي أن يتوفر على جميع المعطيات المرتبطة بهذا الملف.

والأهم أن تستعيد هذه الفئات حريتها في التنقل والاختيار: إما البقاء في مكانها، أو العودة إلى الوطن الأم، والاندماج في المجتمع المغربي، وممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كاملة.

فمصداقية أي حل تقاس أيضاً بمدى ضمان هذه الحرية بشكل فعلي.

وقناعتي بسيطة : لقد قدم المغرب ما يكفي من الأدلة على صبره وثباته واستعداده للتوافق. وقد حان الوقت لتحويل هذا الثبات إلى نتيجة سياسية ملموسة. فلا ينبغي لأي شعب أن يبقى محكوماً بالانتظار إلى ما لا نهاية، فقط لأن المدافعين عن الوضع القائم يرفضون النظر إلى المستقبل.

المسيرة الخضراء.. عبقرية الحسن الثاني التي أذهلت العالم وحررت الأرض بسلاح الإيمان ووحدة الشعب



من 350 ألف مغربي زحفوا سلمياً نحو الصحراء إلى اتفاقية مدريد وانسحاب إسبانيا.. ملحمة ملك صنع الحدث، وشعب كتب التاريخ، واستراتيجية غيرت موازين الصراع، قبل أن تواجهها الجزائر بمأساة التهجير القسري لآلاف الأسر المغربية.

ملك استثنائي اختار أن يهزم الاستعمار دون حرب

لم تكن المسيرة الخضراء مجرد حدث عابر في تاريخ المغرب، ولا مجرد تجمع بشري ضخم سار في اتجاه الصحراء يوم السادس من نونبر 1975. لقد كانت واحدة من أبرز المبادرات السياسية والاستراتيجية السلمية في تاريخ تصفية الاستعمار، وملحمة وطنية كشفت عن قوة التلاحم بين العرش والشعب، وعن رؤية الملك الراحل الحسن الثاني في إدارة واحدة من أعقد القضايا الترابية والسياسية التي واجهتها المملكة.

لقد واجه الحسن الثاني استعماراً إسبانياً مدججاً بالسلاح، في ظل توازنات دولية وإقليمية معقدة، لكنه لم يختر أن يجعل من المواجهة العسكرية الطريق الوحيد لاسترجاع الصحراء. بل أبدع وسيلة سلمية غير مسبوقة، تقوم على تحويل مئات الآلاف من المواطنين العزل إلى قوة شعبية ذات تأثير سياسي ودبلوماسي هائل.

كانت العبقرية في الفكرة، والجرأة في القرار، والدقة في التنفيذ، والحكمة في اختيار لحظة الانطلاق ولحظة التوقف.

فقد جعل الحسن الثاني من القرآن الكريم والعلم الوطني وصورته رموزاً لمسيرة واجهت بها الجماهير المغربية المدافع والدبابات،

سلاح ثلاثي فتاك يجسد شعار المملكة (الله الوطن الملك). وضع الاستعمار أمام امتحان أخلاقي وسياسي عسير.

وهكذا انتقلت القضية من حسابات الجيوش إلى قوة الإرادة الشعبية، ومن ساحات الحرب المحتملة إلى ميدان الضغط الدبلوماسي.

16 أكتوبر 1975.. قراءة ملكية غيرت مجرى الأحداث

بدأ الفصل الحاسم من هذه الملحمة يوم 16 أكتوبر 1975، عندما أصدرت محكمة العدل الدولية بلاهاي رأيها الاستشاري بشأن الصحراء.

فقد أقرت المحكمة بوجود روابط قانونية للبيعة والولاء بين سلطان المغرب وبعض القبائل الصحراوية، وإن لم تعتبر تلك الروابط إثباتاً للسيادة الترابية وفق المفهوم القانوني المعتمد لديها، وأكدت ضرورة احترام مبدأ تقرير المصير.

لكن الحسن الثاني قرأ في تلك الروابط التاريخية والقانونية أساساً لتعزيز الموقف المغربي، وأدرك أن اللحظة تتطلب مبادرة تتجاوز الانتظار والمرافعات.

وفي اليوم نفسه، ألقى خطاباً تاريخياً من مدينة مراكش أعلن فيه تنظيم المسيرة الخضراء بمشاركة 350 ألف مغربية ومغربي.

لم يكن الإعلان وليد ارتجال أو حماس ظرفي. فقد أوضح الملك لاحقاً أن المغرب قضى شهوراً في جمع الحجج التاريخية والقانونية وإعداد خطته السياسية.

كانت المبادرة ثمرة تفكير استراتيجي أدرك أن كسب المعركة الدبلوماسية يحتاج إلى فعل ميداني سلمي يمنح المطالب المغربية قوة إضافية.

لقد امتلك الحسن الثاني شجاعة الانتقال من الدفاع عن الموقف إلى صناعة الحدث نفسه.

لماذا اختار الحسن الثاني 350 ألف مشارك؟

لم يكن اختيار 350 ألف متطوع رقماً اعتباطياً.

فقد ربط الملك الراحل هذا العدد بالتقديرات المتعلقة بالمواليد السنوية في المغرب آنذاك، وكأنه أراد أن يجعل من المسيرة تعبيراً رمزياً عن حجم جيل كامل من المغاربة.

والأهم أنه حرص على مشاركة النساء بنسبة عشرة في المائة، أي نحو 35 ألف متطوعة، تأكيداً على أن الدفاع عن الوطن مسؤولية مشتركة بين الرجال والنساء.

وفتحت مكاتب التسجيل بمختلف الأقاليم والعمالات، ووزعت الحصص بحسب الإمكانات والمسافات.

ساهمت الدار البيضاء بحوالي 35 ألف متطوع، ضمنهم 3500 امرأة، وأكادير بنحو 33 ألفاً، ومراكش بحوالي 25 ألفاً، بينما سجلت بعض المناطق الشمالية حصصاً أقل بسبب بعدها الجغرافي.

وكان لإقليم سطات نصيبه من التعبئة بنحو عشرة آلاف متطوع، ضمنهم ألف امرأة، في مرحلة كانت فيها بنسليمان تابعة إدارياً لهذا الإقليم، قبل إحداث إقليم بنسليمان سنة 1977.

لقد كان المغرب كله حاضراً في المسيرة، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب.

ولم يكن المتطوعون وحدهم من شملتهم التعبئة. فبحسب المعطيات التنظيمية التي وثقتها في دراسة سابقة، شارك نحو 70 ألف إطار مدني وعسكري في التأطير والخدمات، ليصل مجموع المتطوعين والأطر إلى نحو 420 ألف شخص.

وهنا تتجلى إحدى أهم علامات عبقرية الحسن الثاني: لم يكتف بإطلاق نداء وطني، بل حول الاستجابة الشعبية إلى منظومة منظمة ومؤطرة، تجمع بين الحماس والانضباط.

عملية تنظيمية هائلة في مغرب السبعينيات

من السهل اليوم تأمل صور المسيرة الخضراء دون إدراك حجم المجهود الذي تطلبه تنظيمها.

لكن نقل 350 ألف إنسان وإيواءهم وإطعامهم وتأمين صحتهم وسلامتهم في مناطق صحراوية محدودة الموارد كان تحدياً استثنائياً.

فقد جرت تعبئة آلاف الحافلات والشاحنات، إلى جانب قطارات لنقل المتطوعين نحو الجنوب.

وأنشئت مخيمات ضخمة في محيط طرفاية وطانطان، حيث تمركز نحو 250 ألف متطوع بالأولى وحوالي 100 ألف بالثانية، وفق المعطيات الواردة في الدراسة الأصلية.

وكان على الجهات المنظمة أن توفر المياه والمواد الغذائية والوقود والخيام والأغطية والمرافق الصحية ومراكز الإسعاف.

كما كان عليها أن تتعامل مع اختلاف الظروف المناخية والعادات الغذائية وأنماط العيش بين المتطوعين القادمين من مناطق المغرب المختلفة.

ولنتخيل ضخامة هذا الإنجاز سنة 1975، في غياب الهواتف المحمولة والتطبيقات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة!

لقد كانت المسيرة الخضراء درساً مبكراً في التدبير اللوجستيكي والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق بين المؤسسات.

وإذا كان الحسن الثاني هو مهندس القرار السياسي، فإن آلاف الأطر المدنية والعسكرية والطبية والإدارية كانوا من أبرز صناع نجاحه الميداني.



سليمان نجمي.. الرجل الذي ائتمنه الحسن الثاني على صحة المتطوعين

من الصفحات التي تستحق أن تستعيد مكانتها في ذاكرة المسيرة الخضراء، صفحة التنظيم الصحي الذي أشرف عليه الطبيب العسكري والبروفيسور الراحل سليمان نجمي.

فقد وضع فيه الحسن الثاني ثقته، وأسند إليه مهمة التنسيق العام للخدمات الصحية الموجهة للمشاركين.

وجرى توزيع المسؤوليات بين المصالح الصحية للقوات المسلحة الملكية ووزارة الصحة والهلال الأحمر المغربي.

وتمت تعبئة فرق طبية ومستشفيات ميدانية ومراكز للإغاثة وسيارات إسعاف، إلى جانب وضع خطط للوقاية من الأمراض والأوبئة والتعامل مع الحالات الاستعجالية.

وتشير المعطيات التي سبق أن وثقتها إلى تعبئة تسعين فريقاً طبياً ميدانياً، وأكثر من 220 سيارة إسعاف، فضلاً عن الإمكانات الطبية الأخرى.

وقد واجه المشاركون حالات مرضية ومشاكل مرتبطة بالطقس والتغذية والمبيت وطول السفر، وهو ما تطلب تدخلاً طبياً ووقائياً مستمراً.

وبعد انتهاء المهمة، أنجز سليمان نجمي تقريراً مفصلاً ضمن كتاب حمل عنوان «المشاكل الصحية للمشاركين في المسيرة الخضراء»، قدمه إلى الملك الراحل.

إن استحضار هذا الجانب يكشف أن المسيرة لم تكن فقط ملحمة حماس واندفاع، بل كانت كذلك عملية دقيقة اهتمت بالتفاصيل الإنسانية واليومية لحياة مئات الآلاف من المواطنين.

تضامن دولي تجاوز حدود المملكة

لم يقتصر حضور المسيرة الخضراء على المغاربة وحدهم.

فقد شارك فيها متطوعون وممثلون متضامنون من تسع دول، وفق المعطيات الواردة في الدراسة التاريخية التي أعددتها، وهي تونس والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان والسودان والغابون وسلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية.

حمل هؤلاء أعلام بلدانهم، وانضموا إلى الحشود المغربية، في تعبير رمزي عن التضامن الدولي مع المبادرة.

كما شارك فريق طبي تونسي متطوع، ضم أربعة أطباء وأربعة عشر ممرضاً.

وقد عكس هذا الحضور قدرة المغرب على تقديم قضيته خارج حدوده، وجعل المسيرة حدثاً استقطب اهتمام الإعلام والرأي العام الدوليين.

فالمسيرة لم تكن موجهة إلى إسبانيا وحدها، بل كانت رسالة إلى العالم كله بأن المغرب اختار المطالبة بحقوقه التاريخية بأسلوب سلمي جماهيري.

في الخامس من نونبر 1975، وجه الحسن الثاني خطابه الشهير إلى المتطوعين، معلناً أن موعد العبور قد حان.
وكان واضحاً في تعليماته بشأن سلمية المسيرة، وداعياً المشاركين إلى تجنب أي مواجهة مع الإسبان.
وفي صباح الخميس السادس من نونبر، الموافق للثالث من ذي القعدة 1395، انطلقت الحشود نحو الصحراء.

كان المشهد من أروع صور التعبئة الوطنية.
مئات الآلاف من المواطنين يسيرون حاملين المصاحف والأعلام الوطنية، تتعالى أصواتهم بالدعاء والتكبير والأناشيد الوطنية، في اتجاه أرض يعتبرونها امتداداً لوطنهم.
وتولى الوزير الأول أحمد عصمان قيادة المسيرة ميدانياً، تنفيذاً للتعليمات الملكية.
لم يكن عبور الحدود مجرد تقدم جغرافي، بل كان رسالة سياسية قوية بأن المغرب قادر على تحويل قضيته الوطنية إلى فعل جماعي منظم وسلمي.
وبعد أيام قليلة، وتحديداً في التاسع من نونبر، أعلن الحسن الثاني أن المسيرة أدت رسالتها، وأمر بعودة المشاركين إلى نقطة الانطلاق.
وقد يكون هذا القرار من أكثر القرارات دلالة على طبيعة تفكيره الاستراتيجي.
فالقائد الذي امتلك الجرأة على إطلاق المسيرة امتلك الحكمة في إيقافها عندما رأى أن هدفها السياسي قد تحقق، وأن المجال أصبح مفتوحاً أمام المفاوضات.
لقد كان يعرف أن الانتصار لا يقاس دائماً بعدد الكيلومترات التي تقطعها الجموع، بل بحجم التحول الذي تفرضه على موازين القوى.

14 نونبر.. اتفاقية مدريد وانسحاب إسبانيا
لم تمض سوى أيام على توقف المسيرة حتى وقعت إسبانيا والمغرب وموريتانيا، في الرابع عشر من نونبر 1975، إعلان المبادئ المعروف باتفاقية مدريد.
ونص الاتفاق على إنهاء الوجود الإداري الإسباني في الصحراء، وإحداث إدارة مؤقتة بمشاركة المغرب وموريتانيا، في انتظار استكمال الانسحاب الإسباني.
وقد حدد الاتفاق يوم 28 فبراير 1976 موعداً أقصى لإنهاء الوجود الإسباني، بينما اكتمل الانسحاب الفعلي في 26 فبراير من السنة نفسها.
وكان ذلك تحولاً كبيراً في تاريخ المنطقة، وإن بقيت الآثار القانونية والسياسية للاتفاق محل خلاف دولي، واستمر ملف الصحراء مطروحاً أمام الأمم المتحدة.
كما شهدت المرحلة اللاحقة توزيع الإدارة بين المغرب وموريتانيا، قبل أن تتخلى موريتانيا سنة 1979 عن مطالبها في الجزء الذي كانت تديره، ويتوسع المغرب في المناطق التي انسحبت منها.

لقد أثبتت هذه التحولات أن المسيرة الخضراء لم تكن مجرد حدث احتفالي ضخم، بل كانت عاملاً مؤثراً في تسريع نهاية الإدارة الاستعمارية الإسبانية وتغيير الوضع السياسي والميداني.

من المسيرة الخضراء إلى المسيرة السوداء.. مأساة المغاربة المطرودين من الجزائر

غير أن الفرحة المغربية بما تحقق من مكاسب سياسية رافقتها مأساة إنسانية مؤلمة على الحدود الشرقية للمملكة.
ففي دجنبر 1975، أقدمت السلطات الجزائرية، في عهد الرئيس هواري بومدين، على طرد أعداد كبيرة من المغاربة المقيمين على أراضيها، في عملية عرفت في الذاكرة المغربية باسم «المسيرة السوداء» أو «المسيرة الكحلاء».
وتشير تقارير ودراسات حقوقية إلى أن العملية طالت نحو 45 ألف أسرة مغربية، بينما تختلف التقديرات المتعلقة بإجمالي الأشخاص المطرودين، ومنها تقديرات تقارب 350 ألف شخص.

ولم تكن المأساة مجرد عبور قسري للحدود.
لقد تحدثت شهادات المتضررين وملفاتهم الحقوقية عن تفكيك أسر مختلطة مغربية جزائرية، وفصل أزواج عن زوجاتهم وأبناء عن آبائهم، وترك ممتلكات ومدخرات وراءهم، في مشاهد مؤلمة لا تزال آثارها حاضرة لدى كثير من العائلات.
وارتبطت عمليات الطرد في الذاكرة الجماعية بعيد الأضحى لسنة 1975، ما أضفى عليها بعداً إنسانياً أشد قسوة.
وهنا تبرز مفارقة تاريخية مؤلمة.
ففي الوقت الذي حشد فيه المغرب مئات الآلاف من المواطنين في مسيرة سلمية عنوانها استرجاع الأرض، وجدت أسر مغربية مقيمة في الجزائر نفسها مجبرة على مغادرة بيوتها والعودة إلى وطنها في ظروف قاسية.
ولذلك لا يمكن استحضار المسيرة الخضراء دون استحضار معاناة هؤلاء الضحايا، الذين لا ينبغي أن تضيع حقوقهم الإنسانية والمدنية بين الخلافات السياسية.
كما لا ينبغي تحميل الشعب الجزائري مسؤولية قرارات اتخذتها سلطات بلاده، فالعلاقات الإنسانية والعائلية والتاريخية بين الشعبين أعمق من أي خلاف سياسي.



ملف خاص

عبقرية الحسن الثاني.. في القرار والتوقيت والتحكم في النتائج

إن قراءة المسيرة الخضراء بعد مرور أكثر من نصف قرن تبرز ثلاثة أبعاد أساسية في طريقة تدبير الملك الحسن الثاني لهذه العملية.

أولها القدرة على استثمار اللحظة التاريخية، فقد اختار الإعلان عن المسيرة في اليوم نفسه الذي صدر فيه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

وثانيها القدرة على تعبئة الشعب وتحويل حماسه إلى قوة منظمة، مستندة إلى مؤسسات الدولة وأجهزتها المدنية والعسكرية.

أما البعد الثالث فهو التحكم في مسار المبادرة، بدءاً من الإعلان عنها، ومروراً بالتعبئة والعبور، وانتهاء بقرار العودة وفسح المجال أمام الدبلوماسية.

لقد جمع الحسن الثاني بين الجرأة السياسية والحساب الاستراتيجي، وبين استحضار التاريخ والقدرة على صناعة واقع جديد.

ولم يكن نجاح المسيرة ممكناً دون استجابة الشعب المغربي، الذي قدم نموذجاً في الالتفاف حول قضية وطنية جامعة.

وهنا تتجلى القيمة الكبرى للملحمة: لم يكن الملك وحده في مواجهة التحدي، ولم يكن الشعب مجرد جمهور يتابع الأحداث، بل كان الطرفان معاً جزءاً من فعل تاريخي مشترك.

المسيرة الخضراء لم تنته.. بل تغيرت أدواتها

إن أعظم وفاء للمسيرة الخضراء لا يتحقق بالاكتفاء بترديد أناشيدها واستحضار صورها ورفع الأعلام في ذكراها.

فالوفاء الحقيقي يقتضي نقل روحها إلى الأجيال الجديدة، وتعريف التلاميذ والطلبة بأسرارها السياسية والدبلوماسية والتنظيمية والإنسانية.

وإذا كان جيل 1975 قد حمل المصاحف والأعلام وسار نحو الصحراء، فإن الأجيال الحالية مدعوة إلى مواصلة مسيرة البناء بالعلم والمعرفة والعمل والإبداع والتنمية.



لقد وضع الحسن الثاني لبنة تاريخية كبرى، وواصل الملك محمد السادس العمل على تعزيز التنمية والبنيات التحتية والاستثمارات بالأقاليم الجنوبية، وعلى توسيع التأييد الدولي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي.

وهكذا تتواصل المسيرة، وإن اختلفت أدواتها، من تعبئة الجماهير إلى تعبئة الطاقات الاقتصادية والعلمية والدبلوماسية.

لقد كانت ملحمة سنة 1975 دليلاً على أن قوة الأوطان لا تقاس فقط بما تمتلكه من أسلحة وموارد، بل بما يتوفر لديها من وحدة داخلية، وثقة بين المؤسسات والمواطنين، وقدرة على تحويل الإرادة الجماعية إلى إنجازات ملموسة.

سيظل السادس من نونبر 1975 تاريخاً استثنائياً في الذاكرة المغربية، لأنه جسد لحظة التقاء القرار الملكي بالإرادة الشعبية، وتحول فيها مئات الآلاف من المواطنين إلى قوة سلمية صنعت حدثاً تاريخياً كبيراً.

رحل الحسن الثاني، لكن المسيرة الخضراء بقيت حاضرة، شاهدة على رؤيته السياسية وعلى قدرة المغاربة على التعبئة والتنظيم والتضحية.

وبقي الدرس الأعمق الذي ينبغي أن تتعلمه الأجيال:

إن القائد يصنع القرار، والشعب يمنحه قوته، والمؤسسات تحول الإرادة إلى إنجاز، والتاريخ يحتفظ للأمم بما استطاعت تحقيقه من خلال وحدتها وعملها المشترك.

وتلك هي الرسالة الخالدة للمسيرة الخضراء، ملحمة ملك وشعب، بدأت بخطاب في السادس عشر من أكتوبر، وتجسدت بزحف سلمي في السادس من نونبر، وظلت واحدة من أبرز المحطات المؤسسة للمغرب المعاصر.

المينورسو.. 35 سنة من الملايين والطائرات والموظفين والمراقبين.. فأين الحصيلة ومن يحاسب على الفاتورة؟



بعثة أممية تأسست لتنظيم استفتاء لم يُنظم، واستمرت تستهلك عشرات الملايين سنوياً، بينما ظلت حقوق الإنسان في مخيمات تندوف ومصير المساعدات الإنسانية خارج اختصاصاتها الرقابية

خمسة وثلاثون عاماً كاملة مرت على إحداث بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء، المعروفة اختصاراً بالمينورسو. خمسة وثلاثون عاماً من القرارات والتقارير والاجتماعات والمفاوضات والميزانيات والرواتب والتعويضات والطائرات والمروحيات والسيارات والمقرات والتجهيزات والمهمات الرسمية. وفي النهاية، غادرت البعثة المشهد الأممي يوم 31 أكتوبر 2026 دون أن يتحقق الاستفتاء الذي حملت اسمه، ودون أن يُحسم النزاع السياسي الذي برر استمرارها.

ولأننا أمام مؤسسة أممية مولتها أموال الدول الأعضاء، فإن السؤال لم يعد متعلقاً فقط بما حققته سياسياً وعسكرياً، بل أصبح سؤالاً مالياً وأخلاقياً ومؤسساتياً: كم كلفت المينورسو العالم؟ وماذا استفاد العالم من كل هذه الأموال؟ ومن يملك حق مساءلة الذين أداروا هذه المهمة طوال ثلاثة عقود ونصف؟

من استفتاء لم يُنظم إلى بعثة استمرت 35 عاماً

في 29 أبريل 1991، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 690 القاضي بإحداث المينورسو، في إطار خطة تسوية قبلها المغرب والبوليساريو سنة 1988، تقوم على وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء، إلى جانب ترتيبات تتعلق بالأسرى واللاجئين والقوات العسكرية.

وفي شتنبر 1991، بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار وانتشار المراقبين. ثم انطلقت عمليات تحديد هوية الناخبين سنة 1994، قبل أن تتعثر سنة 1996 بسبب الخلافات حول تحديد الهيئة الناخبة.

وبمرور السنوات، تراجع الحديث عن تنظيم الاستفتاء، وبرزت مسارات سياسية تفاوضية، وصولاً إلى المبادرة المغربية للحكم الذاتي سنة 2007، التي شكلت تحولاً أساسياً في المقاربة المغربية لتسوية النزاع.

ومع ذلك، استمرت بعثة تحمل في تسميتها كلمة «الاستفتاء»،

بينما أصبحت مهامها العملية تتركز أساساً على المراقبة العسكرية، والإبلاغ عن الحوادث، وإزالة الألغام، ودعم المساعي السياسية.

وهنا تكمن المفارقة: مؤسسة تغير واقع عملها، لكن استمرارها ظل مرتبطاً باسم ومشروع لم يتحققا.

الملايين التي ابتلعتها سنوات الانتظار

الأرقام الرسمية للأمم المتحدة تدفع إلى طرح أسئلة أكبر من مجرد تقييم الأداء السياسي.

فخلال السنة المالية 2024-2025، بلغت النفقات الفعلية للمينورسو حوالي 64.73 مليون دولار، أي ما يقارب 177 ألف دولار يومياً، وأكثر من 5.39 ملايين دولار شهرياً.

أما الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2025-2026، فقد بلغت حوالي 70.69 مليون دولار.

ولفهم حجم الإنفاق، تكفي العودة إلى تفاصيل سنة مالية واحدة :

أكثر من 25.15 مليون دولار للموظفين المدنيين ورواتبهم وتعويضاتهم.

حوالي 18.62 مليون دولار للطيران.

أكثر من 8.32 ملايين دولار للعسكريين والشرطة.

حوالي 3.66 ملايين دولار للمباني والمرافق والبنيات التحتية.

أكثر من 2.5 مليون دولار للاتصالات والتكنولوجيا.

حوالي 1.3 مليون دولار للنقل البري.

أكثر من 4.66 ملايين دولار للتجهيزات والخدمات واللوازم الأخرى.

حوالي 350 ألف دولار للسفر في مهمات رسمية.

هذه ليست أرقاماً متخيلة، بل مبالغ واردة في الوثائق المالية للأمم المتحدة.

وإذا كانت هذه كلفة سنة واحدة، فكيف كانت الحصيلة خلال 35 عاماً؟

لا يمكن تقديم رقم إجمالي دقيق دون تجميع الحسابات التاريخية المعتمدة سنة بسنة. لكن المؤكد أن الحديث يتعلق بمهمة استنزفت موارد مالية كبيرة على امتداد عقود.

وكانت وراء هذه المصاريف منظومة إدارية وعسكرية كاملة، تضم مسؤولين أمميين ومراقبين وضباطاً وموظفين دوليين ومحليين، إضافة إلى متعاقدين وخدمات لوجستية وتقنية.

ومن حق الرأي العام أن يتساءل: هل خضعت كل هذه النفقات لتقييم دوري يقارن بين كلفة المهمة والنتائج المحققة؟ وهل كانت تقارير تمديد الولاية تناقش جدوى الإنفاق بالصرامة نفسها التي تناقش بها التطورات السياسية والعسكرية؟

طائرات ومروحيات وسيارات ومقرات.. لمراقبة ماذا؟

لم تكن المينورسو مجرد مكتب أممي في مدينة العيون.

فقد امتلكت منظومة تشغيل تتطلب مركبات رباعية الدفع، وطائرات ومروحيات، ومعدات اتصال ومراقبة، ومخازن للوقود، ومرافق للإقامة والعمل، وخدمات للصيانة والتغذية والحماية.

وكان مقرها الرئيسي بمدينة العيون، إلى جانب أربعة مواقع للمراقبة غرب الجدار الرملي وخمسة شرقه، فضلاً عن مكتب اتصال في تندوف بالجزائر.

إذن، من الناحية الميدانية، لم تكن البعثة محصورة في المناطق الواقعة غرب الجدار، ولم تكن مهمتها مراقبة الحدود الدولية للمغرب كما قد يُعتقد، بل متابعة التطورات العسكرية والحوادث المرتبطة بالنزاع على جانبي الجدار.

وكانت الأمم المتحدة تعتبر وجودها عاملاً للحد من التصعيد العسكري، خصوصاً بعد انهيار وقف إطلاق النار سنة 2020. وهي وظيفة لا يمكن تجاهلها عند تقييم الحصيلة.

لكن من حقنا أيضاً أن نسأل عن فعالية تلك المراقبة وحدودها.

كم دورية أُنجزت فعلياً؟ كم مخالفة رُصدت؟ كم حادثة جرى التحقق منها ميدانياً؟ وكم مرة مُنع المراقبون من الوصول إلى مواقع معينة؟ وهل كان الانتشار العسكري متوازناً من حيث حرية الحركة والوصول إلى المعلومات؟

ثم ماذا عن ملايين الدولارات التي أُنفقت على الطيران والتنقل والإقامة والتجهيزات؟ هل انعكست كلها في تقارير ميدانية دقيقة ومعلنة للرأي العام؟

إن مجرد وجود دوريات وطائرات لا يكفي لإثبات فعالية المهمة. فالجدوى تقاس بالنتائج، وليس بحجم الأسطول أو عدد الرحلات.

عيون عسكرية مفتوحة.. وصلاحيات حقوقية غائبة

أكثر ما يثير الاستغراب في تجربة المينورسو هو التفاوت بين إمكانياتها المادية والعسكرية وبين محدودية صلاحياتها الحقوقية.

فالبعثة التي وُجدت في المنطقة طوال 35 سنة، لم تكن تتمتع بتفويض عام ومستقل لمراقبة حقوق الإنسان، سواء غرب الجدار أو شرقه أو داخل مخيمات تندوف.

وبالتالي، لم يكن من صميم عملها التحقيق الدوري في حرية التعبير، أوضاع المعارضين، الاعتقالات، حرية التنقل، ظروف الاحتجاز، أو الانتهاكات المحتملة داخل المخيمات.

ومن المهم التأكيد أن غياب التفويض لا يعني بالضرورة غياب جميع آليات الأمم المتحدة الأخرى، لكنه يكشف عن ثغرة في طبيعة الحضور الأممي بالمنطقة.

وهنا يبرز سؤال جوهري: كيف استطاعت الأمم المتحدة تخصيص عشرات الملايين سنوياً لمراقبة التحركات العسكرية، دون أن تجعل مراقبة حقوق الإنسان جزءاً من الاختصاصات الدائمة للبعثة؟

ولماذا بقيت أوضاع الساكنة في مخيمات تندوف خارج آليات رصد حقوقية ميدانية شاملة تضمن استقلالية التحقق وسهولة تقديم الشكايات؟

إن حماية المدنيين ينبغي ألا تخضع للاعتبارات السياسية أو لموقعهم الجغرافي، ولا يجوز أن يكون الإنسان أقل أهمية من الآليات العسكرية التي تتحرك في الصحراء.

أين تذهب مساعدات سكان مخيمات تندوف؟

هناك ملف آخر ظل يحتاج إلى تدقيق جاد، وهو المساعدات الدولية الموجهة إلى سكان مخيمات تندوف.

فالمينورسو لم تكن مسؤولة عن إدارة هذه المساعدات أو مراقبة صرفها مالياً. وتتولى برامجها وكالات إنسانية أخرى، أبرزها برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع شركاء محليين.

لكن الفصل الإداري بين البعثة العسكرية والمنظومة الإنسانية لا يعفي الأمم المتحدة والجهات المانحة من واجب الشفافية والمحاسبة.

فقد سبق للمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال أن كشف اختلالات تاريخية مرتبطة بسلسلة توزيع المساعدات، وهو ما يفرض متابعة التحقق والرقابة، دون تحويل شبهات أو وقائع تاريخية إلى اتهامات عامة غير مثبتة بشأن جميع المساعدات الحالية.



والأسئلة هنا كثيرة:

من يحدد أعداد المستفيدين؟ ومن يستلم المساعدات؟ وكيف تُوزع؟ وهل تصل كاملة إلى الأسر المعنية؟ وما الجهات التي تتولى التدقيق المستقل في المخازن والنقل والتوزيع؟

ولماذا لا تُنشر أمام الرأي العام تفاصيل مالية دورية ومفهومة حول كل دولار أو يورو يخصص لدعم سكان المخيمات؟

إن المستفيد الأول من الشفافية هو الإنسان الموجود داخل تلك المخيمات، الذي ينبغي أن تصله المساعدة دون استغلال سياسي أو حرمان أو تمييز.

من يدفع الفاتورة؟ ومن يحاسب؟

تمول المينورسو أساساً من المساهمات الإلزامية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفق النظام المالي المعتمد لعمليات حفظ السلام.

وبالتالي، فإن أموالها ليست ملكاً للأمين العام ولا لمجلس الأمن ولا للدول المعنية بالنزاع، بل موارد عمومية دولية تتحملها الدول المساهمة من ميزانياتها.

ومن هنا، فإن المحاسبة لا ينبغي أن تتوقف عند مراقبة قانونية الصفقات والمشتريات، وإنما يجب أن تشمل تقييم الجدوى والنتائج.

فقد تكون النفقة قانونية ومؤشرة عليها، لكنها لا تحقق الأثر المنتظر منها.

والمطلوب اليوم حساب ختامي شامل للبعثة، يتضمن كلفة السنوات الخمس والثلاثين، وتفاصيل مصاريف الموارد البشرية والطيران والنقل والبنيات التحتية، وما ترتب عن إغلاق المقرات وإنهاء العقود ونقل أو بيع المعدات والتجهيزات.

كما ينبغي توضيح التكاليف المستقلة للمبعوثين الشخصيين والاجتماعات والمفاوضات التي تحملتها ميزانيات أممية أخرى، حتى لا تختلط هذه النفقات بالحسابات المباشرة للمينورسو.

نهاية المينورسو.. هل هي نهاية سياسة تدبير النزاع؟

جاء يوم 30 أكتوبر 2026 ليضع حداً لمسار التمديد السنوي الذي استمر عقوداً.

فقد استخدمت روسيا حق النقض ضد المشروع الأمريكي، بينما عجز المشروع الروسي البديل عن الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة لاعتماده.

وهكذا انتهت ولاية المينورسو في 31 أكتوبر، وشرعت الأمم المتحدة في إجراءات تصفيتها.

ورحب المغرب بهذا التطور، معتبراً إياه انتقالاً من منطق تدبير النزاع إلى مرحلة جديدة، فيما أكدت الأمم المتحدة استمرار مساعيها السياسية من خلال المبعوث الشخصي للأمين العام.

ومن وجهة نظري، فإن هذه اللحظة تشكل فرصة لإعادة طرح السؤال الذي جرى تأجيله طويلاً: هل كانت الإبقاء على البعثة وسيلة للتقدم نحو الحل، أم أن استمرارها تحول، بمرور الزمن، إلى جزء من إدارة وضع سياسي جامد؟

وإذا كانت المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل بالنسبة للمغرب إطاراً واقعياً لتسوية النزاع في ظل سيادته ووحدته الترابية، فإن الانتقال نحو أي حل سياسي يحتاج إلى مفاوضات واضحة ومسؤوليات محددة وضمانات تحمي السكان وتمنع العودة إلى المواجهة العسكرية.

وداعاً للمينورسو.. لكن الحساب لم ينته

ليست القضية في نظري أن نحتفل فقط بنهاية وجود المينورسو، ولا أن نحمل موظفيها وعسكرييها مسؤولية قرارات سياسية كانت تصدر من مجلس الأمن.

فقد أدى كثير من أفرادها مهامهم في ظروف صعبة، وساهمت أنشطتها في مراقبة الوضع العسكري وإزالة الألغام، وهي أعمال تستحق التقييم الموضوعي.

لكن ذلك لا ينبغي أن يحجب السؤال الأكبر: هل كان ممكناً تحقيق حصيلة أفضل، بكلفة أقل، وبتفويض أكثر وضوحاً، وبمراقبة أشمل لحقوق الإنسان؟

إن العالم لا يحتاج إلى بعثات أممية تتحول بمرور الوقت إلى أجهزة دائمة تعيد إنتاج أسباب استمرارها، وإنما يحتاج إلى مؤسسات ترتبط ميزانياتها بأهداف قابلة للتحقيق والتقييم والمحاسبة.

لقد أُسدل الستار على 35 سنة من الحضور العسكري والإداري للمينورسو، لكن ملفات المال والعتاد والممتلكات والعقود والاجتماعات والتقارير لا ينبغي أن تُطوى دون كشف حساب نهائي.

فالمينورسو أنهت مهمتها، لكن من حق دافعي الأموال والشعوب المعنية أن يعرفوا ماذا أُنجز، وماذا تعثر، وكم كانت الكلفة الحقيقية، ومن يتحمل مسؤولية الخيارات التي أبقت الملف مفتوحاً كل تلك السنوات.

وإذا كان قرار إنهاء الولاية قد استغرق جلسة واحدة بمجلس الأمن، فإن تقييم 35 عاماً من الإنفاق والانتظار يستحق أكثر من بيان وداعي.

فالتاريخ لا يحاسب المؤسسات بعدد السنوات التي عاشت فيها، ولا بعدد الموظفين الذين تعاقبوا عليها، وإنما بما أنجزته من الأهداف التي وُجدت من أجلها.





مجتمع و أسلوب حياة | ثقافة و فن | نقاشات و أراء | حوارات ولقاءات | تحقيقات وروبرتاجات | أخبار و مستجدات

البث المباشر 24/24 • 7/7

Twitch | Kick | يوتيوب | تيك توك | إنستغرام | فيسبوك

بث مباشر وإعادة المشاهدة

متوفر على جميع أجهزتكم كمبيوتر، موبايل، تابلت

موقعنا الرسمي
https://www.lodj.ma/tv/

ملف خاص

شكراً روسيا.. الفيتو الذي ذبح الديمقراطية يُسقط الميتورسو ويُضحك البوليساريو ويُبكي الجزائر!



بلاغان في يوم واحد : الجزائر تندب عدم تمديد المينورسو، والبوليساريو تحتفل بإسقاط المشروع الأمريكي وتشكر موسكو والجزائر.. مشروع روسي لا يحصد سوى ثلاثة أصوات، وفيتو يتحول من طوق نجاة إلى مقصلة دبلوماسية!

شكراً روسيا! وشكراً للفيتو الذي طالما اعتبرناه سكيناً بيد خمس دول عظمى تُذبح به الديمقراطية في مهدها داخل قبة مجلس الأمن الدولي، وتُجهض به إرادة الأغلبية، وتُدفن بواسطته مشاريع قرارات تحظى بتأييد معظم أعضاء المجلس، لمجرد أن دولة واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية قررت أن صوتها أقوى من أصوات الجميع!

شكراً روسيا، ليس لأن الفيتو أصبح فجأة أداة ديمقراطية، بل لأنه هذه المرة أنتج مفارقة سياسية تستحق أن تُخلّد في سجلات الدبلوماسية الدولية: موسكو تستعمل الفيتو لإسقاط المشروع الأمريكي، الذي كان يهدف إلى الإبقاء على المينورسو بدون حرف الراء، فيسقط مشروعها البديل، وتنتهي ولاية المينورسو نهائياً، فتخرج الجزائر تبكي رحيل البعثة، بينما تصدر البوليساريو بياناً تعبر فيه عن ارتياحها لإسقاط المشروع الأمريكي، وتشكر روسيا والجزائر معاً!

إنه مشهد عبثي مكتمل العناصر: روسيا تعطل، والجزائر تتحسر، والبوليساريو تشكر، والمينورسو ترحل!

والأغرب أن البيانات الثلاثة، الروسي والجزائري وبيان البوليساريو، تكاد تتفق على رفض المقاربة الأمريكية، لكنها تختلف في كيفية التعامل مع النتائج التي ترتبت على إسقاطها.

فهل نحن أمام توزيع للأدوار؟ أم أمام حسابات دبلوماسية لم تكن نتائجها محسوبة؟ أم أن لغة البيانات أصبحت وسيلة لإعلان الانتصارات حتى عندما تكون الحصيلة مخالفة للأهداف؟

الجزائر تبكي.. والبوليساريو تشكر من ساهم في إسقاط البعثة!

في 31 أكتوبر 2026، خرجت الخارجية الجزائرية ببلاغ رسمي تعرب فيه عن بالغ أسفها لعدم تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء، بعد خمسة وثلاثين عاماً من وجودها.

وبررت الجزائر النتيجة بما اعتبرته انحيازاً مفرطاً للمشروع الأمريكي لصالح المغرب، مؤكدة أنها حذرت أعضاء مجلس الأمن مسبقاً من تداعيات هذا التوجه.

إلى هنا، يمكن فهم الموقف الجزائري، حتى إن اختلفنا معه.

لكن المفاجأة جاءت من البوليساريو، الجهة التي تدعمها الجزائر سياسياً ودبلوماسياً منذ عقود.

ففي مساء اليوم نفسه، وتحديداً يوم السبت 31 أكتوبر، أصدرت جبهة البوليساريو بياناً أعلنت فيه ارتياحها لعدم اعتماد المشروع الأمريكي، وأعربت عن امتنانها العميق لروسيا بسبب معارضتها المشروع، وأشادت بامتناع الصين وباكستان والصومال عن التصويت، ثم خصصت فقرة لشكر الجزائر على مواقفها الداعمة.

يا للمفارقة!

الجزائر تأسف، والبوليساريو ترتاح!

الجزائر تتحسر على عدم تمديد مهمة البعثة، والبوليساريو تشكر موسكو على إسقاط مشروع كان سيضمن استمرار وجودها بصيغة معدلة!

والبوليساريو، وهي توجه عبارات الامتنان إلى الجزائر، تبدو وكأنها تشكر من يبكي على نتيجة أسهم حلفاؤه السياسيون في الوصول إليها!

البوليساريو لم تعلن احتفالها بانتهاء مهمة المينورسو نفسها، بل عبرت عن ارتياحها لإسقاط المشروع الأمريكي، مع تمسكها بالدور التقليدي للبعثة التي تبخرت.

لكن هذا التمييز لا يلغي المفارقة السياسية التي تكشفها المقارنة بين البلاغين.

فالجزائر ركزت على خسارة التمديد، بينما ركزت البوليساريو على نجاح تعطيل المشروع الأمريكي.

وكأن كل طرف اختار من النتيجة الجزء الذي يناسب خطابه، وترك الجزء الآخر يبحث لنفسه عن تفسير!

روسيا تسقط أحد عشر صوتاً.. ثم تبحث عن تسعة فلا تجد سوى ثلاثة!

لنعد إلى جلسة مجلس الأمن يوم 30 أكتوبر 2026.

تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يقضي بتمديد الوجود الأممي سنة إضافية، مع إعادة النظر في اسم المينورسو ومهامها، وإعطاء مقترح الحكم الذاتي المغربي مكانة متقدمة في مسار التسوية.

وحصل المشروع على تأييد إحدى عشرة دولة من أصل خمس عشرة، وامتنعت ثلاث دول هي الصين وباكستان والصومال، بينما استعملت روسيا حق الفيتو لإسقاطه.

لقد نجحت موسكو في تعطيل مشروع حظي بالأغلبية المطلوبة.

لكنها لم تنتظر طويلاً لتكتشف أن القوة التي تمكنها من إسقاط مشاريع الآخرين لا تمنحها بالضرورة القدرة على تمرير مشاريعها.

فقد تقدمت بمشروع بديل لتمديد مهمة المينورسو سنة إضافية بصيغتها التقليدية.

وهنا حدثت المفاجأة: ثلاثة أصوات فقط! روسيا والصين والصومال.

أما الدول الإحدى عشرة الأخرى فامتنعت عن التصويت، بينما صوتت الولايات المتحدة ضد المشروع. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في حاجة إلى إطلاق رصاصة الفيتو نفسها في اتجاه روسيا.

فالمشروع لم يكن يحتاج إلى فيتو أمريكي حتى يسقط، لأن الحساب العددي كان كافياً لإجهاضه.

وسقط النص الروسي لأنه لم يبلغ الحد الأدنى المطلوب لاعتماد القرارات، وهو تسعة أصوات مؤيدة.

وهكذا، فإن روسيا التي استعملت الفيتو لإسقاط إرادة إحدى عشرة دولة، عجزت عن جمع تسع دول لإنقاذ مشروعها!

وهنا يمكن القول، بسخرية سياسية، إن الفيتو الروسي اصطدم للمرة الأولى في هذه المعركة بحسابات الأغلبية التي اعتاد تجاوزها.



وإذا كانت المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل بالنسبة للمغرب إطاراً واقعياً لتسوية النزاع في ظل سيادته ووحدته الترابية، فإن الانتقال نحو أي حل سياسي يحتاج إلى مفاوضات واضحة ومسؤوليات محددة وضمانات تحمي السكان وتمنع العودة إلى المواجهة العسكرية.

وداعاً للمينورسو.. لكن الحساب لم ينته

ليست القضية في نظري أن نحتفل فقط بنهاية وجود المينورسو، ولا أن نحمل موظفيها وعسكرييها مسؤولية قرارات سياسية كانت تصدر من مجلس الأمن.

فقد أدى كثير من أفرادها مهامهم في ظروف صعبة، وساهمت أنشطتها في مراقبة الوضع العسكري وإزالة الألغام، وهي أعمال تستحق التقييم الموضوعي.

لكن ذلك لا ينبغي أن يحجب السؤال الأكبر: هل كان ممكناً تحقيق حصيلة أفضل، بكلفة أقل، وبتفويض أكثر وضوحاً، وبمراقبة أشمل لحقوق الإنسان؟

إن العالم لا يحتاج إلى بعثات أممية تتحول بمرور الوقت إلى أجهزة دائمة تعيد إنتاج أسباب استمرارها، وإنما يحتاج إلى مؤسسات ترتبط ميزانياتها بأهداف قابلة للتحقيق والتقييم والمحاسبة.

لقد أُسدل الستار على 35 سنة من الحضور العسكري والإداري للمينورسو، لكن ملفات المال والعتاد والممتلكات والعقود والاجتماعات والتقارير لا ينبغي أن تُطوى دون كشف حساب نهائي.

فالمينورسو أنهت مهمتها، لكن من حق دافعي الأموال والشعوب المعنية أن يعرفوا ماذا أُنجز، وماذا تعثر، وكم كانت الكلفة الحقيقية، ومن يتحمل مسؤولية الخيارات التي أبقت الملف مفتوحاً كل تلك السنوات.

وإذا كان قرار إنهاء الولاية قد استغرق جلسة واحدة بمجلس الأمن، فإن تقييم 35 عاماً من الإنفاق والانتظار يستحق أكثر من بيان وداعي.

فالتاريخ لا يحاسب المؤسسات بعدد السنوات التي عاشت فيها، ولا بعدد الموظفين الذين تعاقبوا عليها، وإنما بما أنجزته من الأهداف التي وُجدت من أجلها.

هل وضعت الجزائر ثقلها النفطي والغازي في رهان خاسر؟

تفرض هذه النتيجة سؤالاً حول حجم الرهانات الجزائرية على الموقف الروسي.

فالجزائر ترتبط بموسكو بعلاقات سياسية وعسكرية واستراتيجية معروفة، كما تمتلك مصالح اقتصادية وطاقية كبيرة، وتعتبر ملف الصحراء من أهم ملفات سياستها الخارجية.

وطبعاً، روسيا لا تحتاج فقط إلى النفط والغاز الجزائريين، لكنها تنظر أيضاً إلى الجزائر باعتبارها موقعاً استراتيجياً مهماً لحضورها في المنطقة.

وقد كشفت الخارجية الجزائرية بنفسها أنها وجهت مراسلات إلى أعضاء مجلس الأمن للتحذير من المشروع الأمريكي.

والجزائر لم تكتف بالمراسلات، بل سخرت علاقاتها الاستراتيجية وثقلها الدبلوماسي والاقتصادي.

لكن ما لا يحتاج إلى افتراض هو أن الجزائر عارضت المشروع الأمريكي، وأن موسكو أسقطته، وأن المشروع الروسي البديل فشل في تحقيق التمديد الذي كانت الجزائر تطالب به.

وهنا تتضح المفارقة: لقد كان المطلوب جزائرياً الحفاظ على المينورسو، وكانت النتيجة انتهاء ولايتها!

فهل راهنت الجزائر على الفيتو الروسي دون أن تحسب احتمال سقوط البديل؟

وهل اعتقدت أن إسقاط المشروع الأمريكي سيجبر مجلس الأمن على اعتماد المشروع الروسي؟

أم أنها كانت تدرك المخاطرة، لكنها فضلت رفض أي تحول في طبيعة المينورسو حتى لو كان الثمن عدم تمديدها؟

أسئلة لا يجيب عنها البلاغ الجزائري، وإن كانت نتائج التصويت تجعلها أكثر إلحاحاً.

بيان البوليساريو.. شكرا روسيا والجزائر على ماذا بالضبط؟

أكثر ما يستوقف القارئ في بيان البوليساريو ليس انتقادها الولايات المتحدة أو المغرب، فهذه مواقف معروفة، بل قائمة الشكر التي تضمنها البلاغ.

فالجبهة شكرت روسيا على معارضة المشروع الأمريكي، وأشادت بمواقف الدول الممتنعة عن التصويت، ثم عبرت عن امتنانها للجزائر.

لكن ماذا عن النتيجة؟

إذا كانت روسيا قد استعملت الفيتو لمنع تحول المينورسو إلى بعثة جديدة، ثم فشلت في ضمان استمرارها بالصورة القديمة، فهل يُعد ذلك نجاحاً يستحق الشكر أم إخفاقاً يستحق المراجعة؟

وإذا كانت الجزائر تعلن أسفها العميق لانتهاء المهمة، فلماذا لا ينعكس هذا الأسف بالوضوح نفسه في بيان البوليساريو؟

وهل يكفي سقوط المشروع الأمريكي لإعلان الارتياح، ولو أدى ذلك إلى نهاية الولاية الأممية التي ظل الطرفان يدافعان عن تمديدها؟

إنها أسئلة تضع البيانين أمام امتحان الاتساق السياسي.

فالجزائر تعتبر عدم التمديد نتيجة مؤسفة، والبوليساريو تعتبر إسقاط المشروع الأمريكي باعثاً على الارتياح، مع أن الحدثين مرتبطان بالسياق السياسي والتصويتي نفسه.

ليست المفارقة هنا في اختلاف الألفاظ فقط، بل في اختلاف ترتيب الأولويات: الجزائر تضع استمرار البعثة في الواجهة، والبوليساريو تضع منع تغيير مهامها في الواجهة.

لكن النتيجة واحدة: البعثة لم تحصل على تمديد، والمشروع الروسي الذي كان يفترض أن ينقذها لم يمر.

الجزائر والبوليساريو.. حتى قاموس الاتهامات لم يتغير!

لم يقتصر التشابه بين البيانين على معارضة المشروع الأمريكي، بل امتد إلى المفردات المستعملة في الحديث عن المغرب.

فالخارجية الجزائرية وظفت تعبيرات تشكك في السيادة المغربية على الصحراء، وتحدثت عن الاحتلال والاستيلاء على الأراضي بالقوة.

أما بيان البوليساريو فاستعمل وصف «دولة الاحتلال المغربي»، واتهم المملكة بتقديم قراءة مشوهة لنتائج مجلس الأمن، وحذر من الإجراءات التي قد تتخذها عقب انتهاء مهمة المينورسو.



وكأن البيانين كُتبا من داخل القاموس السياسي نفسه، مع اختلاف واضح في الموقف المعلن من نتيجة التصويت!

والغريب أن البوليساريو تتهم المغرب بتحريف نتائج مجلس الأمن، بينما تقدم ارتياحها لإسقاط المشروع الأمريكي بوصفه مكسباً، دون أن تقدم تفسيراً واضحاً لكيفية تعويض الوجود الأممي الذي انتهت ولايته.

أما الجزائر، فتنتقد الانحياز الأمريكي إلى المغرب، بينما تدافع عن مشروع روسي لم يجد في مجلس الأمن سوى ثلاثة مؤيدين.

وهنا يبرز سؤال مشروع: هل أصبحت شرعية المبادرات الدولية تقاس بمدى اقترابها من الموقف الجزائري، أم بقدرتها على الحصول على تأييد أعضاء مجلس الأمن وتحقيق تسوية سياسية؟

إن استعمال الأوصاف السياسية القاسية لا يعوض غياب الأصوات، ولا يحول المشاريع المرفوضة إلى قرارات معتمدة.

فاللغة شيء، وحسابات مجلس الأمن شيء آخر.

شكراً روسيا.. الفيتو الذي ذبح الديمقراطية يتحول إلى مقصلة لأصحابه!

لطالما كان حق الفيتو عنواناً لأزمة الديمقراطية داخل مجلس الأمن.

فكيف يمكن لدولة واحدة أن تعطل مشروع قرار تؤيده أغلبية الدول الأعضاء؟ وكيف تتحول إرادة خمسة أعضاء دائمين إلى سلطة تتجاوز أصوات بقية العالم؟

إنها معضلة بنيوية جعلت مجلس الأمن عاجزاً في مناسبات كثيرة عن اتخاذ قرارات بشأن أزمات إنسانية وحروب ونزاعات دولية.

لكن الفيتو الروسي في 30 أكتوبر قدم مفارقة تستحق التوقف.

لقد استخدمته موسكو لإجهاض المشروع الأمريكي، الذي كان يحظى بتأييد إحدى عشرة دولة، معتقدة أن تعطيل المشروع سيحافظ على فرصة تمرير البديل الذي تفضله.

غير أن المشروع الروسي لم يجد سوى ثلاثة أصوات.

وهكذا انتهت المعركة دون اعتماد أي من المشروعين.

فلم ينتصر الفيتو للديمقراطية من الناحية القانونية أو المؤسسية؛ بل كشف، في هذه الحالة، كيف يمكن لاستعماله أن ينقلب على الأهداف السياسية لمن يعتمدون عليه.

لقد أرادت روسيا حماية الصيغة القديمة للمينورسو، فإذا بالبعثة تنتهي ولايتها.

وأرادت الجزائر إسقاط المقاربة الأمريكية، فإذا بها تخسر فرصة التمديد بصيغته الجديدة دون الحصول على التمديد القديم.

وأرادت البوليساريو الاحتفاء بسقوط المشروع الأمريكي، فإذا بها تشكر الأطراف التي لم تتمكن من إبقاء المهمة الأممية قائمة.

أما المغرب، فقد تعامل رسمياً مع عدم تمديد المينورسو باعتباره تحولاً مهماً في مسار القضية.

وبذلك يصبح المشهد أشبه بمسرحية سياسية يصفق فيها طرف لإغلاق الستار، بينما يبكي طرف آخر لأن العرض انتهى!

المغرب أمام مرحلة جديدة.. والبلاغات لا تعيد عقارب الساعة

لقد استمرت المينورسو خمسة وثلاثين عاماً، منذ إحداثها سنة 1991 في سياق مخطط التسوية الأممي الذي كان يتضمن تنظيم استفتاء حول مستقبل الصحراء.

لكن الاستفتاء لم يتحقق، واستمرت البعثة تؤدي مهام أخرى، وفي مقدمتها مراقبة وقف إطلاق النار.

ومع مرور السنوات، تغيرت المقاربات الدولية، وبرز مقترح الحكم الذاتي المغربي باعتباره أحد المحاور الأساسية للمفاوضات السياسية.

غير أن الجزائر والبوليساريو ظلتا متمسكتين بإطار الاستفتاء، ورفضتا التحول الذي حمله المشروع الأمريكي.

ثم جاءت النتيجة التي لم يكن الطرفان يسعيان إليها بالشكل نفسه: نهاية ولاية المينورسو دون تمديد.

ومع ذلك، ينبغي التمييز بين انتهاء ولاية البعثة وبين الحسم النهائي للوضع القانوني والسياسي للإقليم؛ فعدم التمديد لا يشكل، وحده، اعترافاً أممياً جديداً بالسيادة أو تسوية نهائية للنزاع.

أما بالنسبة للمغرب، فإن المرحلة المقبلة تفرض مواصلة العمل الدبلوماسي لتعزيز موقع الحكم الذاتي، وترسيخ التنمية والاستقرار بالأقاليم الجنوبية، والسعي إلى حل سياسي دائم.



البوليساريو توزع الشكر.. والجزائر توزع المناديل!

سيبقى يوم 31 أكتوبر 2026 يوماً لافتاً في تاريخ البيانات السياسية المرتبطة بملف الصحراء.

في الجزائر، بلاغ يعبر عن بالغ الأسف لعدم تمديد المينورسو.

وفي بيان البوليساريو، تعبير عن الارتياح لإسقاط المشروع الأمريكي، مع شكر روسيا والجزائر.

وفي موسكو، مشروع بديل لم يحصد سوى ثلاثة أصوات.

وفي مجلس الأمن، بعثة أممية تنتهي ولايتها بعد خمسة وثلاثين عاماً.

والسؤال الذي لا يزال مطروحاً: كيف يمكن لأطراف تطالب باستمرار البعثة أن تعتبر إسقاط مشروع تمديدها مكسباً سياسياً، ثم تتحسر على النتيجة التي أعقبت ذلك؟

إنها ليست مفارقة في الكلمات وحدها، بل مفارقة في حسابات السياسة وموازين القوى.

فقد نجحت روسيا في منع اعتماد المشروع الأمريكي، لكنها عجزت عن إقناع المجلس ببديلها.

ونجحت الجزائر في التعبير عن معارضتها للمقاربة الأمريكية، لكنها لم تحصل على النتيجة التي كانت تطالب بها.

أما البوليساريو، فاختارت التعبير عن الارتياح وشكر حلفائها، وإن ظلت نهاية ولاية البعثة تطرح أسئلة عملية عن مستقبل المسار الأممي الذي تقول إنها متمسكة به.

ولذلك، وبعد قراءة البلاغين، لا يسعنا إلا أن نختم بالسخرية التي يفرضها المشهد:

شكراً روسيا.. لقد أردتِ إنقاذ المينورسو بالفيتو، فانتهت مهمتها!

وشكراً للبوليساريو التي شكرت موسكو والجزائر على إسقاط المشروع الأمريكي، بينما كانت الجزائر نفسها تعلن الحداد الدبلوماسي على عدم تمديد البعثة!

والسؤال الأخير: هل نرسل إلى الجزائر برقية تعزية في رحيل المينورسو، أم نرسل إلى البوليساريو برقية تهنئة بإسقاط المشروع الأمريكي؟

أم نرسل البرقيتين معاً، ونترك للجزائر والبوليساريو مهمة الاتفاق على ما إذا كانت نتيجة 30 أكتوبر تستحق البكاء أم التصفيق؟






LODj
موعد الفنانين
الموسم 6
موعد الفنانين
إعداد وتقديم:
نعيمة أم نادين
بث مباشر على :
YouTube
Instagram
Facebook
TikTok
Kick
Twitch
إعادة الاستماع بصيغة MP3 على :
Apple Podcasts
Google podcasts
Spotify
Deezer

الفيتو الروسي يذبح ديمقراطية مجلس الأمن.. لكنه لن يغير جغرافية الصحراء المغربية ولا حقائق التاريخ



ن المواجهة بين عمر هلال وعمار بن جامع إلى حسابات الصين وكشمير باكستان وموقف الصومال.. 11 دولة تساند المشروع الأمريكي، وروسيا تسقطه، والمغرب يدخل مرحلة ما بعد المينورسو في مواجهة تناقضات النظام الدولي.

لم يكن يوم الجمعة 30 أكتوبر 2026 يومًا عاديًا في تاريخ مجلس الأمن الدولي، ولا في مسار قضية الصحراء المغربية. فقد تحولت قاعة المجلس إلى مسرح مكشوف لتناقضات نظام دولي يرفع شعارات الديمقراطية والمساواة وحق الشعوب في السلم والاستقرار، لكنه يمنح خمس دول امتيازًا استثنائيًا يسمح لإحداها بإسقاط إرادة أغلبية الأعضاء، ولو اجتمع أحد عشر بلدًا على موقف واحد.
كان المشهد واضحًا: أحد عشر صوتًا لصالح مشروع القرار الأمريكي المتعلق بالصحراء، وثلاثة امتناعات، وصوت روسي واحد معارض، لكنه صوت يمتلك قوة تفوق الأصوات الإحدى عشرة مجتمعة، لأنه يحمل سلاحًا يسمى «الفيتو».

هنا لا نتحدث فقط عن خلاف دبلوماسي حول الصحراء المغربية، بل عن سؤال أخلاقي وسياسي أكبر: أي ديمقراطية هذه التي تجعل صوت دولة واحدة أقوى من أصوات إحدى عشرة دولة؟ وكيف يمكن لمنظمة نشأت لحماية السلم العالمي أن تظل رهينة امتيازات القوى المنتصرة في حرب عالمية انتهت قبل أكثر من ثمانين سنة؟
لقد سقط المشروع الأمريكي رغم حصوله على أغلبية واسعة، ثم سقط المشروع الروسي الذي لم يحصل سوى على ثلاثة أصوات مؤيدة، مقابل صوت معارض وأحد عشر امتناعًا. وانتهى الاجتماع دون تجديد ولاية المينورسو، في تطور اعتبره المغرب بداية مرحلة جديدة في تدبير قضيته الوطنية.

الفيتو.. عندما تتحول القوة إلى سلطة فوق الديمقراطية

من الناحية القانونية، لم تخالف روسيا قواعد مجلس الأمن عندما استعملت الفيتو؛ فهي تمارس امتيازًا يمنحه لها ميثاق الأمم المتحدة. لكن السؤال ليس عما إذا كانت روسيا تملك هذا الحق، بل عما إذا كان استمرار هذا الحق بصيغته الحالية ينسجم مع تطور العلاقات الدولية.
فالفيتو، وإن كان إجراءً قانونيًا، يظل من الناحية الديمقراطية محل اعتراض مشروع. إنه يجعل خمس دول تتمتع بسلطة لا تملكها بقية الدول،

ويحول مبدأ المساواة بين الأمم إلى مساواة ناقصة، تتوقف عند أبواب العضوية الدائمة.
والأخطر أن استعماله لا يخضع دائمًا لاعتبارات العدالة أو حماية الشعوب، وإنما يتأثر بالحسابات الاستراتيجية والتحالفات والمصالح المتبادلة.
وليس معنى ذلك أن الأغلبية تكون مصيبة دائمًا، أو أن روسيا لا يحق لها الاعتراض. لكن الاعتراض السياسي شيء، ومنح دولة واحدة قدرة تعطيل قرار تؤيده أغلبية واسعة شيء آخر.
إن إصلاح مجلس الأمن لم يعد ترفًا فكريًا، بل ضرورة لاستعادة الثقة في المؤسسات الدولية. فالعالم تغير، لكن توزيع سلطة القرار ظل أسير موازين سنة 1945.

روسيا.. أرادت إنقاذ المينورسو فساهمت في عدم تجديدها

تكمن المفارقة الكبرى في الموقف الروسي في أن موسكو استعملت الفيتو ضد المشروع الأمريكي بدعوى حماية العملية السياسية وعدم فرض تسوية مسبقة، ثم تقدمت بمشروع بديل لتمديد مهمة المينورسو سنة إضافية.
كان المشروع الأمريكي يتجه إلى تغيير اسم البعثة وطبيعة مهامها، وتقليص حضورها العسكري، وجعل مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية الأساس الوحيد للمفاوضات.
أما روسيا فتمسكت باستمرار المينورسو وفق إطارها السابق، واعتبرت أن تحديد نتيجة المفاوضات مسبقًا يمس بمبدأ تقرير المصير.
لكن مشروعها البديل لم يحصد سوى أصوات روسيا والصين والصومال، بينما عارضته الولايات المتحدة وامتنعت إحدى عشرة دولة.

هكذا انتهت الجلسة دون اعتماد أي مشروع. وبدل ضمان استمرار المينورسو كما أرادت موسكو، أصبح مستقبل البعثة معلقًا بسبب عدم تجديد ولايتها.

وهنا يبرز سؤال سياسي مشروع: هل كانت روسيا تدافع عن مستقبل البعثة الأممية، أم عن موقعها داخل معادلة التفاوض الدولي؟
لا يمكن الجزم بدوافعها غير المعلنة، لكن المؤكد أن موسكو رفضت انتقال الملف إلى إطار سياسي كانت واشنطن تسعى إلى ترسيخه.
والواضح أيضًا أن استعمال الفيتو لم يغير جغرافية المغرب، ولا مواقف الدول الداعمة لوحدته الترابية، وإنما عطل صدور قرار كان سيمنح التوجه الأمريكي قوة أممية إضافية.

الصين.. شراكة مع روسيا وحسابات تتجاوز الصحراء

لم تستعمل الصين الفيتو ضد المشروع الأمريكي، لكنها امتنعت عن التصويت عليه، ثم دعمت المشروع الروسي.
وهذا التمييز مهم؛ لأنه يكشف أن بكين لم ترغب في تحمل المسؤولية المباشرة عن إسقاط المشروع الأمريكي، لكنها فضلت استمرار الصيغة السابقة للمينورسو.
وقد تمسكت الصين بضرورة احترام المرجعية الأممية، وعدم استباق نتائج المفاوضات، والحفاظ على الثقة بين الأطراف. كما اعترضت، إلى جانب روسيا، على الصياغة الأمريكية خلال المشاورات السابقة للتصويت.
غير أن قراءة الموقف الصيني لا ينبغي أن تتوقف عند هذه المبررات.
فالصين قوة عالمية تنافس الولايات المتحدة في الاقتصاد والتكنولوجيا والنفوذ الدولي. ومن الطبيعي أن تخضع مواقفها داخل مجلس الأمن لحسابات استراتيجية أوسع من الموضوع المطروح للتصويت.
ثم إن بكين شديدة الحساسية تجاه الملفات المرتبطة بالسيادة والوحدة الترابية، وخاصة تايوان والتبت وشينجيانغ.
وهنا تظهر مفارقة تستحق النقاش: كيف تتمسك الصين بمبدأ عدم المساس بسيادتها ووحدتها الترابية، بينما تتحفظ على مشروع يجعل الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية أساسًا للتسوية؟

قد يكون تفسير ذلك أن بكين تميز بين وضعها القانوني في تلك الملفات ووضع الصحراء داخل الأمم المتحدة. وقد يكون التنافس مع واشنطن عاملًا إضافيًا.
لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن الصين لم تعلن، بتصويتها، اعترافًا بأطروحة البوليساريو، كما لم تصوت ضد المشروع الأمريكي.
إنها اختارت الامتناع، ثم تأييد الاستمرارية التي اقترحتها روسيا.

باكستان.. هل كانت كشمير حاضرة في قاعة التصويت؟

من أكثر المواقف استحقاقًا للتحليل امتناع باكستان عن التصويت على المشروعين الأمريكي والروسي.
فإسلام آباد ترتبط بعلاقات تعاون مع المغرب، لكنها تحمل في سياستها الخارجية ملفًا سياديًا بالغ الحساسية: نزاع كشمير مع الهند.
ومنذ عقود، تدافع باكستان عن حق سكان كشمير في تقرير المصير وفق المرجعية الأممية، وترفض التسليم بالإجراءات الهندية الأحادية التي تعتبرها حسمًا مسبقًا لوضع الإقليم.
ومن هنا يمكن طرح فرضية سياسية: هل امتنعت باكستان عن المشروع الأمريكي خشية أن يشكل تأييدها تسوية تحت السيادة المغربية تناقضًا مع خطابها بشأن كشمير؟
إنه تفسير معقول، لكنه ليس حقيقة مثبتة باعتراف رسمي باكستاني.
فالتشابه في استعمال مبدأ تقرير المصير لا يجعل القضيتين متطابقتين تاريخيًا أو قانونيًا. كما أن امتناع باكستان لا يثبت معارضتها للمغرب.
الأقرب إلى التحليل الحذر أن إسلام آباد حاولت المحافظة على اتساق خطابها الدبلوماسي، دون الانحياز إلى أحد المشروعين المتنافسين.
وقد دعت خلال المشاورات إلى حل سياسي مقبول عبر الحوار والتوافق، يحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقرير المصير.



الصومال.. تصويت يثير أسئلة العلاقات والمصالح

أما الصومال، فقد اختارت الامتناع عن المشروع الأمريكي، ثم صوتت لصالح المشروع الروسي إلى جانب موسكو وبكين.

وهذا موقف يختلف عن الموقف الباكستاني، لأنه لم يكتف بالتحفظ، بل عبر عن تفضيل واضح لاستمرار المينورسو بصيغتها السابقة.

وتكتسي هذه الخطوة أهمية خاصة بالنظر إلى علاقات المغرب مع الدول الإفريقية، وإلى المواقف التي تتخذها بعض الحكومات داخل المؤسسات الدولية.

لكن هل يعني تصويت الصومال أنها أصبحت مناصرة للبوليساريو؟

ليس بالضرورة.

فالتصويت على صيغة بعثة أممية لا يساوي تلقائيًا الاعتراف بمطلب الانفصال. ولذلك يتعين على الدبلوماسية المغربية أن تميز بين المواقف العدائية الصريحة والتحفظات القانونية أو الحسابات المرحلية.

إن الدفاع عن الوحدة الترابية يحتاج إلى شبكة علاقات دائمة، وحوار مع الدول المترددة، وإقناع متواصل بمضمون الحكم الذاتي وضماناته السياسية والدستورية والتنموية.

فرنسا وبريطانيا.. من الدعم السياسي إلى اختبار المواقف

في المقابل، جددت فرنسا وبريطانيا دعمهما للتوجه القائم على مقترح الحكم الذاتي المغربي.

فباريس، التي أعلنت دعم السيادة المغربية على الصحراء، تمسكت بموقفها خلال مناقشات مجلس الأمن.

أما لندن فقد أعربت رسميًا عن خيبة أملها من الفيتو الروسي، وجددت اعتبار مبادرة الحكم الذاتي المغربية لسنة 2007 الأساس الأكثر مصداقية وقابلية للتطبيق لحل دائم.

غير أن بريطانيا أكدت كذلك ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية متوافق عليها توفر تقرير المصير، وأبدت قلقها بشأن ما قد يترتب على عدم تجديد مهمة البعثة.

وهذا يبرز حقيقة أساسية: دعم الحكم الذاتي لا يعني تطابق جميع الدول في تصورها القانوني للمآل النهائي للنزاع.

بالنسبة للمغرب، تظل القيمة الاستراتيجية لهذا الدعم في توسيع دائرة الاعتراف الدولي بجدية مقترحه، وإقناع المزيد من الدول بكون الحكم الذاتي داخل السيادة المغربية إطارًا عمليًا لإنهاء النزاع.

عمر هلال وعمار بن جامع.. مواجهة تتجاوز الكلمات

لم تكن المواجهة بين السفير المغربي عمر هلال ونظيره الجزائري عمار بن جامع مجرد سجال دبلوماسي عابر.

فقد دافع بن جامع عن تقرير المصير، وانتقد محاولة حصر المفاوضات في نتيجة محددة.

في المقابل، ركز هلال على تناقض يراه قائمًا بين تقديم الجزائر نفسها باعتبارها غير معنية مباشرة بالنزاع وبين انخراطها المكثف في جميع مراحله.

وهنا يتجاوز السؤال هوية من تحدث أولًا، أو من رد بلهجة أقوى.

السؤال الجوهري هو: كيف يمكن تصور تسوية إقليمية مستدامة دون معالجة الدور الذي تؤديه الجزائر؟

فالجزائر تحتضن مخيمات تندوف، وتدعم البوليساريو سياسيًا ودبلوماسيًا، وتشارك في المسارات الأممية ذات الصلة.

وهذه المعطيات تجعل دورها أساسيًا في أي بحث واقعي عن تسوية، بصرف النظر عن الخلاف حول صفتها القانونية بوصفها طرفًا مباشرًا أو دولة مجاورة معنية.

أما المغرب، الذي يتمسك بسيادته على الصحراء، فقد جعل الحكم الذاتي عنوانًا لمقاربته السياسية، وربطه بمسار طويل من الاستثمار والبنية التحتية والتنمية في أقاليمه الجنوبية.

ولذلك فإن مستقبل النزاع لا يمكن أن يُختزل في تبادل الاتهامات داخل مجلس الأمن، بل في مدى استعداد الأطراف المعنية لتحويل الخلاف السياسي إلى تسوية قابلة للتنفيذ.



الصحراء المغربية.. جغرافيا لا يمحوها الفيتو وتاريخ لا تحسمه المناورات

إن من حق المغاربة أن يدافعوا عن وحدتهم الترابية، وأن يعتزوا بتاريخ روابطهم الوطنية، وأن يرفضوا تحويل مصير أقاليمهم الجنوبية إلى ورقة في المنافسة بين القوى الكبرى.

لكن الدفاع عن هذا الحق لا ينبغي أن يجعلنا نغفل أهمية القانون الدولي، ولا ضرورة استمرار الحضور الدبلوماسي، ولا مسؤولية جميع الأطراف عن تجنب العودة إلى المواجهة العسكرية.

فالفيتو الروسي، مهما كانت خلفياته، لا يستطيع تغيير جغرافية الصحراء، كما أن تصويت الصين أو امتناع باكستان والصومال لا يحسم وحده مستقبل النزاع.

الذي ينبغي أن يتغير هو منطق التعامل الدولي مع قضية استنزفت الزمن والموارد وعمقت القطيعة الإقليمية.

لقد أصبح المغرب أمام مرحلة تستدعي تحويل المكتسبات الدبلوماسية إلى رؤية متكاملة: حكم ذاتي واضح الصلاحيات، مؤسسات ديمقراطية منتخبة، ضمانات دستورية، مشاركة فعلية للسكان، وتنمية تجعل الإنسان في قلب المشروع الوطني.

وفي المقابل، يحتاج مجلس الأمن إلى مساءلة عميقة لنظام التصويت الذي يسمح بإجهاض أغلبية واسعة بإرادة دولة واحدة.

فإذا كانت الديمقراطية تعني احترام الإرادة الجماعية، فإن مجلس الأمن مطالب بأن يفسر للعالم كيف يمكن لإحدى عشرة دولة أن تقول نعم، ثم تكون الكلمة النهائية لدولة واحدة تقول لا.

أما الصحراء المغربية، فستظل بالنسبة للمغاربة قضية وطنية لا تختصرها أصوات الدول ولا تقلبها حسابات الفيتو.

وفي عيد الوحدة، الذي يتزامن مع هذا المنعطف الدبلوماسي، تتجدد رسالة أساسية: إن الدفاع عن الوطن لا ينتهي عند حدود الاحتفال بالمكتسبات، بل يتواصل بالعمل واليقظة وبناء الإنسان والمؤسسات.

فالوحدة الترابية يصونها التاريخ والانتماء، وتعززها التنمية والديمقراطية، ويحميها التماسك الوطني والدبلوماسية الواعية. أما الفيتو، مهما بلغت قوته، فلا يستطيع وحده أن يكتب مستقبل الشعوب والأوطان.



بلاغ الديوان الملكي يؤسس لمرحلة جديدة في قضية الصحراء المغربية.. من تدبير النزاع إلى الترافع من أجل طي ملفه نهائياً

قراءة في الدلالات السياسية والدبلوماسية لبلاغ 30 أكتوبر 2026، وما يحمله من رسائل بشأن نهاية مهمة المينورسو، ومستقبل المسار الأممي، وترسيخ مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية

لم يكن البلاغ الصادر عن الديوان الملكي، مساء الجمعة 30 أكتوبر 2026، مجرد تعليق رسمي على نتائج اجتماع مجلس الأمن الدولي بشأن الصحراء المغربية، بل جاء حاملاً لتصور سياسي ودبلوماسي مغربي واضح لمرحلة جديدة من تدبير القضية الوطنية الأولى، عنوانها الانتقال من التعايش مع نزاع طال أمده إلى المطالبة بإنهاء آلياته الأممية التي لم تعد، وفق الرؤية المغربية، تستجيب للتحولات التي عرفها الملف.

إن قراءة متأنية في مضامين هذا البلاغ تكشف أننا أمام موقف يتجاوز الاحتفاء بعدم تمديد ولاية بعثة المينورسو، ليضع على الطاولة أسئلة أكثر عمقاً بشأن مستقبل الحضور الأممي، وحدود اختصاصات مجلس الأمن، ومصير المسار السياسي الذي استمر لعقود دون أن يفضي إلى تسوية نهائية.

وقد تأكد أن مجلس الأمن لم يعتمد، في اجتماعه يوم 30 أكتوبر 2026، أياً من مشروعي القرارين الأمريكي والروسي. فقد استخدمت روسيا حق النقض ضد المشروع الأمريكي، بينما عارضت الولايات المتحدة المشروع الروسي، ليبقى تفويض المينورسو دون تجديد قبل موعد انتهائه في 31 أكتوبر.



أولاً: بلاغ يتجاوز تسجيل الحدث إلى تحديد معالم المرحلة المقبلة

من أبرز ما يستوقفنا في البلاغ أنه لم يكتف بتسجيل عدم تمديد مهمة المينورسو، بل قدم قراءة مغربية للنتيجة، بوصفها خطوة نحو الطي النهائي لملف الصحراء داخل المؤسسات الأممية.

وهنا تكمن أهمية الموقف الملكي؛ إذ لم يعد النقاش، وفق المنظور الذي يعكسه البلاغ، متعلقاً فقط بطبيعة البعثة الأممية أو عدد أفرادها أو صلاحياتها، بل أصبح مرتبطاً بالسؤال الأساسي: إلى متى سيظل نزاع إقليمي مفتوحاً على آليات أممية دورية، في وقت تدعو فيه المملكة إلى حل سياسي نهائي يقوم على الحكم الذاتي تحت سيادتها؟

إنها محاولة للانتقال من منطق تدبير الأزمة إلى منطق تغيير إطار التعامل معها.

غير أن هذا التوجه السياسي ينبغي التمييز بينه وبين الوضع القانوني القائم؛ فعدم تجديد تفويض البعثة لا يعني، تلقائياً، حذف قضية الصحراء من جدول أعمال مجلس الأمن، ولا إنهاء جميع اختصاصات الأمم المتحدة المرتبطة بها. ولذلك فإن تنزيل هذا التصور سيحتاج إلى خطوات ومواقف وقرارات مؤسساتية لاحقة.

ثانياً: المينورسو.. نهاية تفويض تفتح الباب لمراجعة خمسة وثلاثين عاماً من الحضور الأممي

لقد أحدث مجلس الأمن بعثة المينورسو سنة 1991 بموجب القرار 690، في سياق تسوية كانت تقوم على وقف إطلاق النار والتحضير لاستفتاء بشأن مستقبل الإقليم.

غير أن الخلافات بشأن تنفيذ الاستفتاء، ولا سيما تحديد الهيئة الناخبة، حالت دون تنظيمه. واستمر وجود البعثة، بينما أصبحت مراقبة وقف إطلاق النار من أبرز مهامها الميدانية.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم الموقف الذي عبر عنه البلاغ بشأن بعثة ارتبطت بمرحلة سياسية مختلفة.

فالمغرب الذي قدم مبادرة الحكم الذاتي سنة 2007، وعمل على حشد التأييد الدولي لها، يعتبر أن استمرار التعامل مع الملف بالمنطق نفسه لم يعد منسجماً مع التحولات التي شهدتها مواقف عدد من الدول.

إن تثمين هذا التوجه لا يمنع من طرح سؤال عملي: كيف ستتم مغادرة البعثة، وما الآليات التي ستضمن استمرار التهدئة ومنع التصعيد؟

فانتهاء التفويض في 31 أكتوبر لا يعني بالضرورة اختفاء جميع أفراد البعثة ومعداتها في اليوم الموالي؛ إذ يتطلب الانسحاب ترتيبات أممية وأمنية ولوجستية.

ولذلك فإن المرحلة المقبلة ستكون اختباراً لقدرة الأمم المتحدة والأطراف المعنية على تدبير الانتقال دون المساس باستقرار المنطقة.

ثالثاً: عيد الوحدة.. حين تلتقي الرمزية الوطنية بالتحول الدبلوماسي

من الدلالات البارزة للبلاغ تزامنه مع الذكرى الأولى لإقرار عيد الوحدة، الذي يصادف 31 أكتوبر من كل سنة.

وكان الديوان الملكي قد أعلن في 4 نونبر 2025 تخصيص هذه المناسبة الوطنية، استحضاراً لما اعتبره تحولاً تاريخياً حمله القرار الأممي رقم 2797.

وليس الربط بين المناسبة الوطنية والتحول الدبلوماسي تفصيلاً شكلياً.

فعيد الوحدة يحمل رسالة إلى الداخل والخارج مفادها أن قضية الصحراء ليست مجرد ملف تفاوضي في أروقة المنظمات الدولية، وإنما قضية ترتبط بالوجدان الجماعي للمغاربة، وبتصور الدولة لوحدتها الترابية وهويتها التاريخية.

وهنا تبرز أهمية تحويل هذه الرمزية إلى عمل مؤسساتي وتنموي متواصل، يجعل من الأقاليم الجنوبية فضاء للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة السياسية، وتعزيز الحقوق والحريات.

فكلما تعززت التنمية وترسخت الثقة بين المواطن والمؤسسات، ازدادت قدرة المغرب على تقديم تجربته في الأقاليم الجنوبية باعتبارها جزءاً من تصوره العملي للحكم الذاتي.

رابعاً: من مفاوضات مفتوحة إلى مطالبة بحسم الإطار السياسي

يحمل البلاغ رسالة واضحة بشأن المسار السياسي الأممي، خصوصاً عندما يدعو إلى إنهاء الاجتماعات الدورية المخصصة لقضية الصحراء، والتقارير والإحاطات ذات الصلة.

وفي هذا الموقف تعبير عن رغبة المغرب في تجاوز مسار يعتبر أنه استنفد جزءاً كبيراً من جدواه، بعدما تعثرت محاولات التسوية المتعاقبة.

لكن التطور الذي حدث يوم 30 أكتوبر يستدعي قراءة دقيقة.

فالمشروع الأمريكي الذي لم يعتمد كان يتضمن توجهاً إلى إعادة تشكيل مهمة البعثة، وإعطاء مكانة حصرية لمبادرة الحكم الذاتي المغربية في المفاوضات. غير أن استخدام روسيا حق النقض حال دون اعتماد هذا المشروع، كما لم ينجح المشروع الروسي البديل.

وهذا يعني أن عدم التمديد لا يعادل اعتماد مجلس الأمن رسمياً لجميع المقتضيات التي كان المغرب يتطلع إليها.

مع ذلك، فإن الموقف المغربي الجديد يطرح نقاشاً سياسياً مشروعاً حول جدوى استمرار الصيغ السابقة، وضرورة البحث عن أفق أكثر وضوحاً لتسوية النزاع.

خامساً: السيادة المغربية والحكم الذاتي.. ثوابت التوجه الدبلوماسي

يستحق تأكيد البلاغ على مواصلة الدينامية الدولية التي يقودها الملك محمد السادس قراءة خاصة.

فالقضية، في التصور المغربي، لا تتوقف عند نتائج تصويت واحد، ولا ينبغي اختزالها في مواقف الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن.

لقد أصبحت الدبلوماسية الثنائية والإقليمية، إلى جانب العلاقات الاقتصادية والشراكات الدولية، من الأدوات التي يعتمدها المغرب لتوسيع دائرة الدعم لمبادرة الحكم الذاتي.

ويؤكد البلاغ أن أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة يؤيدون المبادرة المغربية في إطار السيادة الوطنية. وهو تقدير رسمي مغربي لأهمية الدعم الدولي، مع ضرورة التمييز عند تقييمه بين الاعتراف الصريح بالسيادة، ودعم الحكم الذاتي، وتأييد المسار السياسي الأممي.

أما القرار 2797 لسنة 2025، فقد منح مبادرة الحكم الذاتي المغربية موقعاً أساسياً في إطار المفاوضات الرامية إلى الوصول إلى حل سياسي متوافق عليه.

وهذا المسار يبرز أهمية مواصلة العمل الدبلوماسي، لأن قوة الموقف لا تقاس فقط بعدد المؤيدين، بل أيضاً بقدرة الدولة على تحويل الدعم السياسي إلى التزامات عملية ومواقف مؤسساتية واضحة.

سادساً: التشبث بوقف إطلاق النار.. رسالة مسؤولية إقليمية

من أهم فقرات البلاغ تأكيد المغرب تمسكه بوقف إطلاق النار، بالتوازي مع التشديد على سلامة أراضيه وأمن مواطنيه.

وتكتسي هذه الرسالة أهمية خاصة بعد عدم تجديد تفويض المينورسو.

فغياب التفويض السابق يطرح أسئلة تتعلق بآليات مراقبة الوضع الميداني، والحد من الحوادث، ومنع سوء التقدير الذي قد يؤدي إلى التصعيد.

ومن منظور المصالح المغربية، فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار يشكل ركيزة أساسية لمواصلة المشاريع التنموية في الأقاليم الجنوبية، وتعزيز مكانتها الاقتصادية وصلاتها بعمقها الإفريقي.

إن الدفاع عن السيادة الوطنية، في هذا السياق، يقترن بمسؤولية المحافظة على السلم وتجنب أي تطورات قد تعيد المنطقة إلى مناخ المواجهات.



سابعاً: ما بعد البلاغ.. مسؤوليات الدبلوماسية والإعلام والمؤسسات الوطنية

إذا كان البلاغ قد وضع تصوراً مغربياً للمرحلة المقبلة، فإن مسؤولية مواكبته لا تقع على الدبلوماسية الرسمية وحدها.

فالإعلام الوطني مدعو إلى تفسير التحولات بلغة دقيقة، تميز بين النتائج التي تحققت بالفعل، والمواقف المغربية المعلنة، والأهداف التي لا تزال تحتاج إلى تحقيق.

ولا يخدم القضية الوطنية الخلط بين عدم اعتماد قرار أممي وبين تبني الأمم المتحدة موقفاً جديداً بشأن السيادة. كما لا يخدمها التقليل من أهمية التحول الحاصل في طبيعة النقاش داخل مجلس الأمن.

إن المرافعة الإعلامية القوية هي التي تجمع بين وضوح الانتماء الوطني ودقة المعطيات، وتواجه المواقف المناوئة بالحجة والوثيقة والمعرفة القانونية والتاريخية.

كما أن الأحزاب السياسية والجامعات ومراكز البحث والمجتمع المدني مدعوة إلى تطوير النقاش بشأن مضامين الحكم الذاتي، ومؤسساته، وضماناته الدستورية، وصلته بمستقبل التنمية والحكامة في الأقاليم الجنوبية.

فالمرحلة الجديدة لا تحتاج إلى الشعارات وحدها، وإنما إلى تراكم سياسي وقانوني ومؤسساتي يعزز الموقف المغربي.

تثمين التحول واستيعاب مسؤولياته

يمكن قراءة بلاغ الديوان الملكي الصادر يوم 30 أكتوبر 2026 باعتباره إعلاناً عن رغبة المغرب في الانتقال إلى مرحلة مختلفة في التعامل مع نزاع الصحراء، مرحلة يسعى فيها إلى إنهاء الآليات المرتبطة بتدبير النزاع، وتكريس الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية باعتباره الإطار الذي يتبناه للحل النهائي.

وتكمن القيمة السياسية لهذا البلاغ في وضوح توجهه، وفي إصراره على ربط التحولات الأممية بمسار دبلوماسي طويل قادته المؤسسة الملكية.

ومن موقع الترافع عن الوحدة الترابية المغربية، فإن تثمين هذا التوجه ينبغي أن يقترن بالوعي بأن المرحلة المقبلة قد تكون شديدة التعقيد، وأن الوصول إلى التسوية المنشودة لا يتحقق بمجرد انتهاء تفويض بعثة أممية.

إن ما جرى في مجلس الأمن لا يضع وحده نهاية قانونية للنزاع، لكنه يفتح مرحلة جديدة من الأسئلة والاختيارات الدبلوماسية.

ولعل الرسالة الأبرز التي يمكن استخلاصها من البلاغ هي أن المغرب يريد الانتقال من الدفاع عن موقفه داخل مسار مفتوح إلى العمل من أجل أفق سياسي نهائي، يجعل من الحكم الذاتي تحت سيادته أساس التسوية التي ينشدها.

ويبقى التحدي الحقيقي هو تحويل هذه الرؤية إلى نتائج دبلوماسية ومؤسساتية مستدامة، مع صيانة السلم وتعزيز التنمية، حتى يكون عيد الوحدة مناسبة للاحتفاء بما تحقق، وحافزاً لمواصلة ما تبقى من عمل.




LODJ
By Lodj
t!lt
تيلت
حوارات تصنع الفرق
الموسم الثالث 3
إعداد وتقديم :
مامون أشـرقـي
قريباً على جميع منصاتنا
استمعوا على البودكاست :
تابعونا على الفيديو :
YouTube
Instagram
Facebook
TikTok
Kick
Twitch
Apple Podcasts
Google podcasts
Spotify
Deezer

مستجدات قضية الصحراء المغربية..من ربح ومن خسر



بقلم: عادل بن حمزة

"ليس كالمغرب بلد يرد فيه الصاع صاعين، وعلى الفور"

المشير ليوطي

شهد مجلس الأمن الدولي مساء الجمعة، جلسة هاربة من زمن الحرب الباردة، وكان لابد لتلك الجلسة أن تكمل مواصفات ذلك الزمن، بمداخلة مندوب الجزائر لدى الأمم المتحدة والذي أصر على أخذ الكلمة حتى والجزائر لم تعد عضوا بمجلس الأمن، ولسخرية الواقع أن الجزائر التي لم تشارك في التصويت داخل مجلس الأمن قبل سنة عندما كانت عضوا غير دائم، قررت فجأة أن تعيد تسخين خطاب بارد ينهل من محبرة بومدين، غارق في الدعاية وزيفه مكشوف للعالم.

مساء أمس الجمعة حقق المغرب أكثر من مكسب، لكن قبل الخوض في ما حدث أمس، يجدر بنا أن نعيد تركيب مواقف المغرب المبدئية في مواجهة انحرافات الأمم المتحدة سواء تعلق الأمر بالأمين العام أو أعضاء مجلس الأمن بما في ذلك الأعضاء الدائمين، فسنة 2016 شهدت مواجهة غير مسبوقة مع الأمين العام آنذاك بان كي مون على خلفية زيارته لبير لحلو وتصريحاته هناك، وقد توجت المواجهة مع كي مون، بطرد المكون المدني للمينورسو، علما أن هذا الطرد جاء على خلفية رغبة الأمين العام وأطراف في مجلس الأمن في تنشيط ولاية البعثة الخاصة بتنظيم الاستفتاء رغم إقرار مجلس الأمن منذ 2004 بإستحالة تنظيمه، أما الأمر الثاني فكان يتعلق بالاعتراض على توسيع مهام بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء كما طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2012 قبل أن تتراجع، علما أن إسبانيا كانت أول من أثار هذا الموضوع سنة 2005، والجميع يتذكر كيف كانت المواجهة مع بان كي مون والولايات المتحدة الأمريكية، لكن المغرب كان واضحا ومبدئيا، وعندما سمح بعودة المكون المدني، فإنه نجح في جعل مهام المينورسو تقتصر على مراقبة وقف إطلاق النار وإزالة الألغام وبناء تدابير الثقة، وأسقط موضوع الاستفتاء ومراقبة حقوق الإنسان. أزمة 2016 كانت تعتبر تحولا في تعاطي مجلس الأمن مع النزاع إذ عرف إنقساما حادا وعرفت قراراته الرجوع للتصويت أول مرة بدل الإجماع.

بعد عشر سنوات يعود مجلس الأمن إلى الإنقسام، لكن هذه المرة مع عجز كامل عن اتخاذ القرار، بل وتلجأ روسيا لاستعمال

"الفيتو" وهي سابقة في تاريخ تعاطي مجلس الأمن مع النزاع منذ 35 سنة، التصويت كشف أن روسيا معزولة أمام أغلبية مطلقة داخل مجلس الأمن، هذه الأغلبية، كما عبرت في تفسيرها للتصويت، سواء لفائدة مشروع قرار "صاحبة القلم" أو بالامتناع عن مشروع قرار روسيا، أنها تريد فعليا وضع حد لهذا النزاع الذي عمر أزيد من نصف قرن بكل ما يرافقه من مآسي إنسانية، وأنها أساسا، تريد أن تخرج من المنطقة الرمادية واللغة المطاطية في قرارات مجلس الأمن، التي تتسع لكل الأطراف ولكل الوضعيات، وتضيق بنفسها، لم يعد ممكنا الاستمرار في مطاردة إستفتاء أقر نفس المجلس منذ أزيد من عشرين سنة، استحالة تنظيمه، لذلك لم تكن المعركة تهم إسقاط حرف "R" الدالة على الاستفتاء في تسمية المينورسو، بل بإعطاء مضمون إجرائي واقعي لقرارات مجلس الأمن، إذا كان يريد فعلا الإستمرار في معالجة القضية وإيجاد حل لها، خاصة أن مياها كثيرة جرت تحت الجسر بين 2016 و 2026، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسعى لإضافة مراقبة حقوق الإنسان للمينورسو سنة 2012، هي من جاءت بقرار 2797 وبمشروع قرار هذه السنة بتغيير إسم وولاية البعثة الدولية، مادام مجلس الأمن أقر بوضوح أن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو الحل المطروح للتفاوض، وعلى أساسه جرت لقاءات مدريد وواشنطن التي جمعت الأطراف (المغرب، الجزائر، موريتانيا والبوليساريو) بعد توقف الموائد المستديرة لسبع سنوات كاملة، كما عرفت الفترة دعم ثلثي أعضاء الأمم المتحدة لخطة الحكم الذاتي بما في ذلك ثلاث أعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن.

بيان الديوان الملكي وضع نقطة نظام، فعودة الملف إلى أجواء الحرب الباردة والصراع بين القوى الكبرى على خلفية حسابات ومواجهات ومصالح جيواستراتيجية في مناطق متفرقة من العالم، استدعى ضرورة توضيح أمر مهم، هو أن النزاع المفتعل في الصحراء المغربية لا يمكن التعامل معه بمنطق النزاعات الإقليمية في شرق أوكرانيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فالمغرب لا يقبل تحويل آليات الأمم المتحدة لتكون أداة ابتزاز أو وصاية على سيادته ووحدته الترابية ومصالحه الوطنية، لذلك عندما اعتقد البعض أن الفيتو الروسي حشر المغرب في الزاوية، فإذا به يحقق له أكثر مما كان يطمح له مشروع القرار الأمريكي، وهو الإنهاء الكلي لمهام بعثة المينورسو، جاء ذلك صريحا في بلاغ الديوان الملكي الذي قطع الطريق على كل حل ترقيعي/تقني يمكن بحثه في الساعات القادمة، هذا الموقف المغربي يتطابق مع ما أعلنه السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة مايك والتز للصحافة في أعقاب الفيتو الروسي في مجلس الأمن، إذ قال بخصوص بعثة المينورسو:

"ولاية حفظ السلام، للأسف، بسبب هذا الفيتو، ستنتهي، وسنعمل مع الأمين العام على انسحاب مسؤول"، بمعنى لا نقاش ولا قرار جديد بخصوص المينورسو التي تنتهي ولايتها يومه السبت عند منتصف الليل. وهو ما يذكرنا بما وقع في جورجيا سنة 2009 وبسبب الفيتو الروسي أيضا.

بلاغ الديوان الملكي عبر بوضوح أيضا على أن الأمم المتحدة، وبعد 35 سنة فشلت في إيجاد حل رغم كل التنازلات التي قدمها المغرب، ورغم أن ثلثي أعضاء الأمم المتحدة تؤيد الحكم الذاتي، وعلى الرغم أن الأغلبية المطلقة لمجلس الأمن تريد ذلك أيضا، بمعنى أن المنظمة الدولية انتهت صلتها بالموضوع وأن المغرب لم يعد معنيا، بمنظومة أممية تطحن الزمن دون التفات جدي للمأساة الانسانية التي تهم آلاف الصحراويين في الداخل والخارج وفي مخيمات تندوف.

مشروع القرار الأمريكي الذي استعملت روسيا الفيتو بشأنه، فضح النظام الجزائري، عندما طالب بإحصاء المحتجزين/اللاجئين في مخيمات تندوف دون تدخل أي طرف، ذلك أن المفارقة هنا تتمثل في كون الطرف الذي لا يمل في ترديد أسطوانة الاستفتاء باعتباره الشكل الوحيد لتقرير المصير، وما يتطلبه ذلك من تحديد هوية المصوتين، هو نفسه الطرف الذي يصر على رفض إحصاء المحتجزين/اللاجئين، وهو الذي يصر ضد على القانون الدولي، .

على اعتبار مسلحين من ضمن اللاجئين!!

مشروع القرار الأمريكي مارس ضغطا كبيرا على جبهة البوليساريو، عندما فتح الباب أمام الميعوث الخاص للأمين العام لفتح حوار مع الصحراويين من غير الجبهة داخل المغرب وفي تندوف والخارج، هذا المقتضى يسقط خرافة الممثل الوحيد والشرعي.

بلاغ الديوان الملكي أشار في ختامه بشكل واضح أيضا إلى أن المغرب ملتزم بالأمن والسلم وبالدفاع عن وحدته الترابية، بمعنى أن المغرب مستعد لكل الاحتمالات...

من ربح ومن خسر

المغرب ربح دعم الأغلبية المطلقة لمجلس الأمن، وربح ثلثي أعضاء الأمم المتحدة وربح بشكل واضح الموقف الأمريكي الذي رفض تحويل قرار مجلس الأمن إلى ساحة لمقايضة روسيا، رغم كل التنازلات التي قدمها فيما يتعلق بالصياغة للحفاظ على ماء وجه أتباع موسكو.

الخاسر الأكبر هي الجزائر التي تهجمت على الولايات المتحدة الأمريكية معتقدة أن وراء الفرو دب روسي، بينما الواقع يشهد أن روسيا في أرذل العمر، ليس لها ما تقدم و لا ما تؤخر، اللهم صفقات تسليح لا جديد فيها مادام الجميع يعرف طبيعة تسليح الجيش الجزائري، لكن الجديد الذي قد تقدم عليه واشنطن، هو تفعيل سلاح العقوبات سواء المرتبطة بشراء السلاح الروسي، أو بتلك المرتبطة بالتعامل وبدعم الإرهاب عندما يتم تصنيف البوليساريو منظمة إرهابية.

يبقى أن الحصن المكين للوحدة الترابية والوطنية، هو وحدة الشعب المغربي وإلتفافه حول جلالة الملك في لحظة تاريخية حاسمة.



الصحراء المغربية... الأمم المتحدة تنتقل من إدارة النزاع إلى حله

قرار مجلس الأمن 2797 يؤسس بجرأة كبيرة لمفهوم جديد لتقرير المصير، من خلال الانتصار للسردية المغربية المنتجة في التاريخ، والتي تعتبر الحكم الذاتي شكلاً من أشكال تقرير المصير، وتطهير هذا الأخير في شكله الخارجي، من شبهة تقسيم الدول والعبث بوحدتها الترابية والوطنية...



بقلم: عادل بن حمزة

قبل سنة قلنا بكل وضوح أن قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2797 الخاص بقضية الصحراء المغربية يشكل تحولاً تاريخياً، ليس في ما يتعلق بالنزاع في ذاته وحسب، بل أساساً في منظور الأمم المتحدة لمبدأ تقرير المصير، الذي أُريد له طوال خمسين سنة أن يكون مجرد شعار إيديولوجي يخالف الأسس التي قام عليها، وهي أساساً ألا يكون في تناقض مع مبدأ أكبر: وهو حق الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية.

ويا للمفارقة، فإن الذين رفعوا طويلاً شعار "تقرير المصير"، هم أنفسهم من دافعوا عن بقاء الحدود الموروثة عن الاستعمار، التي مزقت البنى القبلية والعرقية، خصوصاً في إفريقيا كبنيات اجتماعية وسياسية ما قبل الدولة في إطار توزيع المستعمرات بين القوى الكبرى، وقامت بحرمان ملايين الأفارقة حقهم في تقرير المصير...

هذا الواقع التاريخي، يمثل وجهاً مشوهاً لنشأة الدولة في إفريقيا، والتي تعدّ سبباً مباشراً في عدم استقرار عدد كبير منها إلى اليوم، خصوصاً في ظل ضعف الممارسة الديموقراطية والمواطنة الدستورية في بعدها الإجرائي، والتي استطاعت في دول الغرب أن تتجاوز الاختلافات اللغوية والعرقية والدينية والمناطقية، مؤسسة لقواعد عيش مشترك تتيح لجميع المواطنين التمتع بالحقوق نفسها وبالواجبات نفسها، مع حق الجميع في الحفاظ على خصوصيات لا تتناقض مع الدولة الموحدة.

لهذا كان قرار مجلس الأمن 2797 قبل سنة، يؤسّس بجرأة كبيرة لمفهوم جديد لتقرير المصير، من خلال الانتصار للسردية المغربية المنتجة في التاريخ، والتي تعتبر الحكم الذاتي شكلاً من أشكال تقرير المصير، وتطهير هذا الأخير في شكله الخارجي، من شبهة تقسيم الدول والعبث بوحدتها الترابية والوطنية، بما يشكله ذلك من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وضوح قرار مجلس الأمن الرقم 2797، وعدم معارضته من أي دولة عضو، وبعد إقرار الجزائر - بصفتها طرفاً أساسياً في النزاع المفتعل - أن القرار لا يخدم مصالحها ومصالح البوليساريو، لم يمنعها ذلك من العودة، بعد امتصاص الصدمة إلى ممارسة لعبتها المفضلة مدى سنة كاملة: إنكار الواقع وتحريفه. وهي ممارسة متجذرة في سلوكها السياسي والديبلوماسي، خصوصاً أن جزءاً واسعاً من نخبتها الحاكمة لا يزال حبيس تفكير الحرب الباردة وقاموسها. هذا الإنكار هو ما يجعلها دائماً في صدام مع واقع تفتقد أدوات قياسه وتحليله، ما تسبب لها بعزلة إقليمية ودولية متصاعدة.

اليوم بعد مرور سنة كاملة على صدور القرار التاريخي لمجلس الأمن، وبعد تسريب ثلاث وثائق مرتبطة بقرار مجلس الأمن نهاية الشهر، وهي مسودة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وتقرير المبعوث الشخصي للأمين العام دي ميستورا الذي قدمه أمام أعضاء مجلس الأمن، ومسودتا القرار الأممي الذي وزعته الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها حاملة القلم، يظهر بشكل واضح لا يقبل الجدل، أن الأمم المتحدة، لأول مرة منذ خمسين سنة، تنتقل فعلياً من منطق إدارة النزاع إلى حل النزاع، ويظهر ذلك من خلال انتقالها من اللغة والقرارات العامة المطاطية التي تسع طموحات جميع أطراف النزاع وأهدافهم وتضيق بنفسها، بحيث تصبح هي والعدم سواء، ولعل الصيغة التي تدير بها اللجنة الرابعة هذا النزاع المفتعل، تعبر بالدليل على أن بعض الآليات الأممية متجاوزة ولم يعد لها أي قيمة تذكر، المستفيد الوحيد منها هو بيروقراطية الأمم المتحدة.

الوثائق الثلاث المشار إليها تعد بتحول جذري ونهائي للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية (من المفترض أن يكون مجلس الأمن قد أصدر أمس قراراً جديداً) يقوم أساساً على: لا حل ولا تفاوض خارج الحكم الذاتي المغربي، لا نقاش في موضوع سيادة المغرب على الصحراء، انعكاس كل ذلك على بعثة المينورسو سواء من حيث التسمية أو من حيث ولايتها، وهو ما طالبنا به منذ مدة طويلة، إذ لا يعقل أن يسقط مجلس الأمن في تناقضات يحملها القرار نفسه، من جهة اعتبار الحكم الذاتي الحل الوحيد الممكن، ومن جهة أخرى التمديد الروتيني لبعثة دولية أحدثت في سياق آخر يتعلق بمسلسل التسوية بداية التسعينات وفي صلبه تنظيم الاستفتاء، علماً أن مجلس الأمن نفسه أقر منذ سنة 2004 باستحالة تنظيم الاستفتاء بناء على تحديد قبلي لهوية الكتلة الناخبة، وهو ما لم يتحقق في أي تجربة أخرى في العالم.



24 ساعة / 24 • 7 أيام / 7

استمعوا مباشرة

بث مباشر
وإعادة الاستماع فالوقت لي بغيتي

على جميع أجهزتكم
كمبيوتر، موبايل، تابلت

على موقعنا
LODJ.ma/radio

تابعونا أيضاً على

ديزر | سبوتيفاي | بودكاست غوغل | بودكاست آبل | إنستغرام | فيسبوك

الذكرى 51 للمسيرة الخضراء.. من ملحمة 1975 إلى رهانات ما بعد المينورسو

تحل الذكرى الحادية والخمسون للمسيرة الخضراء، يوم 6 نونبر 2026، في سياق مختلف عن كل السنوات السابقة، بعدما دخل ملف الصحراء مرحلة جديدة إثر انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة «المينورسو» وعدم تجديدها من طرف مجلس الأمن، لتتقاطع ذاكرة حدث تاريخي عمره أكثر من نصف قرن مع تحولات سياسية وميدانية مستجدة.



بقلم: عائشة بوسكين

ففي 6 نونبر 1975، توجه 350 ألف مغربي ومغربية نحو الأقاليم الصحراوية في المسيرة الخضراء، استجابة لنداء جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني. وتفيد المعطيات الرسمية بأن نحو 35 ألف امرأة شاركن في هذه التعبئة التي أصبحت منذ ذلك التاريخ إحدى أبرز المحطات في الذاكرة الوطنية المغربية.

وبعد 51 سنة، تأتي المناسبة بينما تستعد المنطقة لطي صفحة حضور ميداني أممي بدأ سنة 1991، مع دخول المينورسو مرحلة التصفية والانسحاب عقب انتهاء ولايتها في 31 أكتوبر 2026.

وأكدت الأمم المتحدة أن البعثة أوقفت عملياتها بعد عدم تجديد ولايتها من مجلس الأمن، وأن فاتح نونبر شكل بداية مرحلة تصفية وجودها الميداني، عبر فريق مصغر مكلف بسحب معدات الدول المساهمة والتصرف في تجهيزات المنظمة وإتمام العملية في أقرب وقت ممكن وبطريقة منظمة.

من المسيرة الخضراء إلى مرحلة جديدة في ملف الصحراء

تمنح هذه التطورات الذكرى 51 للمسيرة الخضراء بعداً مختلفاً، فالمناسبة التي ظلت لعقود مرتبطة باستحضار أحداث 1975 تأتي هذه السنة في لحظة تنتقل فيها القضية من مرحلة ميزها وجود بعثة أممية دائمة على الأرض إلى وضع جديد لم تتضح بعد جميع تفاصيله الميدانية والسياسية.

ومن الجانب المغربي، جاء التعامل مع هذه المرحلة سريعاً على أعلى مستوى.

ففي 4 نونبر 2026، أي قبل يومين من ذكرى المسيرة الخضراء، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بالقصر الملكي بالرباط جلسة عمل خُصصت لمتابعة مرحلة ما بعد انتهاء مهام البعثة الأممية، عقب اجتماع مجلس الأمن المنعقد يوم 30 أكتوبر وعدم تجديد ولاية المينورسو.

وحضر الاجتماع رئيسة الحكومة فاطمة الزهراء المنصوري، ومستشار صاحب الجلالة فؤاد عالي الهمة، ووزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، والفريق أول محمد بريظ، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية وقائد المنطقة الجنوبية.

وحدد بلاغ الديوان الملكي ثلاث أولويات أساسية للمرحلة المقبلة: الاحترام التام للوحدة الترابية للمملكة، والحفاظ على أمنها الوطني، وضمان طمأنينة المواطنين، ولا سيما سكان الأقاليم الجنوبية.

وأعطى صاحب الجلالة تعليماته بالتفعيل الحازم واليقظ لهذه الأولويات، كل في نطاق اختصاصه، مع مواصلة المشاريع التنموية والمهيكلة في الأقاليم الجنوبية ومتابعة التطورات التي يعرفها الملف على مختلف المستويات.

انسحاب المينورسو.. وماذا بعد؟

تشكل نهاية المينورسو أحد أكبر التحولات الميدانية في الملف منذ إنشاء البعثة سنة 1991.

فلم تعد المسألة مرتبطة بتقليص عدد أفرادها أو تعديل مهمتها، وإنما بإنهاء عمليات حفظ السلام وسحب الأفراد والمعدات وإغلاق الوجود الميداني للبعثة تدريجياً. وفي المقابل، أكدت الأمم المتحدة أن انتهاء عمليات المينورسو لا يعني انتهاء دورها السياسي، وأنها ستواصل دعم المسار الرامي إلى التوصل إلى حل سياسي عبر المبعوث الشخصي للأمين العام، ستافان دي ميستورا.

أما المملكة، فقد اختارت أن تواكب عملية التصفية والانسحاب مؤسساتياً.

فقد كلف صاحب الجلالة «مكتب التنسيق مع المينورسو» التابع لوزارة الداخلية بمهمة التنسيق ومواكبة عملية انسحاب البعثة وتصفية وجودها، بهدف تسهيل مختلف الإجراءات وضمان تنفيذ العملية في ظروف سلسة ومنظمة، وبروح من التعاون مع الأمم المتحدة.

وتكشف هذه الخطوة أن مرحلة ما بعد المينورسو لن تكون مجرد عملية لوجستية لسحب الموظفين والتجهيزات، بل مرحلة ستتطلب متابعة أمنية وسياسية ودبلوماسية دقيقة.

وقف إطلاق النار.. التزام يستمر بعد البعثة

من أبرز القضايا التي برزت بعد انتهاء مهمة المينورسو مسألة وقف إطلاق النار، وأكد بلاغ الديوان الملكي أن المغرب سيظل ملتزماً به، وأن هذا الالتزام «إرادي» ولن يتغير بسبب انتهاء ولاية البعثة الأممية.

في الوقت نفسه، تضمن البلاغ موقفاً مغربياً ينتقد أداء المينورسو، معتبراً أنها عجزت في مناسبات عدة عن مراقبة احترام وقف إطلاق النار وترتيب الآثار على خروقاته، وأن السياق الذي أنشئت فيه البعثة والوظائف الأصلية التي أوكلت إليها أصبحت، وفق التقييم المغربي الرسمي، متجاوزة.

من جهتها، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها من الوضع الأمني ومخاطر التصعيد، ودعت جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي خطوات من شأنها زيادة التوتر.

ويبرز هنا أحد أهم تحديات المرحلة المقبلة: كيف سيتم الحفاظ على الاستقرار الميداني بعد مغادرة البعثة التي لعبت طوال عقود دوراً في مراقبة الوضع والتواصل بين الأطراف، في ظل عدم الإعلان حتى الآن عن آلية أممية ميدانية بديلة؟

من 1975 إلى 2026.. تغيرت الأدوات وبقي الملف في الواجهة

بين 6 نونبر 1975 و6 نونبر 2026، تغيرت طبيعة التحديات وأدوات التعامل معها.

كانت صورة المسيرة الخضراء قبل 51 عاماً مرتبطة بمئات الآلاف من المواطنين المتوجهين جنوباً في تعبئة سلمية أصبحت رمزاً وطنياً. أما اليوم، فالمشهد تحكمه الدبلوماسية، والمؤسسات الدولية، والتنمية، والاستثمار، والأمن، وترتيبات مرحلة ما بعد وجود أممي استمر 35 عاماً.

ويؤكد الموقف المغربي الرسمي في المرحلة الراهنة على السيادة والوحدة الترابية، وعلى مبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الحل السياسي الذي تدافع عنه المملكة، في وقت تواصل الأمم المتحدة التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الأطراف، وتقول إن عملها السياسي سيستمر رغم انتهاء مهمة المينورسو.

وهكذا تأتي الذكرى الحادية والخمسون للمسيرة الخضراء في لحظة مفصلية.

فهي ليست هذه السنة مجرد استعادة لصور سنة 1975، بل مناسبة تتزامن مع نهاية مرحلة كاملة من تاريخ الملف وبداية مرحلة لم تتضح بعد جميع معالمها.

وبين ذكرى المسيرة الخضراء، وانتهاء المينورسو، والتعليمات التي أصدرها صاحب الجلالة في اجتماع 4 نونبر، تتجه المملكة إلى مرحلة تضع في واجهتها حماية الوحدة الترابية والأمن والاستقرار، ومواصلة التنمية بالأقاليم الجنوبية، بالتوازي مع متابعة المسار الدبلوماسي والسياسي للملف.

وبعد 51 عاماً من المسيرة الخضراء، تبدو الرسالة المغربية الرسمية واضحة: تغيرت الظروف والأدوات، لكن ملف الصحراء يظل في صلب الأولويات الوطنية، بينما يدخل اليوم فصلاً جديداً ستتحدد معالمه خلال الأسابيع والأشهر التي ستعقب انسحاب المينورسو.

التنمية في قلب المرحلة الجديدة

لا يحصر التصور المغربي لمرحلة ما بعد المينورسو الملف في الجانب الأمني أو الدبلوماسي.

فبلاغ الديوان الملكي شدد بصورة واضحة على مواصلة المشروع التنموي في الأقاليم الجنوبية والمشاريع المهيكلة المرتبطة به، بما يربط مرحلة ما بعد البعثة باستمرار الاستثمار في البنيات التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهنا يعود معنى المسيرة الخضراء إلى الواجهة.

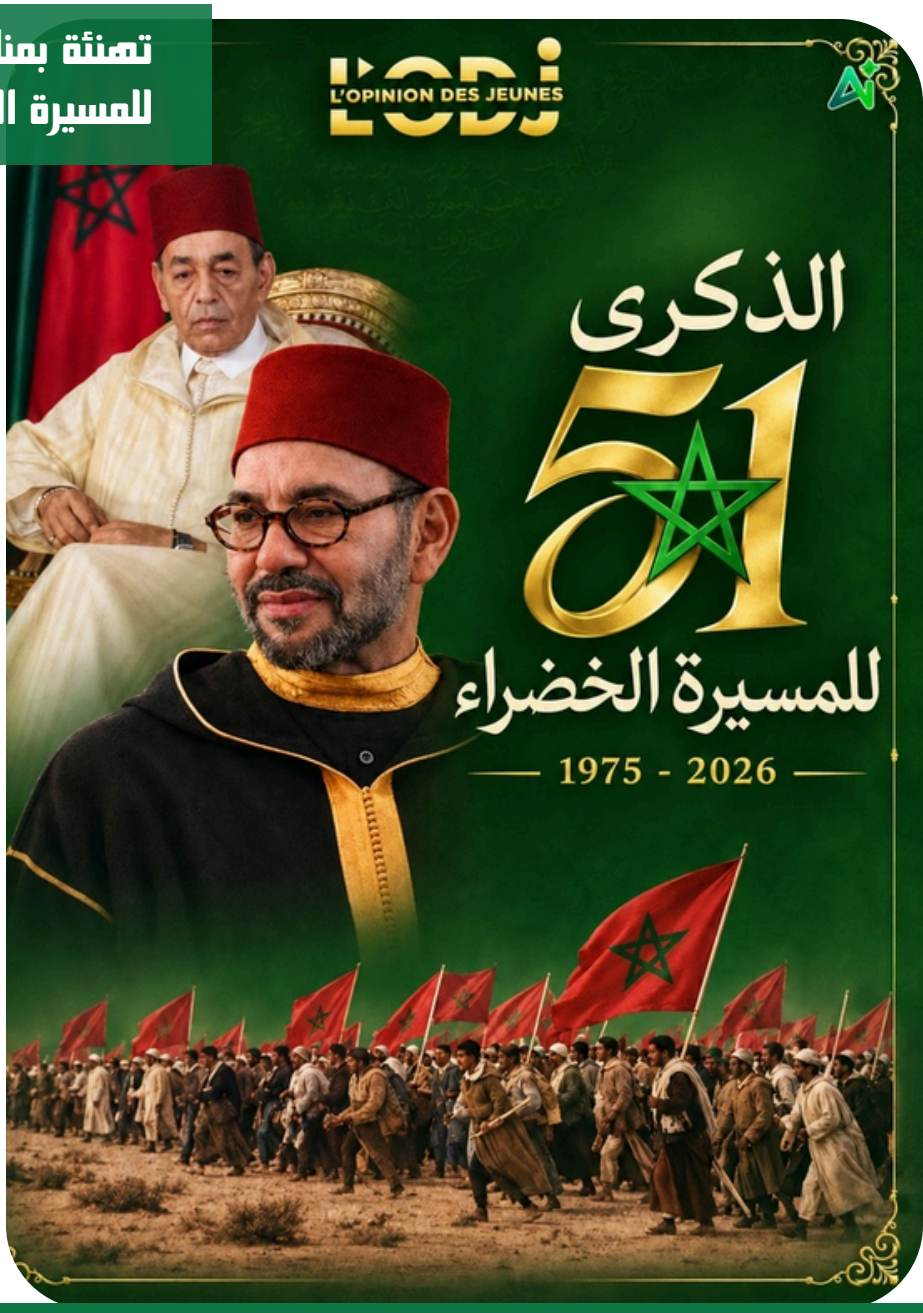
فقد سبق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أن وصفها بأنها «مسيرة دائمة»، رابطاً بين روح التعبئة التي ميزت سنة 1975 وبين ورش تنمية مختلف جهات المملكة، وفي مقدمتها الأقاليم الجنوبية التي اعتبرها صلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وعلى امتداد العقود الماضية، أصبحت الطرق والموانئ والمطارات والمدارس والمستشفيات والاستثمارات المختلفة جزءاً من الخطاب المغربي حول استكمال مسيرة التنمية بالأقاليم الجنوبية.

ومن هنا يمكن قراءة الذكرى 51 باعتبارها نقطة التقاء بين مسارين: مسار تاريخي بدأ في نونبر 1975، ومسار جديد ينطلق في نهاية 2026 بعد انتهاء مهمة المينورسو.



تهنئة بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة



بمناسبة تخليد الشعب المغربي للذكرى الحادية والخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة، تتشرف إدارة «إل أو دي جي ميديا»، التابعة لمجموعة الرسالة، وكافة أطرها والعاملين بها، بأن ترفع إلى المقام العالي بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، أصدق عبارات التهاني وأخلص المتمنيات.

وفي هذه المناسبة الوطنية المجيدة، تستحضر المؤسسة، إلى جانب الشعب المغربي، ذكرى هذه المسيرة السلمية التي جسّدت وحدة الشعب المغربي وتلاحمه، ورسّخت تشبثه بالوحدة الترابية للمملكة.

نسأل الله العلي القدير أن يعيد هذه الذكرى على جلالة الملك بموفور الصحة والعافية، وأن يقرّ عين جلالته بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وبصاحبة السمو الملكي الأميرة للا خديجة، وأن يشدّ أزر جلالته بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، ويحفظ سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

أدام الله على المملكة المغربية أمنها ووحدتها، وعلى الشعب المغربي نعمة الاستقرار والازدهار.

إدارة وأسرة «إل أو دي جي ميديا»
مجموعة الرسالة

صاحب الجلالة محمد السادس يحدد أولويات مرحلة ما بعد المينورسو ويأمر بمواكبة انسحاب البعثة



دخل ملف الصحراء المغربية مرحلة جديدة بعد انتهاء مهام بعثة الأمم المتحدة «المينورسو»، حيث ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 4 نونبر 2026 بالقصر الملكي بالرباط، جلسة عمل خُصصت لتحديد أولويات المملكة في مرحلة ما بعد البعثة الأممية ومتابعة ترتيبات انسحابها.

وجاءت هذه الجلسة عقب عدم تجديد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لولاية المينورسو خلال اجتماعه المنعقد يوم 30 أكتوبر 2026، وهو ما فتح عملياً مرحلة مختلفة في تدبير الملف على المستويات السياسية والأمنية والميدانية.

فيزا إسبانيا.. BLS الرباط يفتح الإيداع دون موعد لحاملي تأشيرات شنغن سابقة



فتحت القنصلية العامة لإسبانيا بالرباط مساراً أكثر مرونة أمام فئة من طالبي تأشيرة شنغن، بعدما أصبح بإمكان من سبق لهم الحصول على تأشيرة شنغن خلال السنوات الأربع الأخيرة التوجه مباشرة إلى مركز BLS International بالعاصمة لإيداع ملفاتهم دون الحاجة إلى حجز موعد مسبق، شريطة استيفاء مجموعة من الضوابط.

المركز المغربي للتطوع والمواطنة يكرم الدكتور عبد الواحد الفاسي في عيد الوحدة



في إطار تخليد الذكرى الأولى لعيد الوحدة، نظّم المركز المغربي للتطوع والمواطنة بشراكة مع مؤسسة يونايتد تمغرابيت، يوم السبت 31 أكتوبر 2026 ، بمدينة الدار البيضاء، ندوة وطنية رفيعة المستوى تحت شعار: «التطوع والمواطنة ركائز لترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي»، وذلك ضمن فعاليات الندوة الموسومة بـ: «عيد الوحدة: من الحسم الأممي إلى المواطنة الفاعلة».

بيان حقوقي ومدني يندد بزيارة ملك إسبانيا إلى سبتة ومليلية المحتلتين


الموقعون على البيان الجماعي التنديدي
بزيارة ملك إسبانيا إلى سبتة ومليلية المحتلتين

الشخصيات الموقعة

أعربت مجموعة من الهيئات الحقوقية والجمعيات المدنية وشخصيات سياسية وثقافية وإعلامية وفنية مغربية عن إدانتها لزيارة الملك الإسباني فيليبي السادس إلى مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، يومي 13 و14 أكتوبر 2026، معتبرة أن الزيارة تحمل دلالات سياسية مرتبطة بملف المدينتين المحتلتين وبقضية الوحدة الترابية للمغرب.

وفي بيان جماعي صدر بالرباط بتاريخ 19 أكتوبر، اعتبر الموقعون أن الزيارة تمثل، من وجهة نظرهم، استفزازاً لمشاعر المغاربة وتكريساً لما وصفوه بـ«منطق الهيمنة الاستعمارية»، مؤكدين أن هذا الأمر يتعارض، بحسب موقفهم، مع مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين البلدين.

الهجرة: نحو 15 ألف مهاجر يعودون إلى المغرب من سبتة المحتلة



عاد نحو 15 ألف مهاجر إلى المغرب قادمين من مدينة سبتة المحتلة، وفق معطيات أوردتها مصادر إعلامية، في سياق يتسم بتزايد الضغوط المرتبطة بملف الهجرة وتشديد المراقبة على الحدود.

وتأتي هذه العودة في ظل استمرار التنسيق بين المغرب وإسبانيا بشأن تدبير قضايا الهجرة وحماية الحدود، لاسيما في محيط مدينة سبتة، التي تشكل منذ سنوات إحدى النقاط الحساسة في مسارات الهجرة نحو الأراضي الأوروبية.

ويعكس العدد المسجل حجم التحركات المرتبطة بالهجرة في المنطقة، في وقت تواصل فيه السلطات المغربية تعزيز إجراءات المراقبة والحد من محاولات العبور غير النظامي، إلى جانب تكثيف الجهود الرامية إلى تفكيك شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.



بث مباشر على :

YouTube Instagram Facebook TikTok Kick Twitch

إعادة الاستماع بصيغة MP3 على :

Apple Podcasts Google podcats Spotify Deezer

إسبانيا: خافيير ميلي يعود إلى المشهد الانتخابي بمواجهة جديدة مع بيدرو سانشيز



عاد الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي إلى الواجهة السياسية في إسبانيا، من خلال تدخل جديد في النقاش السياسي المحلي وانتقاده لرئيس الحكومة بيدرو سانشيز، في خطوة تعكس استمرار التوتر السياسي والإيديولوجي بين الطرفين.

وجاء حضور ميلي في مدريد في سياق سياسي يتسم بتصاعد النقاشات المرتبطة بالانتخابات، لتتحول زيارته إلى مناسبة لإعادة طرح مواقفه تجاه الحكومة الإسبانية وسياساتها، في وقت يشهد فيه المشهد السياسي الإسباني استقطاباً متزايداً.

ولا يخفي الرئيس الأرجنتيني مواقفه المنتقدة لسانشيز، حيث سبق أن دخل في مواجهات سياسية وإعلامية مع رئيس الحكومة الإسبانية، ما ساهم في توتر العلاقات السياسية بين مدريد وبوينس آيرس خلال الفترة الماضية.

ويكتسب تدخل ميلي في النقاش الإسباني دلالة خاصة بالنظر إلى موقعه السياسي في الأرجنتين وإلى توجهاته الاقتصادية والإيديولوجية التي جعلته أحد أبرز الأصوات المحافظة والليبرالية على الساحة السياسية الدولية.

ومن جهة أخرى، يعكس حضوره في مدريد تداخل النقاشات السياسية الوطنية مع التحولات الأوسع التي تعرفها الساحة الأوروبية والدولية، حيث أصبحت شخصيات سياسية من خارج البلد تؤثر أحياناً في النقاشات الداخلية، سواء من خلال التصريحات أو الزيارات أو المواقف المعلنة.

وتأتي انتقادات ميلي لسانشيز في وقت تواجه فيه الحكومة الإسبانية نقاشات حادة حول عدد من الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسط منافسة حزبية قوية واستقطاب واضح بين التيارات السياسية المختلفة.

وبذلك، لا تبدو عودة ميلي إلى المشهد الإسباني مجرد زيارة سياسية عابرة، بل مناسبة جديدة لتجدد المواجهة الخطابية بين الرئيس الأرجنتيني ورئيس الحكومة الإسبانية، في ظل سياق انتخابي يجعل كل تصريح أو موقف موضع متابعة وقراءة سياسية.

وتكشف هذه التطورات، في نهاية المطاف، عن اتساع نطاق التفاعل بين السياسيين خارج حدود بلدانهم، وعن قدرة الخلافات الإيديولوجية العابرة للحدود على التأثير في الحملات الانتخابية والنقاشات السياسية الوطنية.

إقرأ المزيد

إنذارات بالقنابل وحوادث جوية متتالية.. أسبوع مضطرب في سماء أوروبا والعالم



شهد قطاع الطيران خلال الأيام الأخيرة سلسلة من الأحداث المتقاربة زمنياً، جمعت بين إنذارات أمنية طالت رحلات أوروبية وحوادث جوية دامية في مناطق أخرى من العالم، ما أعاد مشاهد التحويلات الاضطرارية والطائرات العسكرية وعمليات الإخلاء إلى واجهة الأخبار، وأثار تساؤلات لدى المسافرين حول ما يحدث في الأجواء.

انتخابات أمريكا.. الديمقراطيون ينتزعون مجلسي الكونغرس من الجمهوريين



غيّرت انتخابات التجديد النصفي الأمريكية موازين القوة في واشنطن، بعدما نجح الحزب الديمقراطي في انتزاع السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ من الجمهوريين، ليفقد الرئيس دونالد ترامب الأغلبية البرلمانية التي رافقت النصف الأول من ولايته الثانية.

حظر «Palestine Action» أمام المحكمة العليا البريطانية: معركة قانونية حول الحريات العامة



تتجه قضية حظر منظمة «Palestine Action» إلى مستوى قضائي جديد في بريطانيا، بعدما طعنت المؤسسة المشاركة للمنظمة، هدى عموري، أمام المحكمة العليا البريطانية في القرار القاضي بحظر المجموعة، في خطوة تعيد إلى الواجهة النقاش حول حدود حرية التعبير والتجمع في ظل التشريعات البريطانية المتعلقة بالإرهاب.

ترامب يعلن وقف المساعدات العسكرية لإسرائيل مع نهاية 2026



أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يوم الانتخابات النصفية للكونغرس، أن الولايات المتحدة ستوقف، مع نهاية سنة 2026، المساعدات العسكرية السنوية المقدمة لإسرائيل، والتي تبلغ قيمتها نحو 4 مليارات دولار، في خطوة مفاجئة قد تفتح صفحة جديدة في طبيعة العلاقة الدفاعية بين واشنطن وتل أبيب.

المعارضة الإسرائيلية توحّد صفوفها لإقصاء نتنياهو وتدعم غادي آيزنكوت لرئاسة الحكومة





دخل المشهد السياسي الإسرائيلي مرحلة جديدة من المفاوضات، بعدما اتفق قادة عدد من أحزاب المعارضة على تنسيق تحركاتهم بهدف إنهاء حكم بنيامين نتنياهو وتشكيل حكومة بديلة، في أعقاب الانتخابات التشريعية التي لم تمنح أياً من المعسكرين الرئيسيين أغلبية مطلقة داخل الكنيست.

إيبولا يحصد 1503 أرواح في الكونغو والإصابات تتجاوز 1 آلاف



تجاوزت حصيلة وفيات وباء إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية عتبة خمسة آلاف شخص، في مؤشر جديد على استمرار خطورة الوضع الوبائي واتساع رقعة انتشار الفيروس داخل عدد متزايد من المناطق الصحية في البلاد.


LODJ
الحاسة السابعة 7
الموسم 3
مجتمع
سياسة
اقتصاد
ثقافة
نقاش من أجل إعطاء معنى للمعنى
من تقديم رشيد هلاوي
بث مباشر على :
YouTube
Instagram
Facebook
TikTok
Kick
Twitch
إعادة الاستماع بصيغة MP3 على :
Apple Podcasts
Google podcasts
Spotify
Deezer

المغرب يرفع سن المشاركة في مباريات توظيف التعليم إلى 40 سنة



قررت السلطات المغربية رفع السن الأقصى للمشاركة في مباريات توظيف أطر التدريس إلى 40 سنة، في خطوة من شأنها توسيع دائرة المترشحين أمام خريجي الجامعات وحاملي الشهادات الذين كانوا يجدون أنفسهم خارج المنافسة بسبب شرط السن.

ويأتي هذا القرار ليعيد فتح إمكانية الولوج إلى مهنة التعليم أمام فئة من الشباب الذين تجاوزوا الحد العمري المعمول به سابقاً، رغم توفرهم على المؤهلات العلمية والرغبة في الاندماج في القطاع التربوي.

ويكتسي شرط السن أهمية خاصة في مباريات التوظيف العمومي، بالنظر إلى أن عدداً من الخريجين يواجهون مسارات دراسية ومهنية متباينة قبل الوصول إلى مرحلة البحث عن وظيفة مستقرة. ومن ثم، فإن رفع سقف السن يمكن أن يتيح فرصاً إضافية أمام فئات ظلت محدودة الخيارات بسبب عامل العمر.

كما يعكس القرار توجهاً نحو توسيع قاعدة الاستفادة من مباريات التوظيف، وعدم حصر فرص الولوج إلى مهنة التدريس في فئة عمرية ضيقة، خصوصاً في ظل تطور المسارات الجامعية وتزايد عدد الحاصلين على الشهادات العليا.

ومن الناحية الاجتماعية، يمكن أن يشكل هذا الإجراء متنفساً لخريجين أمضوا سنوات في الدراسة أو مروا بتجارب مهنية مختلفة قبل التوجه نحو التعليم، حيث تتيح لهم المباراة فرصة جديدة لبناء مسار مهني أكثر استقراراً.

ولا يقتصر أثر القرار على المترشحين أنفسهم، بل يرتبط أيضاً بحاجة المنظومة التعليمية إلى استقطاب كفاءات جديدة قادرة على المساهمة في تأطير الأجيال المقبلة. فتنويع قاعدة المترشحين يمكن أن يتيح الاستفادة من تجارب ومهارات اكتسبها البعض في مسارات أكاديمية أو مهنية سابقة.

غير أن توسيع دائرة المترشحين يطرح في المقابل تحدي ضمان تكافؤ الفرص والحفاظ على معايير الاستحقاق والكفاءة، بحيث يظل الولوج إلى مهنة التعليم قائماً على المؤهلات والقدرة المهنية، إلى جانب اجتياز مراحل الانتقاء والتكوين المطلوبة. ويأتي رفع السن الأقصى في سياق أوسع يعرفه قطاع التعليم بالمغرب، حيث يشكل تجديد الموارد البشرية وتأهيل الأطر واستقطاب الكفاءات إحدى القضايا الأساسية المرتبطة بإصلاح المدرسة العمومية وتحسين جودة التعليم.

إقرأ المزيد

المغربيات يتصدرن التعليم العالي لكن مشاركتهن في سوق الشغل لا تتجاوز 19%



تكشف معطيات رسمية حديثة عن مفارقة لافتة في وضعية النساء بالمغرب: حضور نسائي متزايد داخل الجامعات، يقابله اندماج اقتصادي محدود وصعوبات أكبر في الوصول إلى فرص الشغل، حتى بالنسبة إلى الحاصلات على أعلى مستويات التعليم.

يظهر تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2027 ،

إقرأ المزيد

الطاكسيات الكبيرة بالرباط تفرض زيادة بدرهم وسط غياب قرار رسمي



بدأ مستعملو عدد من خطوط سياراتالأجرة الكبيرة بالرباط وضواحيها يؤدون درهماً إضافياً عن التسعيرة المعتادة، بعدما شرع عدد من السائقين، منذ بداية الأسبوع، في تطبيق زيادة جديدة على ثمن بعض الرحلات، في خطوة أثارت تساؤلات بشأن أساسها القانوني والجهة التي سمحت بتنفيذها.

وبحسب المعطيات المتوفرة إلى حدود اليوم، فإن الزيادة التي تم تفعيلها فعلياً على عدد من الخطوط لم يواكبها إعلان رسمي من ولاية جهة الرباط-سلا-القنيطرة

إقرأ المزيد

العدالة المغربيّة تعالج 4,1 ملايين قضية خلال 2025 وتقلص حجم الملفات المتراكمة



سجّلت منظومة العدالة المغربية خلال سنة 2025 نشاطاً قضائياً لافتاً، بعدما بلغ عدد القضايا التي جرى البت فيها نحو 4,1 ملايين قضية، في وقت تراجع فيه عدد الملفات التي لا تزال قيد الانتظار إلى 506.074 قضية. وتعكس هذه الأرقام حجم العمل الذي اضطلعت به مختلف محاكم المملكة، إلى جانب الجهود المبذولة للحد من تراكم الملفات وتسريع وتيرة البت فيها.

إقرأ المزيد

أكادير.. مؤتمر دولي يناقش تحديات الأمن في العصر الرقمي



احتضنت مدينة أكادير مؤتمراً دولياً خصص لمناقشة التحولات التي يشهدها مجال الأمن في ظل التسارع التكنولوجي والرقمي، بمشاركة عدد من الخبراء والفاعلين والمهتمين بقضايا الأمن والتكنولوجيا. ويأتي تنظيم هذا اللقاء في سياق يشهد فيه العالم توسعاً متزايداً في استخدام التقنيات الرقمية، مقابل ظهور مخاطر جديدة مرتبطة بالفضاء السيبراني والأنظمة التكنولوجية الحديثة، ما يفرض إعادة التفكير في أساليب الوقاية والحماية .

البطالة ترتفع إلى 10,5% بالمغرب وعدد العاطلين يبلغ 1,224 مليون شخص



سجل سوق الشغل بالمغرب خلال الفصل الثالث من سنة 2026 ارتفاعاً جديداً في معدل البطالة، الذي بلغ 10,5 في المائة على المستوى الوطني، مقابل 9,5 في المائة خلال الفصل الثاني من السنة نفسها، وفق أحدث معطيات المندوبية السامية للتخطيط. وبلغ عدد العاطلين، وفق مفهوم البطالة بالمعنى الضيق المعتمد في البحث حول القوى العاملة، مليوناً و224 ألف شخص خلال الفصل الثالث من السنة.

أكادير: توقيف ثلاثة مشتبه فيهم وحجز 4600 قرص إكستازي و307 غرامات من المخدرات



تمكنت مصالح الشرطة بمدينة أكادير من توقيف ثلاثة أشخاص، للاشتباه في ارتباطهم بنشاط يتعلق بالاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك في إطار عملية أمنية أسفرت عن حجز كميات مهمة من الأقراص المخدرة.
وأسفرت هذه العملية عن ضبط 4600 قرص من مخدر الإكستازي، إلى جانب 307 غرامات من مادة مخدرة، حيث جرى توقيف المشتبه فيهم على خلفية الأبحاث والتحريات التي باشرتها المصالح الأمنية المختصة.

فاجعة بسلا.. العثور على أم وطفليها جثثا داخل منزل بحي تابريكت



فتحت السلطات المختصة بمدينة سلا تحقيقاً لكشف ملابسات وفاة أم وطفليها، بعدما عُثِر عليهم جثثاً داخل منزل الأسرة بحي تابريكت، في واقعة خلفت صدمة كبيرة وسط سكان المنطقة، بينما لا تزال ظروف الحادث وأسبابه الدقيقة قيد البحث. وبحسب المعطيات الأولية المتوفرة، يتعلق الأمر بأم وطفليها، أحدهما رضيع لا يتجاوز عمره شهرين، والثاني طفل يبلغ سبع سنوات.

الطلاق في المغرب.. وهبي يدعو إلى التمييز بين 154 ألف ملف مسجل وحالات الانفصال الفعلية



دعاوزير العدل عبد اللطيف وهبي إلى التعامل بحذر مع الأرقام المرتبطة بظاهرة الطلاق في المغرب، مؤكدا ضرورة التمييز بين عدد ملفات الطلاق المسجلة لدى المحاكم وبين حالات الطلاق التي انتهت فعليا بصدور أحكام قضائية تقضي بالانفصال. وجاء هذا التوضيح على خلفية تداول رقم 154 ألفا و377 ملفا للطلاق، وهو رقم قد يوحي، عند قراءته بشكل مباشر، بأن العدد نفسه يمثل حالات انفصال نهائية.

الأمن المائي.. المغرب يسرّع استثماراته لمواجهة تحديات التغير المناخي



يواصل المغرب تعزيز استثماراته في قطاع الماء، في ظل الضغوط المتزايدة التي يفرضها التغير المناخي وتوالي فترات الجفاف وتراجع الموارد المائية. وتأتي هذه الدينامية في إطار توجه يروم تأمين التزويد بالماء وتقوية قدرة المملكة على مواجهة المخاطر المرتبطة بالإجهاد المائي. وتراهن المملكة على تطوير البنيات التحتية المائية وتنويع مصادر التزويد.

صاحبة السمو الملكي للا أسماء تشرف على اتفاق مغربي رواندي جديد لرعاية الأطفال الصم وضعاف السمع



ترأست صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أسماء، رئيسة مؤسسة للا أسماء، يوم الاثنين بكيغالي، إلى جانب السيدة الأولى لجمهورية رواندا جانيت كاغامي، مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة للا أسماء ومؤسسة إمبوتو، في خطوة جديدة تعزز التعاون بين المغرب ورواندا في مجال رعاية الأطفال الصم وضعاف السمع ونقل الخبرات الطبية والتربوية.

وتؤسس الاتفاقية لشراكة طويلة الأمد بين المؤسستين، تقوم على تبادل الخبرات وتكوين المهنيين الروانديين ومواكبة الأطفال وأسرهم،

مع الاستفادة من التجربة المغربية في الكشف المبكر عن اضطرابات السمع والتكفل بها، وصولًا إلى التأهيل والاندماج الدراسي والاجتماعي والمهني.

ومع توقيع هذه المذكرة، أصبحت رواندا البلد الثالث والعشرين المنخرط في برنامج "متحدون، نسمع بشكل أفضل"، الذي يمتد إلى عدد من بلدان إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأسهم في التكفل بنحو 500 مريض.

وكانت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أسماء قد حظيت، لدى وصولها إلى مقر مؤسسة إمبوتو، باستقبال من السيدة الأولى الرواندية جانيت كاغامي، قبل أن تتقدم للسلام على سموها المديرة العامة للمؤسسة إلودي شامي.

وخلال اللقاء، تابعت صاحبة السمو الملكي عرضًا حول البرامج التي تنفذها مؤسسة إمبوتو، والتي تشمل الطفولة المبكرة، وتعليم الفتيات، وصحة الشباب، والصحة النفسية، إضافة إلى التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال لدى الشباب.

وتعود بداية مؤسسة إمبوتو إلى سنة 2001، عندما انطلقت من مكتب السيدة الأولى بمشروع يهدف إلى حماية الأسر ومواكبتها في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية، قبل أن تتوسع أنشطتها تدريجيًا لتشمل مختلف المقاطعات الثلاثين في رواندا.

وتعتمد المؤسسة اليوم على شبكة من مراكز القرب المعروفة باسم "مراكز إمبوتو"، وهو ما يمنحها حضورًا ميدانيًا واسعًا وقدرة على الوصول إلى الأسر والأطفال في مناطق مختلفة من البلاد.

وفي المقابل، قدم الرئيس المنتدب لمؤسسة للا أسماء، كريم الصقلي، عرضًا حول النموذج المغربي في التكفل بالأشخاص الصم وضعاف السمع، والذي يقوم على مسار متكامل يبدأ بالفحص السمعي المبكر لدى حديثي الولادة، مرورًا بالتشخيص والعلاج وزراعة القوقعة عند الحاجة، ثم التأهيل الطبي والتربوي، وصولًا إلى الإدماج في المدرسة وسوق الشغل.

إقرأ المزيد

العيون تحتضن الأيام الطبية المغربية الأمريكية حول الذكاء الاصطناعي في الصحة

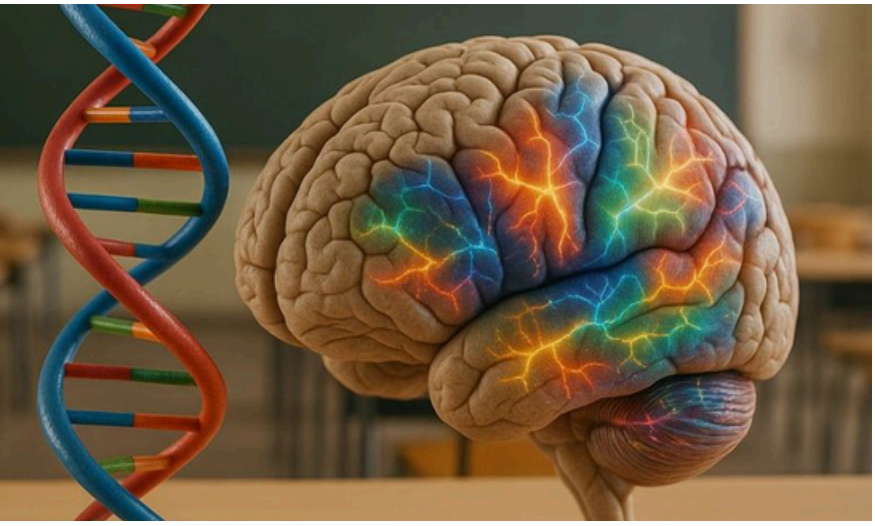


تستعد مدينة العيون، يومي 29 و30 أكتوبر 2026، لاحتضان لقاء طبي دولي جديد فحسب، بل لفتح نقاش أصبح يفرض نفسه بقوة داخل المستشفيات وكليات الطب حول العالم: إلى أي حد يمكن للذكاء الاصطناعي أن يغيّر طريقة تشخيص الأمراض ومتابعة المرضى وتنظيم الرعاية، وأين ينبغي أن تتوقف التكنولوجيا ليبقى القرار الطبي بيد الطبيب؟

هذا السؤال سيكون في قلب الدورة الثانية للأيام الطبية المغربية الأمريكية، التي تحتضنها كلية الطب

إقرأ المزيد

اضطرابات النمو العصبي والتعلم.. طنجة تحتضن المؤتمر العلمي الدولي الرابع لمؤسسة JONAS



تستعد مدينة طنجة لاحتضان الدورة الرابعة من المؤتمر العلمي الدولي لمؤسسة JONAS، خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 14 نونبر 2026 بفندق فرح، تحت عنوان «من المسارات إلى التعلمات»، في لقاء يضع اضطرابات النمو العصبي والتعلم والحق في الإدماج في قلب النقاش. ويراهن المؤتمر على جمع البحث العلمي بالممارسة التربوية والتنسيق المؤسساتي، بهدف تحسين فهم احتياجات الأطفال

إقرأ المزيد

صيادلة المغرب يطالبون وزير الصحة الجديد بإعادة فتح الحوار وحسم الملفات العالقة



تعوّل كونفدرالية نقابات صيادلة المغرب على التغيير الذي عرفته وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لفتح مرحلة جديدة في العلاقة بين الإدارة الوصية والمهنيين، بعد فترة اتسمت بالتوتر وتعثر الحوار بشأن عدد من الملفات التي يعتبرها الصيادلة أساسية لاستقرار المهنة واستمرار خدماتها.

وفي هذا السياق، دعت الكونفدرالية وزير الصحة والحماية الاجتماعية الجديد، يونس بجيجو،

إقرأ المزيد

دراسة: 75% من لاعبي كرة القدم الأمريكية المتوفين ظهرت لديهم مؤشرات على مرض دماغي مزمن



كشفت دراسة أمريكية حديثة عن ارتفاع لافت في معدل الاعتلال الدماغي الرضحي المزمن بين لاعبي كرة القدم الأمريكية المحترفين المتوفين، في نتيجة تعيد إلى الواجهة المخاطر الصحية المرتبطة بالتعرض المتكرر للصدمات والارتجاجات الدماغية أثناء ممارسة الرياضات الاحتكاكية. وبحسب الدراسة، التي أنجزها باحثون من بوسطن ونشرت في مجلة JAMA Network Open، فإن نحو 75% من لاعبي دوري كرة القدم الأمريكية للمحترفين (NFL).

بمناسبة الذكرى الأولى لعيد الوحدة.. السمارة تطلق حملة طبية مجانية متعددة التخصصات



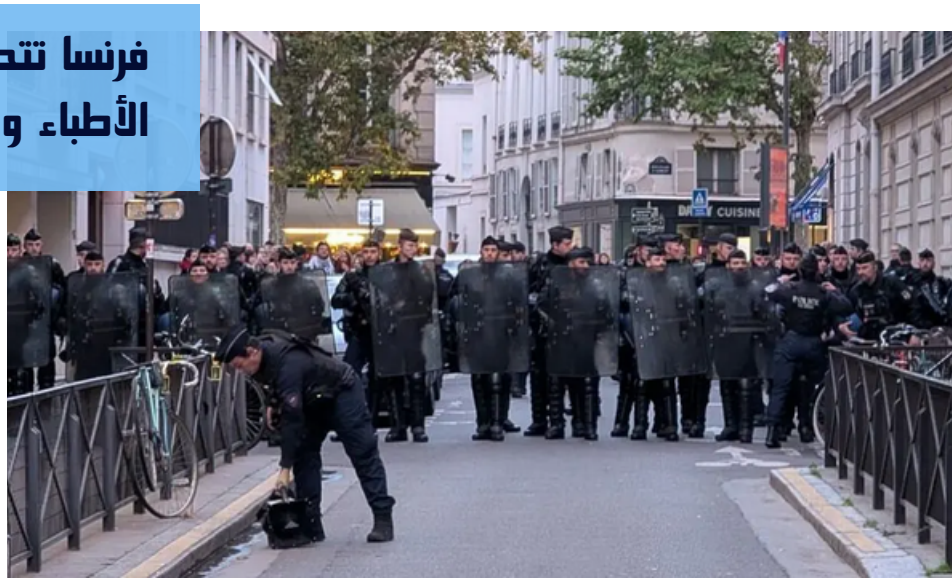
تستفيد ساكنة إقليم السمارة من مبادرة صحية واسعة تروم تقريب الفحوصات والاستشارات الطبية المتخصصة من المواطنين، عبر حملة طبية مجانية تشمل مجموعة من التخصصات التي تعرف عادة طلبًا متزايدًا على مستوى الرعاية الصحية المحلية. وأعطى عامل إقليم السمارة، إبراهيم بوتوميلات، السبت 24 أكتوبر 2026، الانطلاقة الرسمية لهذه الحملة، في إطار الأنشطة المنظمة بمناسبة الذكرى الأولى لعيد الوحدة، بحضور قائد الموقع العسكري.

لقطات الشاشة.. حين يتحول حفظ كل شيء إلى عبء على الذاكرة



في زمن تتدفق فيه المعلومات على شاشات الهواتف بلا توقف، أصبحت لقطة الشاشة وسيلة سريعة للاحتفاظ بكل ما نعتقد أننا قد نحتاج إليه لاحقاً. صورة، رسالة، وصفة، معلومة، موعد أو منشور أعجبنا، كلها يمكن تخزينها خلال ثوانٍ. لكن الإفراط في هذه العادة قد يعكس تغيراً أعمق في طريقة تعاملنا مع المعلومات، بعدما بدأ الهاتف يتحول بالنسبة إلى كثيرين إلى ذاكرة خارجية تحتفظ بكل شيء تقريباً. قد تبدو لقطة الشاشة تصرفاً بسيطاً وغير مؤذٍ.

فرنسا تتحرك لمواجهة التضليل الصحي وحماية الأطباء والعلماء من الشكايات التعسفية



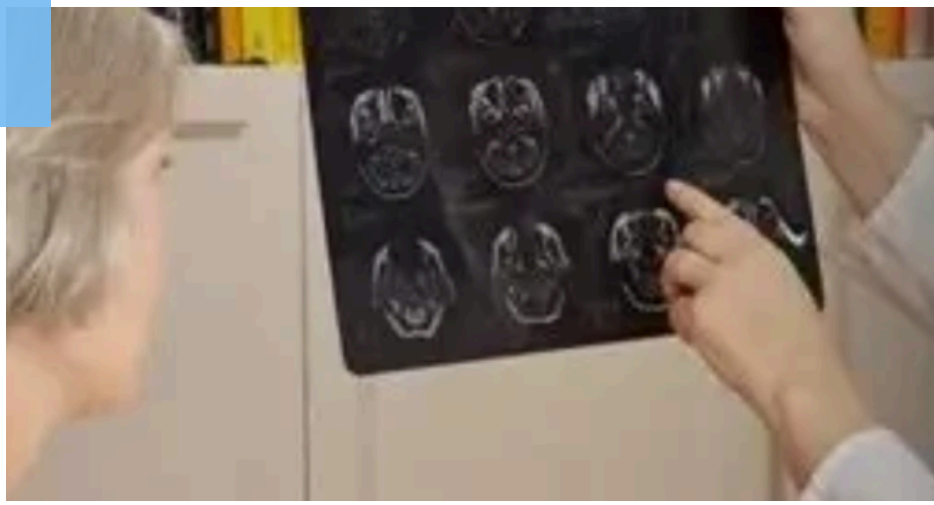
في خطوة تستهدف الحد من انتشار المعلومات الصحية المضللة وحماية المتخصصين من الملاحقات التي توصف بالتعسفية، تقدم النائب الفرنسي يانيك نويدر بمقترح قانون جديد أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، يضع مواجهة التضليل في المجال الصحي ضمن أولويات التشريع. وأودع يانيك نويدر، النائب عن حزب «اليمين الجمهوري» ووزير الصحة السابق، يوم الخميس 29 أكتوبر، مقترح قانون يرمي إلى تعزيز حماية المهنيين في القطاع الصحي .

التفكير النقدي في زمن الذكاء الاصطناعي.. حين تصبح القدرة على السؤال أهم من سرعة الإجابة



في عالم تتسارع فيه تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتتوسع رقعة حضورها داخل المؤسسات ومختلف مجالات العمل، لم تعد المهارات التقنية وحدها كافية لضمان حسن التعامل مع التحول الرقمي. فكلما ازدادت قدرة الآلة على إنتاج النصوص وتحليل المعطيات واقتراح الحلول، ازدادت في المقابل الحاجة إلى مهارة بشرية أكثر عمقًا: القدرة على التفكير النقدي. لقد أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات خلال ثوانٍ.

اليوم العالمي للسكتة الدماغية.. لماذا تكون النساء أكثر عرضة لخطرها؟



تُعد السكتة الدماغية من أخطر الحالات الصحية التي تهدد النساء، إذ تحصد في فرنسا أرواح عدد أكبر من النساء مقارنة بسرطان الثدي، وفق المعطيات التي أوردها النص. وبمناسبة اليوم العالمي للسكتة الدماغية، الذي يصادف 29 أكتوبر، يسلط مختصون الضوء على خصوصية عوامل الخطر لدى النساء، وعلى أهمية التعرف المبكر إلى العلامات التحذيرية والتصرف دون تأخير. لا تصيب السكتة الدماغية الرجال والنساء بالوتيرة نفسها وفي المرحلة العمرية ذاتها.

مهرجان مراكش الدولي للفيلم يعلن اختيار 76 فيلما من 39 دولة لدورته الثالثة والعشرين

تستعد مدينة مراكش لاحتضان الدورة الثالثة والعشرين من المهرجان الدولي للفيلم، خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 28 نونبر 2026، ببرنامج سينمائي متنوع يضم فيلماً من 39 دولة، في موعد فني يجمع أبرز 76 الأسماء العالمية والمواهب الصاعدة، ويحتفي بتنوع التجارب السينمائية من مختلف القارات.



وكشف منظمو المهرجان، في بلاغ رسمي، أن دورة هذه السنة ستشهد تقديم 10 أفلام في عروض عالمية أولى، إلى جانب 12 فيلماً سبق أن استفادت من مواكبة ورشات الأطلس، فيما يمثل 11 فيلماً بلدانها في السباق نحو جوائز الأوسكار.

وتتوزع الأعمال المختارة على عدة أقسام، تشمل المسابقة الرسمية، والعروض الاحتفالية، وآفاق، والقارة الحادية عشرة، وبانوراما السينما المغربية، وعروض الجمهور الناشئ والعائلات، فضلاً عن الأفلام المبرمجة ضمن فقرات التكريم.

وتعرف المسابقة الرسمية مشاركة 14 فيلماً طويلاً، تمثل التجارب الإخراجية الأولى أو الثانية لأصحابها، وتتنافس على جائزة «النجمة الذهبية»، تحت رئاسة الممثلة الفرنسية الحائزة على الأوسكار ماريون كوتيار للجنة التحكيم.

وتتميز قائمة المنافسة بحضور أعمال تتناول قضايا إنسانية واجتماعية معاصرة، من بينها فيلم «Ben'imana» للمخرجة ماري كليمنتين دوسابيجامبو، الذي يستحضر تحديات التعافي من الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، وفيلم «Chroniques des années de siège» للمخرج عبد الله الخطيب، الذي ينقل تفاصيل الحياة اليومية للسكان في ظل الحرب.

كما يشارك فيلم «La Maison du vent» للمخرج أوغوست برنار كويمو يانغو، الذي يتناول علاقة أم كاميرونية بأبنائها المقيمين في أوروبا، إلى جانب «Congo Boy» للرافيكي فاريالا، الذي يتتبع أحلام لاجئ شاب في عالم الموسيقى بجمهورية إفريقيا الوسطى.

وتحضر السينما اللبنانية من خلال فيلم « Furies » للمخرج رامي قديح، الذي يتناول تداعيات الأزمة الاقتصادية اللبنانية عبر قصة سطو على بنك، فيما تقدم مخرجات من المكسيك وكوريا الجنوبية وهايتي أعمالاً تستكشف التحولات النفسية والاجتماعية في حياة النساء.

إقرأ المزيد

نفكر

جوائز «Urban Music Awards 2026»..
نجوم الموسيقى الإفريقية يتألقون في قائمة الترشيحات بلندن



تستعد العاصمة البريطانية لندن لاحتضان الدورة الرابعة والعشرين من حفل توزيع جوائز «Urban Music Awards 2026»، يوم 15 دجنبر المقبل، وسط حضور لافت لنجوم الموسيقى الإفريقية، الذين فرضوا أسماءهم ضمن قائمة المرشحين في عدد من الفئات، في تأكيد جديد على الانتشار العالمي المتزايد للإيقاعات الإفريقية.

إقرأ المزيد



مهرجان «WeCasablanca»
يستقطب نحو 22 ألف متفرج في احتفالات عيد الوحدة بالدار البيضاء

فعالياته بساحة «WeCasablanca Festival» اختتم مهرجان الراشدي وسط مدينة الدار البيضاء، بعدما استقطب نحو 22 ألف متفرج على مدى ثلاث أمسيات موسيقية مجانية، نُظِّمت من 29 إلى 31 أكتوبر 2026، في إطار الاحتفالات بعيد الوحدة، بمشاركة ستة فنانين وفرق موسيقية مغربية.

إقرأ المزيد

ستورمي في مركب محمد الخامس
يوم 12 دجنبر لإطلاق جولته الوطنية



بعد جولة أوروبية شملت 11 حفلاً نفدت تذاكرها بالكامل، يستعد مغني الراب المغربي ستورمي للعودة إلى المغرب وإطلاق جولة وطنية جديدة، ستكون بدايتها من مركب محمد الخامس بالدار البيضاء يوم 12 دجنبر 2026. وتقدم الجهة المنظمة هذه الجولة باعتبارها سابقة في مسار الراب المغربي، إذ تشير إلى أن ستورمي سيكون أول فنان راب مغربي يطلق جولة وطنية عبر مختلف أنحاء المملكة.

إقرأ المزيد

AuditoriumPierre Bergé يحتضن «Continent 11» ضمن مهرجان مراكش الدولي للفيلم



يستعد Auditorium Pierre Bergé بمتحف Yves Saint Laurent لشهر نونبر حافل بالفنون، من خلال برنامج يجمع Marrakech السينما والمسرح واللقاءات حول فن الحدائق، قبل أن يدخل الفضاء على إيقاع الدورة الـ23 من مهرجان مراكش الدولي للفيلم. وتتوزع البرمجة بين أربعة أفلام ضمن دورة «Yves Saint Laurent en scène»، ـونقل لعرض مسرحي لـ-Comédie Française، إلى ومحاضرة حول الحدائق في البيئات الجافة، جانب احتضان جزء من برمجة مهرجان مراكش الدولي للفيلم.

بعد «Sold Out» في باريس.. جليل التيجاني يعود إلى المغرب بـ«HABITUS»

بعدنجاح أول عرض له في باريس أمامقاعة كاملة



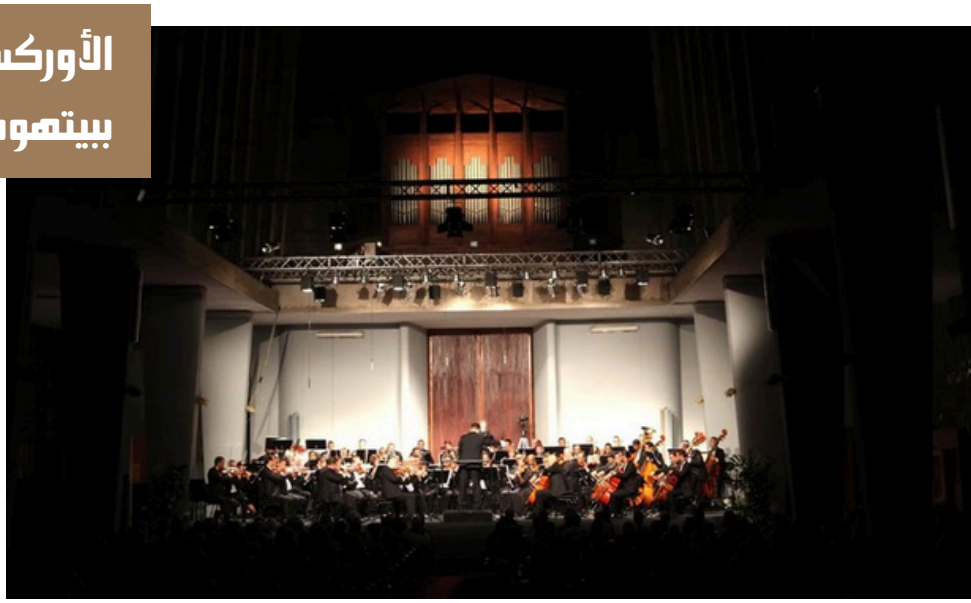
العدد، يستعد الكوميدي المغربي جليل التيجاني مع «HABITUS» لمواصلة جولة عرضه الفردي الثاني أربع محطات جديدة تجمع بين المغرب وفرنسا خلال نونبر ودجنبر 2026. وتنطلق المواعيد الجديدة من الدار البيضاء يوم 17 نونبر، قبل العودة إلى باريس في 26 نونبر، ثم مرسيليا في اليوم الموالي، على أن تختتم المحطات المعلنة حالياً في مراكش يوم 17 دجنبر 2026. العرض من إنتاج Tendansia.

من الشاي المغربي إلى الزليج.. أسبوع ثقافي ينقل تراث المملكة إلى قلب جاكرتا



تحولت العاصمة الإندونيسية جاكرتا إلى نافذة على الثقافة المغربية، مع انطلاق الأسبوع الثقافي المغربي في Senayan Park، في تظاهرة تجمع بين الزليج والخط والحناء والموسيقى وطقوس الشاي، وتستمر إلى غاية 6 نونبر 2026. وانطلقت التظاهرة يوم 31 أكتوبر بتنظيم من سفارة المملكة المغربية في إندونيسيا ودار الصانع، بحضور سفير المغرب رضوان الحسيني، والأمين العام لوزارة الثقافة الإندونيسية البروفيسور Bambang Wibawarta.

الأوركسترا الفيلارمونية للمغرب تحتفي ببيتهوفن في الدار البيضاء والرباط



تستعد الأوركسترا الفيلارمونية للمغرب لتقديم سلسلة من الحفلات الموسيقية المخصصة للموسيقار الألماني لودفيغ فان بيتهوفن، وذلك خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 22 نونبر الجاري، بكل من الدار البيضاء والرباط. وتندرج هذه العروض ضمن الموسم الاستثنائي الذي خصصته الأوركسترا للاحتفاء بمرور 30 سنة على تأسيسها، وبمرور سنة على وفاة بيتهوفن، من خلال تقديم السمفونيات 200 التسع للموسيقار العالمي على امتداد الموسم.

عبد الإله بن عرفة.. حين تحتفي سلا بأحد أبنائها، وتستعيد الذاكرة صلتها بالمكان



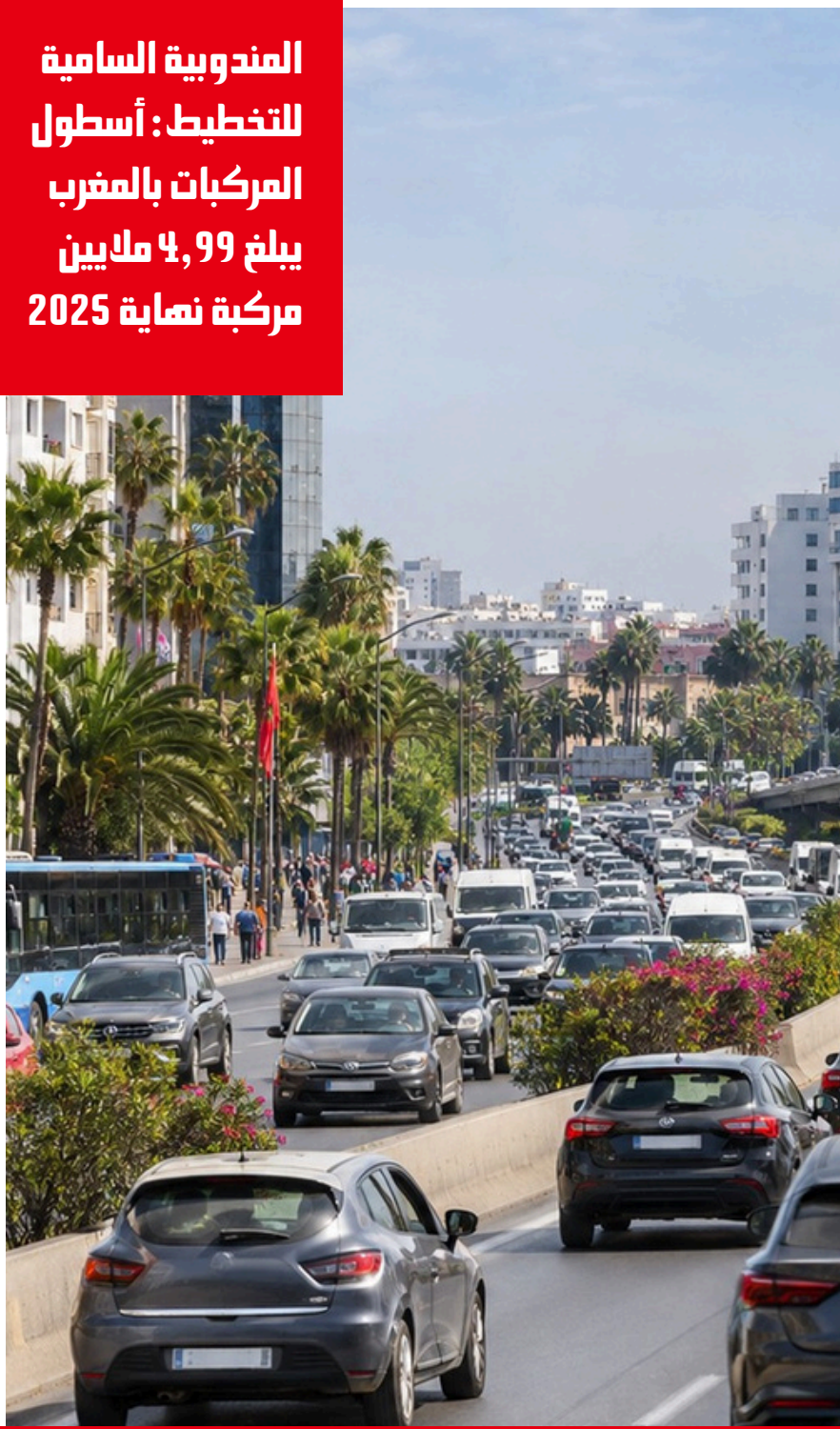
على ضفاف أبي رقراق، حيث تتجاور ذاكرة المدينة مع حاضرها الثقافي، احتضنت سلا فعاليات الدورة الثانية عشرة للأيام الوطنية لنزهة الملحون، التي تنظمها جمعية إدريس بن المامون للبحث والإبداع في فن الملحون بسلا، بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل وجماعة سلا. دورة اختارت أن تجعل من الاحتفاء بالكاتب والروائي والباحث المغربي عبد الإله بن عرفة لحظةً لاستعادة واحدة من أجمل صلات المدينة بأبنائها.

«Sons pour le Maroc» بأخاويين.. الموسيقى لغة للصداقة والتقارب بين الثقافات



احتضنت جامعة الأخوين بإفران تظاهرة موسيقية بعنوان «Sons pour le Maroc»، شكلت مناسبة للاحتفاء بالموسيقى باعتبارها لغة عالمية قادرة على بناء جسور التواصل وتعزيز التقارب بين الشعوب والثقافات. وجمعت هذه التظاهرة بين الموسيقى والتبادل الثقافي، من خلال برنامج فني جعل من الإبداع الموسيقي فضاءً للقاء والحوار، في تعبير عن قوة الفن في تجاوز الحدود اللغوية والجغرافية، وترسيخ قيم الصداقة والانفتاح.

المندوبية السامية للتخطيط: أسطول المركبات بالمغرب يبلغ 4,99 ملايين مركبة نهاية 2025



يواصل أسطول المركبات بالمغرب تسجيل ارتفاع متواصل، بعدما بلغ عدد السيارات والدراجات النارية والمركبات النفعية المتداولة على الطرق الوطنية نحو خمسة ملايين مركبة مع نهاية سنة 2025، في وقت تكشف فيه الأرقام الرسمية عن ارتفاع مقلق في حوادث السير والوفيات الناجمة عنها.

وحسب أحدث المعطيات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط ضمن تقريرها الإحصائي «المغرب في أرقام 2026»، بلغ عدد المركبات المتداولة بالمملكة إلى غاية 31 دجنبر 2025 ما مجموعه 4 ملايين و989 ألفاً و276 مركبة، استناداً إلى بيانات الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

وتتصدر السيارات السياحية قائمة المركبات المتداولة بالمغرب، بعدد بلغ 3 ملايين و260 ألفاً و202 سيارة، مقابل مليون و349 ألفاً و866 مركبة نفعية، فيما وصل عدد الدراجات النارية إلى 379 ألفاً و208 دراجات.

وتعكس هذه الأرقام استمرار توسع أسطول المركبات الوطني، بالتزامن مع تزايد احتياجات التنقل والنقل المهني، وهو ما يطرح تحديات متنامية مرتبطة بالبنيات التحتية الطرقية والسلامة المرورية وتدبير حركة السير داخل المدن وعلى المحاور الرئيسية.

وعلى مستوى الشبكة الطرقية، كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن المغرب يتوفر على شبكة يبلغ طولها الإجمالي 58 ألفاً و854 كيلومتراً، تشمل الطرق السيارة والوطنية والجهوية والإقليمية.

وتتوزع هذه الشبكة بين 15 ألفاً و74 كيلومتراً من الطرق الوطنية، و11 ألفاً و323 كيلومتراً من الطرق الجهوية، و30 ألفاً و657 كيلومتراً من الطرق الإقليمية، إضافة إلى شبكة الطرق السيارة التي تمتد على مسافة 1800 كيلومتر.

وفي مقابل ارتفاع عدد المركبات، سجلت مؤشرات السلامة الطرقية تطورات مقلقة خلال سنة 2025، إذ ارتفع عدد حوادث السير بنسبة 12,1 في المائة، منتقلاً من 143 ألفاً و272 حادثة سنة 2024 إلى 160 ألفاً و661 حادثة خلال السنة الموالية.

كما ارتفع العدد الإجمالي لضحايا حوادث السير بنسبة 12,3 في المائة، ليصل إلى 3237 قتيلاً و61 ضحية، مقابل 211 ألفاً و148 ضحية خلال سنة 2024.

وكان المؤشر الأكثر إثارة للقلق هو ارتفاع عدد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق بنسبة 18,9 في المائة، بعدما بلغ 4786 وفاة خلال سنة 2025، مقارنة مع 4024 وفاة في السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 762 حالة وفاة في عام واحد.

إقرأ المزيد

كيا تختبر « Tasman » في صحراء المغرب..
5.2 كيلومترات وسط الكثبان في 4 دقائق و32 ثانية



اختارت Kia الشرق الأوسط المغرب ليكون مسرحاً لاثنين من الاختبارات الميدانية التي خضعت لها شاحنتها الجديدة Tasman، أول «بيك أب» للعلامة الكورية، في تجربة نقلت السيارة من صالات العرض إلى الكثبان الرملية والتضاريس الوعرة.

وأطلقت الشركة في 2 نونبر 2026 تحدي Kia Tasman، وهو تجربة ترويجية تقوم على إخضاع السيارة لثلاثة اختبارات واقعية

إقرأ المزيد

مبيعات Renault Group ترتفع 6.9% في المَغرب رغم تراجعها 2.2% عالميا



واصل المغرب تعزيز موقعه ضمن الأسواق الاستراتيجية لـ Renault Group خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، بعدما سجلت مبيعات المجموعة في المملكة نمواً بنسبة 6.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، في وقت تراجعت فيه مبيعات المجموعة عالمياً بـ2.2%.

إقرأ المزيد

بي واي دي تواصل نموها العالمي.. صادرات قياسية تعوض تباطؤ السوق الصينية



تواصل شركة بي وايدي (BYD) الصينية تعزيز موقعها في سوق السيارات العالمية، مستفيدة من التوسع المتزايد في الأسواق الخارجية، في وقت تواجه فيه تحديات متنامية داخل السوق الصينية، بفعل اشتداد المنافسة وتباطؤ الطلب المحلي. ورغم هذه الظروف، تمكنت الشركة من تسجيل نمو في مبيعاتها للشهر السادس على التوالي، مدعومة بأداء قوي لصادراتها التي أصبحت ركيزة أساسية في استراتيجيتها التجارية.

إقرأ المزيد

نيسان تعيد إحياء داتسون 240Z بمحرك توين تيربو الحديثة.. مشروع كلاسيكي بقوة عصرية Z من



تجمع نيسان (Nissan) في مشروعها الجديد بين روح السيارات الرياضية الكلاسيكية وأداء المحركات الحديثة، من خلال سيارة داتسون S30 كونسبت (Datsun S30 Concept)، وهي نسخة وحيدة مستوحاة من 240Z الأصلية، جرى تطويرها بالتعاون مع بطل فورمولا دريفت كريس فورسبيرغ. ولا يقتصر المشروع على تحديث المظهر الخارجي للسيارة، بل يمتد إلى استبدال محركها بمنظومة دفع مأخوذة من نيسان Z الحالية، إلى جانب تعديلات شاملة على ناقل الحركة والتعليق والمكابح، لتصبح السيارة الكلاسيكية مؤهلة لتقديم أداء رياضي أكثر تطوراً.

رينج روفر GT الكهربائية.. سيارة فاخرة منخفضة تستهدف زبائن جدد وتجمع بين راحة الرحلات والقدرات على الطرق الوعرة



لدخول فئة جديدة من السيارات (Range Rover) تستعد رينج روفر الكهربائي، الذي يمثل تحولاً واضحاً في GT الفاخرة من خلال طراز المرتفعة. فبدلاً SUV هوية العلامة البريطانية المعروفة بسيارات من تقديم سيارة دفع رباعي تقليدية، تعمل الشركة على تطوير سيارة منخفضة وأكثر انسيابية، تستهدف عشاق الرحلات الطويلة والباحثين عن مستويات عالية من الراحة، مع الاحتفاظ بقدرات القيادة خارج الطرق المعبدة. وكشفت لقطات جديدة من برنامج تطوير السيارة عن نماذج اختبارية مموهة تخوض رحلة من بريطانيا إلى بلجيكا وصولاً إلى حلبة نوربورغرينغ الألمانية.

كارما Eximius، سيارة هجينة بقوة 1,200 حصان وأربعة مقاعد صُمّمت لغقيل واحد فقط



مجرد الحصول على (Karma) لم يكن طلب أحد عملاء شركة كارما لون خاص أو تعديلات بسيطة داخل المقصورة، بل أراد سيارة أكثر واستجابت الشركة لهذا التحدي .Revero جرأة وتطرفاً من سيارته ،وهي نسخة وحيدة مخصصة للحلبات Eximius 1، بالكشف عن سعة 6.2 لتر ومنظومة هجينة قابلة للشحن V8 تجمع بين محرك الخارجي، بقوة إجمالية تقارب 1,200 حصان، مع الاحتفاظ بأربعة مقاعد. أوضح ماركيز ماكامون، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة كارما، أن المشروع بدأ بطلب من عميل يمتلك سيارة Revero .

مصر تدخل مرحلة جديدة في صناعة السيارات الكهربائية.. تجميع دونج فينج Mage EV بمصانع النصر



تخطو صناعة السيارات في مصر خطوة جديدة نحو تعزيز حضورها في قطاع المركبات الكهربائية، مع انطلاق تجميع السيارة الصينية دونج فينج ميج (Dongfeng Mage EV) داخل مصانع شركة النصر للسيارات، في مشروع صناعي يعكس توجه القاهرة نحو تطوير قدراتها الإنتاجية في هذا المجال، وتقليص الاعتماد على استيراد السيارات الجاهزة. ومن المرتقب أن تصل السيارة إلى السوق المصرية خلال الربع الأول من عام 2027.

أستون مارتن تراهن على السيارات فائقة الحصرية للخروج من أزمتها المالية



رغم المكانة التي تحتلها أستون مارتن (Aston Martin) بين أبرز العلامات البريطانية المتخصصة في السيارات الرياضية والفاخرة، لا تزال الشركة تواجه صعوبات في تحويل جاذبية طرازاتها ومكانتها العالمية إلى نتائج مالية مستقرة. فبعد ست سنوات من تدخل الملياردير الكندي لورانس سترول لإنقاذ الشركة وإعادة ترتيب أوضاعها، تتجه العلامة نحو استراتيجية جديدة تقوم على التركيز على السيارات مرتفعة السعر ومحدودة الإنتاج، بدلا من الاعتماد على زيادة حجم المبيعات وحده. وتكشف نتائج الربع الثالث من عام 2026 .

لينك آند كو EM-P 08 موديل 2027 تظهر بتحديثات جديدة.. تصميم متجدد ومقصورة بلمسات عصرية



كشفت شركة لينك آند كو (Lynk & Co) الصينية عن الصور الرسمية لسيارتها EM-P 08 موديل 2027، التي تستعد لإطلاقها في السوق الصينية يوم 5 نوفمبر، بعد حصولها على مجموعة من التحديثات التي شملت التصميم الخارجي وبعض تفاصيل المقصورة الداخلية، في خطوة تهدف إلى تعزيز جاذبية سيارة الـSUV الهجينة القابلة للشحن. وتحافظ النسخة الجديدة على الهوية التصميمية المعروفة للطراز الحالي، مع إدخال تعديلات محدودة على بعض العناصر الخارجية والداخلية، دون الكشف حتى الآن عن تغييرات مؤكدة على مستوى منظومة الدفع أو المواصفات التقنية.

رشيد اليزمي يحقق إنجازا علميا جديدا..
شحن بطارية بالكامل خلال 7 دقائق فقط !



حقق العالم المغربي رشيد اليزمي تقدماً تكنولوجياً جديداً في مجال شحن البطاريات، بعدما أعلنت شركته «KVI»، التي أسسها في سنغافورة، نجاحها في شحن خلية بطارية من صفر إلى 100 في المائة خلال سبع دقائق فقط، باستخدام تقنية مبتكرة تهدف إلى تقليص مدة الشحن مع التحكم في درجة الحرارة وتعزيز سلامة البطاريات.

ووفق المعطيات التي كشفت عنها الشركة، تمكن فريق البحث من رفع مستوى شحن خلية البطارية من 10 إلى 70 في المائة خلال ثلاث دقائق و42 ثانية، مع الحفاظ على درجة حرارتها دون 50 درجة مئوية طوال التجربة، قبل تحقيق شحن كامل في سبع دقائق.
وأُجريت هذه الاختبارات على خلية تجارية من نوع فوسفات الحديد والليثيوم (LFP)، وهي من التقنيات المستخدمة في صناعة البطاريات، خصوصاً في قطاع السيارات الكهربائية.

ورغم أهمية هذا الإنجاز، فإن النتائج المعلنة تتعلق بخلية بطارية واحدة، وليس ببطارية سيارة كهربائية كاملة، التي تتكون من عدد كبير من الخلايا المترابطة. وبالتالي، فإن نجاح التجربة لا يعني بعد إمكانية شحن سيارة كهربائية بالكامل خلال سبع دقائق، بل يمثل خطوة بحثية نحو تطوير أنظمة شحن أسرع وأكثر كفاءة.

ويعتمد الابتكار الذي طورته شركة اليزمي على تقنية تعرف باسم «الفولطامترية غير الخطية» (NLV)، وهي طريقة تختلف عن أنظمة الشحن التقليدية التي تتحكم أساساً في شدة التيار الكهربائي الموجه إلى البطارية.

وتقوم التقنية الجديدة على التحكم في الجهد الكهربائي عبر مراحل متتالية، مع السماح للتيار بالتغير وفقاً للتفاعلات الكهروكيميائية التي تحدث داخل الخلية أثناء عملية الشحن.

وبهذه الطريقة، يصبح بالإمكان تكييف عملية الشحن مع الحالة الفعلية للبطارية، بدلاً من إخضاعها لتيار كهربائي محدد مسبقاً، وهو ما قد يساعد على تقليص مدة الشحن دون التسبب في ارتفاع مفرط لدرجة الحرارة.

وأوضح رشيد اليزمي أن التحدي العلمي لا يكمن فقط في إدخال كمية أكبر من الطاقة إلى البطارية خلال وقت قصير، وإنما في فهم التفاعلات الداخلية للخلية وتزويدها بالطاقة بطريقة أكثر فعالية.

إقرأ المزيد

Anthropic تشدد قيود Claude لمنع استنساخ ألعاب الفيديو



قررت شركة Anthropic تشديد القيود المفروضة على استخدام مساعدها للذكاء الاصطناعي Claude في مجال تطوير ألعاب الفيديو، خصوصا عندما يتعلق الأمر بتحليل أو تفكيك ألعاب موجودة بالفعل، في خطوة تهدف إلى الحد من الاستخدامات التي قد تسهل إعادة إنتاج ألعاب محمية بحقوق الملكية الفكرية.

ويأتي هذا القرار في وقت يتزايد فيه استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة ألعاب الفيديو،

إقرأ المزيد



YouCan تطلق Mochi.. وكيل ذكي مغربي لدعم رواد التجارة الإلكترونية

تواصل الشركات الناشئة المغربيةتعزيزحضورها في

مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وهذه المرة من بوابة التجارة الإلكترونية، مع إطلاق شركة YouCan الناشئة لأداة جديدة تحمل اسم Mochi ، وهي وكيل ذكي صمم لمساعدة رواد الأعمال على إدارة أنشطتهم التجارية عبر الإنترنت وتبسيط عدد من المهام التي تتطلب عادة وقتا وجهدا كبيرين.

ويأتي إطلاق Mochi في سياق يشهد فيه قطاع التجارة الإلكترونية تحولا متسارعا،

إقرأ المزيد

Temu و AliExpress و Shein .. لماذا ستصبح الطرود الصغيرة أكثر كلفة ابتداءً من فاتح نونبر؟

يستعد مستخدمو منصات التسوق الإلكتروني العالمية لمواجهة تغييرات جديدة قد تجعل طلباتهم الصغيرة أكثر كلفة، ابتداءً من فاتح نونبر. فالإجراءات المرتقبة بشأن الطرود ذات القيمة المحدودة قد ترفع الرسوم والتكاليف المرتبطة بالشراء، ما سينعكس بصورة مباشرة على السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك.

وتأتي هذه الخطوة في سياق مراجعة القواعد التي تحكم تدفق الطرود الصغيرة القادمة من الخارج،

إقرأ المزيد

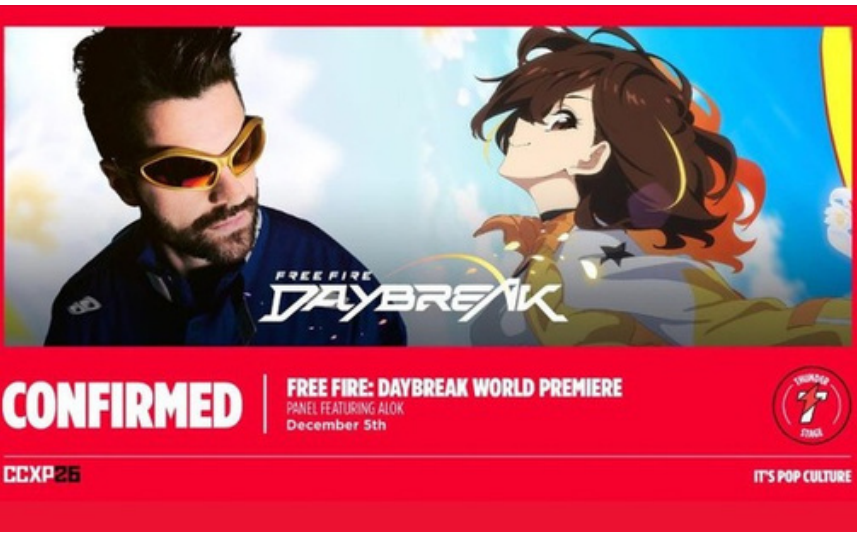


كوريا الشمالية تتحول إلى قوة بارزة في سرقة العملات المشفرة



لم تعد كوريا الشمالية تُتَّهم فقط بتطوير قدراتها العسكرية والنووية، بل أصبحت أيضا في صدارة المشهد العالمي لجرائم سرقة العملات المشفرة، مستفيدة من قدرات إلكترونية متطورة مكنتها من استهداف منصات تداول كبرى والاستيلاء على مليارات الدولارات من الأصول الرقمية. وتعززت هذه الصورة بشكل لافت بعد الهجوم الإلكتروني الذي استهدف منصة Binance في 29 أكتوبر الماضي، والذي أدى إلى سرقة نحو 6.3 مليارات دولار من العملات المشفرة.

Free Fire تدخل عالم الأنمي.. العرض العالمي الأول لـDaybreak في البرازيل قبل إطلاقه في 2027



إلى Free Fire لنقل عالم لعبتهاالشهيرة Garena تستعد شاشة الأنمي، مع الكشف عن الحلقة الأولى من :Free Fire لأول مرة عالمياً يوم 5 دجنبر 2026، خلال فعاليات Daybreak بمدينة ساو باولو البرازيلية. وسيحصل جمهور CCXP26 معرض الحدث على أول نظرة حصرية للعمل قبل إطلاقه الرسمي المرتقب في ربيع 2027، فيما سيكون الفنان والمنتج حاضراً إلى جانب فريق الإنتاج، قبل تقديم Alok الموسيقي عرض موسيقي حي على المسرح.

آبل تحذر مسؤولين ألمان من استهداف هواتفهم ببرمجيات تجسس



أطلقت شركة آبل تحذيرات أمنية استهدفت عددا من النواب وأعضاء الحكومة الألمانية، بعدما رصدت مؤشرات على احتمال تعرض هواتفهم لهجمات باستخدام برمجيات تجسس متطورة، في حادثة أعادت إلى الواجهة المخاطر المتزايدة التي تواجه المسؤولين والشخصيات العامة في الفضاء الرقمي. وأكد وزير الشؤون الرقمية الألماني كارستن فيلدبرغر أن أعضاء في البوندستاغ ومسؤولين في الحكومة تلقوا إشعارات من آبل تفيد بإمكانية تعرض بعض أجهزتهم للاختراق بواسطة ما يعرف بـ"برمجيات التجسس المرتزقة".

بريطانيا وألمانيا تعززان تعاونهما لتطوير الذكاء الاصطناعي العسكري



تتجه المملكة المتحدة وألمانيا إلى توسيع تعاونهما في مجال التكنولوجيا الدفاعية، من خلال العمل المشترك على تطوير تطبيقات عسكرية للذكاء الاصطناعي، في خطوة تعكس التحول المتسارع الذي يشهده القطاع العسكري نحو توظيف التقنيات الرقمية والأنظمة الذكية. ويأتي هذا التعاون في سياق تنامي الاهتمام الأوروبي بالذكاء الاصطناعي باعتباره عنصرا استراتيجيا في تعزيز القدرات الدفاعية، خصوصا مع التطور المتسارع للتقنيات المستخدمة .

وكلاء الذكاء الاصطناعي يدخلون عالم التسوق.. لماذا ترحب بهم وولمارت وتحظرهم أمازون؟



بدأالذكاء الاصطناعييغير قواعدالتجارة الإلكترونية، ليس فقط من خلال مساعدة المستهلكين على البحث عن المنتجات ومقارنة الأسعار، وإنما أيضا عبر وكلاء قادرين على تنفيذ عمليات الشراء نيابة عن المستخدم. وبينما تراهن شركة Walmart على هذه التقنية وتعمل على دمجها في تجربة التسوق، تتخذ Amazon موقفا أكثر تحفظا، في مشهد يكشف عن صراع جديد حول مستقبل التجارة الرقمية.

«إنفيديا» تتحول إلى الممول الأكبر لقطاع الذكاء الاصطناعي.. استثمارات ضخمة تثير مخاوف من فقاعة مالية



تتوسع شركة «إنفيديا» الأمريكية، الرائدة عالميا في صناعة المعالجات الإلكترونية، في استثماراتها داخل قطاع الذكاء الاصطناعي، بعدما أصبحت تلعب دورا يتجاوز توريد الرقائق المتطورة إلى تمويل الشركات الناشئة والمشاريع الكبرى التي تعتمد على تقنياتها. وتثير هذه الاستراتيجية نقاشا متزايدا في الأوساط المالية والاقتصادية، بين من يعتبرها خطوة ضرورية لتسريع نمو صناعة الذكاء الاصطناعي وتوفير البنية التحتية اللازمة لها.

By Lodj

لويكاند الخبر فوقتو



www.lodj.info